جامعـة الجـزائـــر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تحديات الإقتصاد العربي المعاصر وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عنوان البحث:
مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر

إعداد:
عبد الله جعلاب

إشراف الأستاذ الدكتور:
سعدون بوكبوس

أعضاء اللجنة:

- الدكتور/ كمال بن موسى.....رئيساً.
- الأستاذ الدكتور/سعدون بوكبوس.....مقرراً.
- الدكتور/محمد حشماوي.....عضواً.
- الدكتور /مراد زايد.....عضواً.
- الدكتور /فرحات غول.....عضواً.

الإهـداء

إلى من ذلّلت لي دعواتهما الصّعاب في الدّنيا،الوالدان الكريمان رحمة اللّه عليهما؛

إلى أخي عبد الوهّاب أطال اللّه في عمره و رعاه و عائلته؛

إلى الّتي إختزلت كلّ نساء العالم لتكون شريكة دربي، إلى زوجتي أسدل اللّه عافيته عليها و بارك فيها؛

إلى أبنائي آسية و حمزة؛

إلى كلّ أفراد عائلتي؛

أهدي هذا العمل.

كلمة شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكره؛

فإليك أستاذي و معلّمي، يا من علّمتني الحرف فالكلمة فالجملة، إليك أقدّم عرفاني، و أريد أن أخصّ بالذّكر،فأثنّي بالشّكر و الإمتنان لأستاذي الدّكتور سعدون بوكبوس، الّذي أشرف على البحث و وجدت لديه كلّ المساعدة و التّشجيع والنّصح و التّوجيه،فليجد في هذا المقام خالص التّقدير و العرفان.

كما أتقدّم بجزيل شكري و عرفاني إلى كلّ الّذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث.

الفهرس

رقم الصفحة

- كلمة شكر و عرفان.....
- الإهداء.....
- مقدّمة.....

الفصل الأول

تحديات الإقتصاد العربي المعاصر

مدخل.....٢
المبحث الأوّل:التنافسية.....٣
توطئة.....٣
أوّلاً: تحدّيات المستقبل في القرن الحادي والعشرين.....٣
ثانياً: مؤشّرات إقتصاديات الدّول العربيّة.....٤
ثالثاً: سمات الإقتصاد العربي.....٤
رابعاً:القطاع المالي في الإقتصاديّات العربيّة.....٦
خامساً:كيفيّة إختيار الإستراتيجيّة الملائمة.....٦
خلاصة المبحث الأول.....٨

المبحث الثاني: تخلف القاعدة التكنولوجية العربية.....٩
توطئة.....٩
أوّلاً: إرتفاع تكلفة تكنولوجيا تبادل المعلومات ٩
ثانياً :شروط نجاح المشروعات العربيّة العالميّة ١١
خلاصة المبحث الثاني.....١٢

المبحث الثالث: المستجدّات العالميّة والإقليميّة وتأثيرهما على العالم العربي.....١٣
توطئة.....١٣
أوّلاً: النّظام العالمي الجديد.....١٣
ثانياً: أهمّ المستجدّات العالميّة ١٤
١- العولمة.....١٥
٢- الجات GAAT.....١٧
٣- التّكتّلات الإقتصادية.....٢٠

ثالثاً:تأثير المستجدّات العالميّة على العالم العربي.....٢١
أ- تأثير العولمة وتحرير التّجارة العالميّة.....٢١
ب- تأثير نتائج جولة أورقواي..... ٢٢
ب-١:الآثار السّلبية لنتائج جولة أورقواي.....٢٢
ب-٢: الآثار الإيجابيّة لنتائج جولة أورقواي..... .٢٣
ج- تأثير التّكتّلات الإقتصاديّة الكبرى..... ٢٣

رابعاً: تأثير المستجدّات الإقليميّة على العالم العربي..... ٢٥
أ- حرب الخليج ٢٥
ب- الشّراكة الأوروبيّة المتوسّطيّة..... ٢٦
ج- الغزو الأمريكي للعراق.....٢٧
د- التّأثيرات على العالم العربي.....٢٧
د-١: تأثيرات حرب الخليج.....٢٧
د-٢: تأثيرات الغزو الأمريكي للعراق.....٢٨

خامساً:التّكتّل الإقتصادي العربي وحتميّته لمواجهة المستجدّات العالميّة والإقليميّة..... ٢٩
أ-مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي.....٣٠
ب- التّكتّلات الإقتصاديّة العربيّة.....٣٠

١- مجلس التّعاون الخليجي.....٣٠
٢- إتّحاد المغرب العربي.....٣١
٣-مجلس التّعاون العربي..... .٣١

خلاصة المبحث الثالث.....٣٣

خلاصة الفصل الأوّل.....٣٥

الفصل الثاني

المنظومة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مدخل.....٣٨
المبحث الأول : التّطوّر التّاريخي لمنطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى..... ٤٠

توطئة..... ٤٠
أوّلاً: نبذة تاريخية سياسية..... ٤٠
ثانياً : الجهود العربية للتّحرير المتعدّد الأطراف للتّبادل التّجاري..... ٤٣
ثالثاً : الإتّفاقات الإقتصاديّة و التّجارية الجماعيّة المنعقدة في إطار جامعة الدّول العربيّة..... ٤٦
-II-
١.ميثاق جامعة الدّول العربيّة ٤٦
٢. معاهدة الدّفاع المشترك والتّعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية..... ٤٧
٣. إتّفاقية تسهيل التّبادل التّجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربيّة..... ٤٧
٤. إتّفاقية الوحدة الإقتصاديّة العربيّة ٤٨
٥. السّوق العربيّة المشتركة..... ٤٨
٦. إتّفاقية تيسيروتنمية التّبادل التّجاري بين الدّول العربيّة ٤٩
رابعاً: جهود الدّول العربيّة في تنفيذ منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى..... ٥٢
خلاصة المبحث الأوّل..... ٥٥
المبحث الثاني : الخصائص العامّة لمنطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى..... ٥٦
توطئة..... ٥٦
أوّلاً: مزايا أسلوب منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى..... ٥٧
أ- حريّة إنتقال رؤوس الأموال واليد العاملة..... ٥٧
ب- الإستثناءات..... ٥٨
ج- الإستفادة من مزايا التّخصص و تقسيم العمل..... ٦٠
ثانياً : عيوب أسلوب منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى..... ٦١
ثالثاً : نحو إقامة تكتّل إقتصادي عربي فعّال..... ٦٤
خلاصة المبحث الثاني..... ٦٦
خلاصة الفصل الثاني..... ٦٧

الفصل الثالث

تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مدخل.....٦٩
المبحث الأول : التّجارة العربيّة البينيّة..... ٧٠
توطئة.....٧٠
أوّلاً: حجم التّجارة العربيّة البينيّة.....٧٠
ثانياً: هيكل التّجارة العربيّة البينيّة ٧٣
ثالثاً: آليّات تفعيل التّجارة العربيّة البينيّة.....٧٥
رابعاً: تحرير تجارة الخدمات.....٧٦

خلاصة المبحث الأول.....٨٢

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....٨٤
توطئة.....٨٤

أوّلاً: أثر التّجارة الإلكترونية على التّعاون الإقتصادي العربي.....٨٥
ثانياً: تفعيل التّجارة الإلكترونية في الوطن العربي.....٨٦
ثالثاً: مزايا وعوائق التّجارة الإلكترونية في الوطن العربي.....٩١

أ- مزايا التّجارة الإلكترونيّة.....٩١
ب-عوائق التّجارة الإلكترونية في الوطن العربي.....٩٢
ج- بيئة التّجارة الإلكترونية.....٩٤
خلاصة المبحث الثاني.....٩٥
خلاصة الفصل الثالث.....٩٦

الخاتمة.....٩٧

نتائج الدّراسة، التّوصيات و الآفاق.....١٠١

أ- نتائج الّدراسة.....١٠٢

ب- التّوصيات..... ١٠٣
ج- الآفاق.....١٠٧

المراجع.....١١٠

أوّلاً: المراجع باللّغة العربيّة.....١١٠

أ- الكتب.....١١٠
ب- مجلات، دوريات و مقالات.....١١١

ثانياً: التّقارير و القرارات..... ١١٤

ثالثاً: المراجع باللّغة الأجنبيّة.....١١٥

رابعاً: الأنترنت..... ١١٦

الملاحق.....١١٧

مقـــــــدّمـــة

يتميّز العصر الحالي بزيادة الإتّجاه نحو تشكيل وتكوين مجتمعات إقتصادية كبيرة ومتكاملة، وممّا لا شك فيه أنّ المجتمع الإقتصادي الكبير الذي تّم فعلا أو ما يمكن أن يتمّ في المستقبل يقدّم مزايا عديدة يتحقّق من خلالها مزيداً من التّقدّم والنّمو الإقتصادي والإجتماعي لدول تلك التّكتّلات.

ونجد أنّ دور الدّول النّامية يظلّ غير مؤثّر في النّظام الإقتصادي الدّولي الحالي، ويتضاءل هذا الدّور باستمرار نتيجة لعدم قدرة الدّول النّامية على تضييق الفجوة بينها وبين الدّول المتقدّمة والتي أدّت إلى تفاقم ظاهرة التّبعيّة الإقتصاديّة.

وهذه الوضعية تقتضي السّعي لتحقيق الإندماج الإقتصادي بين مجموعة من الدّول النّامية و الذي من الممكن أن ينجح إذا قام هذا الإندماج على أسس سليمة، بل ويكون إحدى

الوسائل التي يمكن عن طريقها خلق نظام إقتصادي دولي جديد يكون أكثر ملاءمة لتحقيق النّمو للدّول النّامية.

لكن تحقيق هذا الأمر يتطلّب من جانب الدّول النّامية القيام بعمليّة تنظيم لهيكلها الإقتصادي بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، مع عدم إهمال توافر الرّغبة لدى الدّول الصّناعية والمتقدّمة في تقديم مزيد من المساعدة للدّول النّامية، وألاّ تضع مزيدا من العقبات أمام تحقيق تلك المساعدة وربطها بالجوانب السّياسيّة، ومن الصّعب أن يكون للدّول النّامية دور في النّظام الإقتصادي الدّولي الجديد إلاّ من خلال قيامها بتكوين مجتمعات إقتصاديّة إقليميّة فيما بينها، مع تمتّع تلك المجتمعات بالقدرة على الإستمرار والقضاء على علاقة التّبعيّة والسّيطرة من جانب الدّول المتقدّمة.

-أ-

ومع توجّه العالم منذ بداية الثّمانينات إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد يعتمد على وجود التّكتّلات الإقتصاديّة الكبرى، فإنه ليس أمام الدّول النّامية إلاّ أن
تتجمّع من خلال تكتّل إقتصادي يمكن من خلاله الوقوف مع بقية التّكتّلات الإقتصاديّة لدول العالم الأخرى.

وحتى نتمكن من معالجة هذا الموضوع، حاولنا من خلال بحثنا هذا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتضمنة السؤال الجوهري التالي :

في ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد العربي المعاصر، كيف يمكن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يحقق التنمية في الوطن العربي والتكامل الإقتصادي بين أقطاره؟

و لتسهيل الإجابة عن هذا السؤال ،قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التّالية:
١- ما هو واقع مشروع العمل العربي المشترك؟
٢- ما أثر التّباين في التّوجيهات الإقتصاديّة العربيّة نحو التّكتّل الإقتصادي؟

٣- أين يكمن الخلل في السّعي نحو التّكامل الإقتصادي؟
٤- ما أثر تنمية التّجارة البينيّة في تطوير دعائم الإقتصاد العربي المشترك؟
٥- ما مدى تأثُّر إقتصاديّات البلدان العربيّة بالتّغيّرات العالميّة من تكتّلات إقتصاديّة وظهور العولمة وما هي الآليّات التي يمكن بها مواجهة هذه التّغيّرات؟
٦- كيف يمكن تفعيل العمل الإقتصادي العربي المشترك؟

وعلى ضوء الإشكاليّة المتبلورة في الأسئلة المشار إليها أعلاه، يمكن طرح الفرضيّات التّالية:

١- وجود علاقة تبادليّة بين تجارة خدمات البنية التّحتيّة و تفعيل منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى.
٢- تحويل شبكة معلومات التّجارة إلى تجارة إلكترونيّة سوف يضاعف من حجم التّجارة مستقبلاً نظراً للقضاء على مضيعة الوقت و بيروقراطيّة الجمارك ممّا سيكون له دور في تفعيل المنطقة.

-ب-

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث وهو محاولة التّركيز على مدى تفعيل منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى والتي هي نتاج عام ١٩٩٨ طبقا لقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم ١٣١٧د.ع ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٠٢/١٩، والّذي يقضي بالبدء في إقامة البرنامج التّنفيذي وجدوله الزّمني لإقامة منطقة تجارة حرّة عربيّة كبرى وفقا لأحكام إتفاقية تيسير وتنمية التّبادل التّجاري بين الدّول العربيّة، وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظّمة التّجارة العالميّة وقواعدها العامّة المنظّمة للتّجارة الدّوليّة .

و إنتقاؤنا لهذا الموضوع يندرج في سياق توجيه البحث العلمي بحيث يكون هادفا لخدمة الإقتصاد العربي بشكل عام،و تشجيع البحث العلمي للتركيز على تنمية التجارة العربية البينية بشكل يسمح بمنحه الإهتمام الكافي خاصّة في ظلّ المستجدّات العالمية و الإقليمية العديدة المحيطة بالعالم العربي و المؤثّرة عليه حتما، و في ضوء ذلك تمّ تحديد الأهداف على النحو التّالي:

- تحرير تجارة الخدمات البينيّة و ذلك بدراسة كيفيّة تنمية التجارة البينية و بيان أثرها في تطوير دعائم هذا المشروع العربي بإستنباط أفضل السّبل لفتح الأسواق العربية.
- إعادة بناء منظومة تكنولوجيا المعلومات و الإتّصالات العربية لخدمة التجارة الإلكترونية العربية، و بيان كيفية تحسين أداء قطاع الخدمات بإستخدام التجارة الإلكترونية، و بالتالي بيان الأثر على زيادة كفاءة التجارة العربية البينية وصولاً لتفعيل منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.
- تقييم أثر إزالة القيود غير الجمركية على تجارة السّلع و الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

وفضلا عن الأهداف المتوخّاة من هذا البحث ،فإنّ له أهمّية يستمدّها من عدّة إعتبارات يمكن حصرها فيما يلي :

- إنّ التطوّرات الإقتصادية العالمية التي بدأت منذ ١٩٨٥ وإستمرت حتى اليوم أظهرت بوضوح إتّجاه مجموعة من الدّول نحو التّكتّلات الإقتصادية الإقليمية وهذه التّكتّلات سيكون لها بلا شكّ تأثيرها الحتمي على العالم العربي مماّ يتطلّب ضرورة توجيه الأبحاث العلمية إلى إبراز أهمّية إقامة تكتّل إقتصادي عربي يمكنه من التعامل بفعالية مع التّكتّلات الإقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين.
- أنّ البحث يتمّ إعداده في ظلّ قيام منظّمة التجارة العالمية (كأحد المتغيرات العالمية) وما تفرضه من إزالة القيود خاصة بالتجارة الخارجية (تحريرها) مماّ يتحتّم على الدول العربية سرعة تدارك أمرها وتنمية نفسها وإزالة المعوّقات وإطلاق المحفّزات حتىّ يمكنها أن تحتلّ مكانة مرموقة بين العالم المتقدّم.

- أنّ البحث يتيح الفرصة للتعرف عمليا على معوّقات زيادة حجم التجارة العربية البينية والمتغيّرات الحاكمة المؤثرة فيها وإقتراح الحلول المناسبة لإزالة ما يواجهها من معوّقات أو التّقليل من آثارها قدر الإمكان.

أما الدوافع الرئيسية لاختيارنا موضوع " تحديات الاقتصاد العربي المعاصر وتفعيل دورمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " فنرجعها إلى إعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية.

فبخصوص الإعتبارات الموضوعية، فإنها تتمثل في :

- حاجة الدول العربية كمجموعة إلى تكتل إقليمي يسعى لمواجهة التحديات التي تفرضها التوجهات الاقتصادية الجديدة.
- التعرف عمليا على نقاط القوة والضّعف في مسيرة التجارة العربية البينية والعمل على إبراز وتعزيز نقاط أو مجالات القوة وتقليل آثار نقاط الضعف من خلال تحويلها إلى فرص لا بدّ من الإستفادة منها لصالح العالم العربي.

- مساعدة متّخذي القرار في مجال التّصدير والإستيراد بالعالم العربي في إعداد إستراتيجية شاملة لتنمية التجارة العربية البينية أخذا في الحسبان تعظيم نواحي القوّة بها والتقليل أو التغلب على نواحي الضعف فيها.

أماّ الإعتبارات الذاتية فتعود إلى :

- الرغبة الشخصية في البحث بكل المواضيع التي تسهم في تعزيز أواصر التعاون والتلاحم بين أبناء الوطن العربي.
- الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.
- إمكانية مواصلة البحث في هذا المجال وتوسيعه.

وكما هي طبيعة أي بحث علمي، فقد واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة عدة صعوبات وعراقيل، أهمها :

- قلة المراجع التي تتناول الواقع الاقتصادي العربي من زاوية نقدية.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الجديدة المتصلة بهذه الدراسة.

وللإجابة على التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات، إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة الدراسة،مع إستعانتنا بالبيانات الإحصائية التي إعتمدنا عليها بما يعزز الدراسة ويعطيها مصداقية أكثر، فقد تمّ إعداد هذا البحث بإعتماد تحليل للبيانات التّاريخية للتجارة العربية البينية خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى غاية ٢٠٠٢،و ذلك بالإستعانة بإحصائيات في هذا المجال،كما تمّ تحديد مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى و ذلك حتّى عام ٢٠٠٤، و هي بيانات مستقاة من جامعة الدول العربية، قسم الشؤون الإقتصادية.

و لم تقتصر الدراسة على تناول الصادرات و الواردات السّلعية العربية البينيّة فقط و إنّما تجاوزتها إلى الصّادرات و الواردات الخدميّة البينية للدول العربية، ذلك رجوعا إلى الإحصائيات بالإضافة إلى التقرير الإقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠٠٣.

ولمحاولة دراسة الموضوع من كل جوانبه، قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي المعاصر في ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول التنافسية، وتعرضنا في المبحث الثاني لمسألة تخلف القاعدة التكنولوجية العربية، واستعرضنا في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل المستجدات العالمية والإقليمية وتأثيرهما على العالم العربي.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى المنظومة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال مبحثين اثنين، حيث تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي لمنطقة التجارة

الحرة العربية الكبرى مبرزين أهم المراحل التي مرت بها، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الخصائص العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محاولين إبراز المزايا التي تحققها وكذا الآثار السلبية التي قد تنجر عنها.

وتناولنا في الفصل الثالث والأخير سبل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التجارة العربية البينية، حجمها وهيكلتها وآليات تفعيلها، بينما تناولنا في المبحث الثاني أهمية التجارة الإلكترونية ودورها كأداة لتفعيل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبرزين مزايا وعوائق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي.

الفصـــل الأول
تحدّيات الإقتصاد العربي المعاصر

الفصل الأول
تحديـات الاقتصـاد العربـــي المعاصــر

مدخـــــل:

كان إلتقاء القادة العرب في مؤتمرهم الأول في شهر جانفي ١٩٦٤، نقطة تحوّل وإنطلاقة كبرى نحو آفاق جديدة من العمل العربي المشترك، لتنسيق السياسة العربية الخارجية ودعمها في مختلف المجالات، وقد ثبت فاعلية التأثير الإقتصادي العربي بما ينطوي عليه من موارد بالغة الثقل على كثير من القوى العالمية.

وتبلورت الجامعة العربية وأصبحت تزوّد الدول العربية بقوة وقدرة في شتى مجالات العمل العربي المنسّق في النطاقات الدولية والعالمية، لكن الدّول العربية لم تلبث أن ضعفت همّتها بعد عام ونصف، فجاء مؤتمر الدار البيضاء (المغرب) في شهر سبتمبر ١٩٦٥ بقراراته القوية المركزة على دعم التّضامن العربي وإستكمال القوة الدفاعية الجماعية،لكن الهمم لا تستنهضها القرارات بل الإرادات.

ويتعرّض هذا الفصل لثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : التنافسية.

المبحث الثاني : تخلف القاعدة التكنولوجية العربية.

المبحث الثالث : المستجدّات العالمية والإقليمية وتأثيرهما على العالم العربي.

المبحـــث الأول
التنافسيـــة

توطئة:

أصبح العالم الآن حلبة للتنافس بين الأفراد والجماعات والمنظمات والحكومات ومن ثمّ يجب العمل على تفجير طاقات الإنسان الإبداعية لمواجهة التنافسية " Compétitivité "ولا بدّ من التبّؤ بالتحديات المتوقّعة وقياس الإستعدادات السلوكية اللازمة لمواجهتها .

ومن هنا كان لزاما علينا التعرض لتحديات المستقبل في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى التحدّيات التي تواجه العالم العربي، فالعالم العربي سوف يواجه صعوبات خاصة حول كيفية إدارة المشكلات ذات الطبيعة العالمية لأن ذلك سوف يحتاج إلى ثقافة جديدة ورؤية سياسية جديدة ومنظّمات جديدة بسبب العولمة فالديناميكية الجديدة في المجتمع العالمي سوف تفرز العديد من التغيّرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتكنولوجية.

أوّلاً – تحدّيات المستقبل في القرن الحادي والعشرين:

من أهمّ تحديات المستقبل في القرن الحادي والعشرين ما يلي :

١–الحفاظ على الموارد الإقتصادية العربية من منظور التنمية المتواصلة المستدامة (الأرض، المياه، البترول والغاز الطبيعي، الإنسان، الثروة المعدنية والبيئة) .
٢–تطوير الصناعات الصيدلانية العربية.
٣–تطوير الصناعات الإستراتيجية العربية لتصبح متكاملة ومترابطة مثل الصناعات الكيماوية، وتحسين قاعدة الصناعات المعدنية المعتمدة على الطاقة.
٤–إيلاء الإهتمام لدور التعليم التكنولوجي العلمي العربي والإرتقاء بكفاءة الإدارة العربية .
٥–التوسّع في إنشاء إدارات الجودة والصّيانة والبحوث والتطوير وخدمة ما بعد البيع.
٦– دعم مؤسسات التصدير العربية.

٧– دعم وتشجيع الإبتكار والتجديد العربي.
٨–تطوير أسواق الأوراق المالية والبورصات العربية .
٩–الحفاظ على البيئة النظيفة ومحاربة الأمراض الإجتماعية والإقتصادية.

ثانياً – مؤشّرات إقتصاديّات الدّول العربيّة:

لقد بلغ حجم المديونية الخارجية على البلدان العربية ٦٣,٢ مليار دولار عام ١٩٧٠ وبعد عشر سنوات أي عام ١٩٨٠ بلغ حجم هذه المديونية ٤٣٣,٣ مليار دولار وبنهاية عام ١٩٩٤ وصل هذا الحجم إلى ١٩٤٥ مليار دولار وفي عام ١٩٩٥ وصل حوالي ٢٠٠٠ مليار دولار، وهذا يوضح مدى التدهور الذي تواجهه الإقتصاديات العربية، والضرورة لتبنّي سياسات جادة للعلاج وأهمها وحدة العمل العربي المشترك.

والحديث عن العالم العربي المشترك أو وحدة العمل العربي في شكله الجديد قد بدأ منذ مؤتمر القمة العربي بالقاهرة مع بداية عام ١٩٦٤،مواجهة لإسرائيل و إعدادها لعدوان ثالث على الأمة العربية بعد عدوانيها السابقين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦.

كما أنّ مشاورات الوحدة العربية التي توصّلت في عامي ١٩٤٣-١٩٤٤ وتمخّضت عنها جامعة الدّول العربية في عام ١٩٤٥ هذه المحادثات كانت تنادي بالوحدة العربية الشاملة، مواجهة للأخطار العدوانية الأجنبية المتزايدة.

ومادامت الأخطار العدوانية تهدد الأقطار العربية كلها فمن المتعيّن بداهة أن يواجه العرب هذه الأخطار مجتمعين وأن يعتصموا بالوحدة العربية التامة والعمل العربي المشترك.

ثالثاً – سمات الإقتصاد العربي:

يتميّز الإقتصاد العربي ببعض الخصائص تماثل في بعضها خصائص الدول النامية و يختلف بعضها عن الدول النامية لطبيعة الإقتصاد و موقعه الجغرافي، و على الرغم من وجود بعض أو كثير من الإختلافات بين خصائص و طبيعة الإقتصاديات العربية،إلا أنه بنظرة متأنية إلى الاقتصاد العربي نجده يحمل السّمات الآتية :

١- الدّول العربية تنتمي في مجموعها إلى الدّول النامية وهي الدّول الوحيدة التي ستتعرض لخسائر نتيجة إتفاقات الجات، ويعترف بهذا البنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

٢- نظرا لطبيعة هياكل الإنتاج والإستهلاك في الدّول العربية فإنها تقف بصورة عامة في صفوف الدول المستوردة للغذاء وترتفع بذلك قيمة الفجوة الغذائية.

٣- أهمّ الصّادرات العربية النفط وهو يقع خارج إتفاقيات الجات، وأن أشد الواردات العربية حساسية القمح، حيث أنه مركز سياسات تحرير تجارة السّلع الغذائية التي تنطوي عليه إتفاقيات الجات، وبينما تقوم الأوبك بإحتكار نفطي لمحاولات تخفيض الأسعار فإن تحرير تجارة القمح سيقود إلى زيادة الأسعار.

٤- إن الصّادرات السّلعية العربية لا تتجاوز ٣ % من إجمالي الصّادرات السّلعية في العالم وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإنّ الصّادرات السّلعية من دول الشرق الأوسط وخصوصا الدّول العربية تتراجع منذ بداية الثمانينات بمعدل سنوي قدره ٤ % تقريبا على الرغم من المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها .

٥- تعاني السّياسات الإقتصادية العربية من التخطيط وعدم الإستقرار، وسيطرة الأسلوب الفردي في إتّخاذ القرار بما يعرّض هذه السّياسات للتغيّرات لأسباب كثيرة ومن الصعب تصور حدوث إنسجام بين سياسات تحرير التجارة العالمية الجديدة وطريقة إتخاذ القرار الإقتصادي في الدّول العربية بشكل عام.

٦ - لا تزال سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدّول العربية في مراحلها الأولى وتعاني من الهياكل الإقتصادية العربية من تشوّهات ناتجة عن التطورات السابقة ، كما تعاني الصّناعات العربية من عدم القدرة على المنافسة أوّلاً لأنها متخلّفة تكنولوجيًّا ومرتفعة التكاليف وثانياً لأنها لا تزال في طور النشوء معتمدة على الإعانات والحماية،ونتيجة لذلك فمن المتوقّع حدوث تصادم وليس تناغم بين الإقتصاد العربي وإجراءات تحرير التجارة العالمية الناتجة عن إتفاقيات الجات.

رابعاً - القطاع المالي في الإقتصاديّات العربية:

يعاني القطاع المالي العربي من بعض السّلبيات التي تحدّ من قدرته على التطور، ومن هذه السلبيات كثرة القوانين والإجراءات التي تحدّ من نشاطه إلى جانب الحماية الزائدة للمؤسّسات القطرية بما يمنع قيام أسواق عربية حرّة للخدمات المالية مع المعايير الدولية.

وكذلك نظم الرقابة على الصرف المقيدّة للتحويلات إلى جانب القصور في تداول وعدم تنوع المنتجات المالية لمواجهة الأغراض التجارية الخدمية، ناهيك عن إنتشار ظاهرة التخصّص وعدم شمولية المصاريف في العمل المالي العربي.

لقد بدأت مؤخّرًا معظم الحكومات العربية في معالجة بعض هذه السلبيات من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي، وتقوم فلسفة التغييرات الهيكلية في القطاع المالي العربي على أساس دعم الملكية الخاصّة، وتحرير الأسواق المالية وتحرير العملة الوطنية والإصلاح الضريبي وتشجيع الإستثمار من خلال منح الكثير من الإمتيازات والضمانات والإعفاءات[1].

ويلعب القطاع المالي (التأمين والمصاريف وسوق المال) دورا هامّا في عدد من الدّول العربية .

خامساً – كيفيّة إختيار الإستراتيجيّة الملائمة:

إنّ أيّ إستراتيجية هي في النهاية أهداف طويلة الأجل، يتم تنفيذها من خلال سلسلة متعاقبة منسّقة من الخيارات والأفعال، ويمكن أن تنظّم هذه السلسلة وفقا للوقت والمجال وأصحاب الأدوار، ولذا لا بدّ أن تكون هذه الإستراتيجية ذات توجّه إنمائي، ولكن نجد أنّ هناك تناقض بين التنمية وهي عملية طويلة الأجل وإدارة الأزمة وهي تتركز على الأجل القصير.

ولذلك نجد أن المسائل الحقيقية هي تلك المتعلقة بإختيار إستراتيجية للتنمية في ظلّ أزمة، حيث تتعلق التنمية بإطلاق الإمكانيات البشرية وتوسيع خيارات الناس، ويرادف هذا

---

[1] :د.علي سليمان ،أثر المتغيرات الدولية على قطاع الخدمات في الدول العربية،المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للإقتصاديين المصريين تحت عنوان"التنمية العربية و التطورات الإقليمية و الدولية"،القاهرة،٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥،ص(١٥).

في الوقت الحاضر بما يوصف بعبارة " التنمية هي الحرية " إذ تُعرّف الحرية بمعنى واسع بحيث تشمل الحرية من الجوع ومن القهر ومن كل ما يقف عقبة في طريق مشاركة الناس مشاركة تامة بلا عوائق في تشكيل مستقبلهم[١].

[١]: عاطف قبرصي،إعادة بناء العراق إستراتيجية التنمية في ظروف الأزمات،٢٠٠٣،قسم الإقتصاد جامعة ماك ماستر،كندا،مجلة المستقبل العربي الصادرة بتاريخ سبتمبر ٢٠٠٣،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(٢٥٩).

خلاصـــــة المبحـــــــث الأول

نستخلص من المبحث الأول ما يلي :

١. أنّ العالم العربي يواجه العديد من التحديات في القرن الحادي والعشرين وأنّ عليه مجابهتها بجدارة لكي يستطيع أن يتعايش مع عالم العولمة الجديد.

٢. أنّ العالم العربي له سمات تجعله لا يرقى للتنافسية مع طوفان التّكتّلات العالمية وأهمّها الإتّحاد الأوروبي.

٣. لابدّ أن تكون هناك إستراتيجية تنظّم وفقا للوقت والمجال وأصحاب الأدوار، ولذا لابدّ أن تكون هذه الإستراتيجية ذات توجه إنمائي.

المبحث الثاني
تخلف القاعدة التكنولوجية العربية

توطئة :

تناولنا في المبحث السابق التنافسية وكيف أنّ العالم العربي سوف يواجه أزمة حول كيفية إدارة المشكلات ذات الطبيعة العالمية، لأنّ ذلك سوف يحتاج إلى ثقافة جديدة ورؤية سياسية جديدة ومنظمات جديدة بسبب العولمة ، وفي هذا المبحث سوف نستعرض التقسيمات المختلفة للتكنولوجيا المعاصرة حتى نستوضح مجالات التطبيق الإقتصادي، ونتأمّل المخاطر والمحاذير الممكن أن تحدث للوطن العربي نتيجة تخلف قاعدة التكنولوجيا لديه، وكيف أن التكنولوجيا تشمل كل ما ينتج عن الإبتكار والتجديد والإختراعات والتطوير المستمر ومحصّلة نتائج التجارب بالمعامل والبحوث وربط العلوم والتكنولوجيا على مستوى الدولة بالبحوث والتطوير على مستوى الشركات.

أوّلاً – إرتفاع تكلفة تكنولوجيا تبادل المعلومات :

يعتمد تحقيق الكفاءة في التجارة على الإستفادة من التقدم التكنولوجي وخاصة ما يتعلّق منها بمجال تبادل المعلومات والتي يمكن من خلالها توفير وتيسير مجال للتبادل التجاري بين جميع دول العالم.

وتتحقق الكفاءة في التجارة عند ما يتم خفض تكلفة تكنولوجيا تبادل المعلومات بين المصدّرين والمستوردين وتعتبر تلك أحد المهام الأساسية للنقاط التجارية والتأمين الإلكتروني للمعلومات ونشرها في جميع دول العالم بحيث يمكن تحقيق عالمية التجارة بدلا من تمركزها في مناطق محددة من العالم.

ولاشكّ أنّ المعلومات التجارية تؤدّي دورا رئيسيا في التسويق وفي القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، فالقدرة على الحصول على المعلومات التجارية الصحيحة في المكان

المناسب وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، ومعرفة الأسلوب الأمثل لإستخدامها يعدّ من المحدّدَات الرئيسية لكفاءة التّجارة الدولية.

-٩-

إنّ إنعدام الوصول إلى المعلومات التجارية يشكل عائقا يرقى في خطورته إلى الحواجز، لقد أصبحت القدرة التنافسية في الأسواق الدولية أمرا حتميا وشرطا للبقاء بالنسبة للشركات في كل أنحاء العالم، ويمثل التصّدير لأسواق جديدة وإستيراد المدخلات من مصادر دولية نقطتي البداية الأكثر شيوعا نحو التدويل.

إنّ زيادة المنافسة في الأسواق الدولية تقترن بالأهمية المتنامية لوظيفة التسويق، وتتضح أهمية التسويق وغيرها من خدمات دعم التجارة من بيان تفاصيل القيمة المضافة في التجارة الدولية، ويعزى ظهور الأسواق العالمية إلى المعلومات التجارية وتكنولوجيا الإعلام إلى حدّ بعيد.

وهناك سياسات وإستراتيجيات تجارية مثل خفض مهلة الإنجاز، كطريقة الإنتاج بدون تخزين أو الإعتماد على مصادر عالمية، لا يمكن تطبيقها عمليا إذا لم تتوافر المعلومات التجارية الشاملة وبرامج الكمبيوتر اللازمة لتحليلها .

وتعتبر إمكانية الحصول على معلومات تجارية عن فرص التجارة ،البائعين، المورّدين والمنافسين عاملاً رئيسياً في الحصول على العقود وإنشاء قنوات التسويق الدولي.

ومن الناحية العملية، نجد أنّ أداء مؤسّسات القطاعين العام والخاص في الدول النامية في مجال نشر المعلومات التجارية تتسم فعلاً بالضّعف وعدم المصداقية والصعوبة في الحصول عليها والتكلفة المرتفعة والتعارض مع بعضها البعض.

ونظرا لضعف القاعدة التكنولوجية العربية،فإنّ توفير المعلومات عن الأسواق العربية يحضى بإهتمام مؤسّسات العمل العربي المشترك من خلال:

- شبكة المعلومات التجارية العربية التي أقرّها المجلس الإقتصادي و الإجتماعي؛
- شبكة المعلومات الإستثمارية التي تتولى تنفيذها المؤسسة العربية لضمان الإستثمار؛
- قاعدة المعلومات التجارية و الصناعية و الزراعية للبلاد العربية.

ثانياً- شروط نجاح المشروعات العربيّة العالميّة:

تحتاج المشروعات العربية التي تسعى إلى العالمية إلى توفير عدد من الشروط حتى تحقق أهدافها ،وأهمّها [١]:

١. دراسة الأسواق العالمية والبورصات لقياس الطلب والعرض والمنافسة والمواصفات والضّمانات.

٢. إختيار الشريك المناسب في الصفقات وذلك لضمان فعالية التجارة، بمعنى مدى تحقيق الأهداف المخطّطة.

٣. تحديد الأسلوب المناسب في الصفقات المشتركة.

٤. تحليل المناخ العالمي للإستثمار.

٥.تحديد مدى الحاجة إلى شريك أجنبي وقياس عائد المشاركة أفضل صيغ للإستثمار.

٦. تحديد القيود والمعوّقات والمحددات العالمية .

٧. تصميم المنتجات والخدمات العالمية.

٨. بناء إستراتيجيات عالمية للسيطرة على الفرص عن طريق ربط المنتجات والخدمات الوطنية بالقيود العالمية وإستثمار المزايا النسبية (الموارد) المكتسبة (التّقدّم الإداري والتقني والتسويقي والإنتاجي).

٩. إنشاء قاعدة بيانات الإقتصاد العالمي والبورصات السّلعية ويتمّ ذلك من خلال نقاط التجارة الدولية، وشبكات المعلومات وتطوير تكنولوجيا الإتصالات الدولية ومراكز

---

[١]: د.فريد النجار،إعادة هندسة العمليات و هيكلة الشركات للتعامل مع العولمة و الحروب التجارية الجديدة ،دار طيبة للنشر والتوزيع،٢٠٠٤،القاهرة،ص(٢٤٦-٢٤٨).

تدعيم القرارات.

١٠. بناء جسر من التكنولوجيا والتقدم التقني العالمي وذلك لقياس الفجوة التكنولوجية وتقدير كيفيّة بناء برامج التقدم التقني لخدمة مشروعات البحوث والتطوير بالشركات ووحدات الإنتاج.

خلاصة المبحث الثاني

نستخلص من هذا المبحث بعض النقاط الهامة نسردها فيما يلي :

١. أنّه لا توجد نهاية للإختراعات إلا بنهاية العالم، فطالما أنّ العقل البشري يعمل فهناك إبداعات وإضافات ومنتجات جديدة، فهناك تفاعل بين الأنواع المختلفة من التكنولوجيا حيث أنّ هناك أنواع عديدة من التكنولوجيا المعاصرة.

٢. هناك خطوات هامّة لفهم إستراتيجية التكنولوجيا قبل تطبيقها في البلدان العربية.

٣. لابدّ من دعم تكلفة تكنولوجيا تبادل المعلومات نظرا لإرتفاعها بصورة ملحوظة.

٤. أنّ هناك شروط هامّة لابدّ من تبنّيها لضمان نجاح المشروعات العربية العالمية.

المبحث الثالث
المستجدّات العالميّة والإقليميّة وتأثيرهما على العالم العربي

توطئة :

لقد شهد العالم منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين العديد من المستجدات السياسية والإقتصادية والفكرية التي لم يسبق لها مثيل، ممّا أدى بالكثيرين إلى القول بأن هذه المستجدّات أسّست ما أخذ يعرف بالنظام العالمي الجديد، وقد إتسمت هذه المستجدّات بأنها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسيّة وأنها عملت على زعزعة كل ما فيها من ثوابت ومسلّمات دولية كانت قائمة على مدى أربعين سنة ماضية وأخذت تؤسّس لقواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى عالمية جديدة ومختلفة عمّا كان سائداً [١].

---

[١]: عبد الخالق عبد الله،النظام العالمي الجديد..... الحقائق و الأوهام،مجلة السياسة الدولية،العدد١٢،أفريل١٩٩٦،ص(٣٦).

ويهدف هذا المبحث إلى إستعراض أهمّ المستجدات العالمية التي طرأت على الساحة الدولية وبيان مدى تأثيرها على العالم العربي مع التطرق إلى الحديث عن ماهية النظام العالمي الجديد.

وبحكم وجود تأثير مباشر لهذه المستجدات على العالم العربي، وذلك بسبب كبر حجم التبادل التجاري العربي مع العالم ٨٥ % صادرات و٩٠ % واردات، فسيتمّ إستعراض أهمّ المستجدّات الإقليمية وتأثيرها على العالم العربي، وتقييم مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي وإبراز حتميته لمواجهة المستجدّات العالمية والإقليمية.

أوّلاً – النّظام العالمي الجديد :

يمكن تعريف النظام العالمي الجديد بأنه " جملة التطورات والمستجدات السياسية والإقتصادية والفكرية العالمية التي جاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطوّر النظام العالمي المعاصر"[٢].

ويمكن إستعراض أهم السّمات المميزة للنظام العالمي الجديد على النحو التالي[١]:

١.إنتهاء الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وإنفراد الأخيرة بالساحة العالمية وقد ساعد ذلك على التّأثير المباشر في شكل وموضوع النظام العالمي الجديد.

٢.الثورة الهائلة في وسائل الإتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها بين الدول مما أدّى

---

[٢] :علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد الواقع الراهن و إحتمالات المستقبل،مجلة عالم الفكر،المجلّد الثالث و العشرون،العددان الثالث و الرابع،مارس–أفريل/جويلية١٩٩٥،ص(١–١٢).

[١]: علي علي حسين،العولمة و البحث العلمي،ملحق الأهرام الإقتصادي،ديسمبر ١٩٩٧،ص(٤،٥).

إلى إختصار غير مسبوق للزّمن والمسافات بين دول العالم.

٣.تعاظم دور الثّورة التكنولوجية وتأثيرها في التحكّم في الإقتصاد العالمي.

٤.الإتّجاه نحو التّكتّلات الإقتصادية العملاقة لتعظيم الإستفادة من التطوّرات التكنولوجية الهائلة.

٥. وجود كيانات دولية لها دورا مؤثّرا على المستوى الدولي(كالشركات متعددة الجنسيّة، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي).

ومن الملاحظ أنّ هذا النظام لا يحمل وعودا بعالم أكثر أمنا وعدلا، كما أنّ كونه نظاماً جديدًا لا يعني أنه أصبح تلقائيا أفضل من سابقه، إنّ كل ما يوحي به هذا النّظام العالمي الجديد هو وجود فروق عميقة وجوهرية في أسسه وثوابته وقواه وقضاياه عن النظام السابق.

ثانياً- أهمّ المستجدّات العالميّة :

من أهمّ المستجدات العالمية التي لها إنعكاسات على كلّ دول العالم بما فيها العالم العربي، نذكر ما يلي :

١- العولمة :

يقصد بالعولمة "التّكامل السريع للإقتصادات في جميع أنحاء العالم من خلال التجارة والتّدفقات المالية وإنتشار آثار الإستخدام الواسع للتكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيارات الثقافية العابرة للحدود" [١] .

لقد أصبحت العولمة الآن ظاهرة محسوسة، حيث أننا نعيش الآن ما يسمى القرية الكونية، وأنّ التقدم الهائل في وسائل الإتصال قد أدى إلى إنهيار الحواجز بين الدول، وإنّ إحتياجات الأفراد من مختلف الدول قد تقاربت لتكوّن فيما بينها سوقاً عالمياً واحدًا وذلك لأنّ

[١] : خبراء صندوق النقد الدولي،العولمة:الفرص و التحديات،تقرير آفاق الإقتصاد العالمي،ماي ١٩٩٧،ص(٤).

عولمة الإقتصاد الدولي قضت على تباين الأسواق وهذا دعا العديد من دول العالم للدخول في تكتّلات إقتصادية، حتى يمكن مواجهة الأوضاع الجديدة الناتجة ليس فقط من ثورة المعلومات، ولكن من تغيّر الأوضاع السياسية والإقتصادية ودورها في عولمة النظام الدولي ولعلّ من أهمّها :

أ. التغيّرات التي أصابت النشاط الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وما نجم عنه من موجة كساد أصابت الإقتصاد العالمي حيث الركود التضخّمي ومحاولة الإصلاح الإقتصادي للحدّ من مشاكل المديونية العالمية.

ب.التغيرات الجذرية في أوروبا الشرقية وإنهيار النظم الشيوعية وظهور سياسات الإصلاح الإقتصادي في هذه الدول وأيضا في كثير من دول العالم.

ج.سياسات التصنيع السريعة التي إجتاحت دول آسيا ونموّ أسواق المال في العديد من دول العالم.

د.ظهور اليابان كدولة تغزو أسواق المال الدولية وأيضا كأكبر مصدّر للإستثمارات الخارجية على مستوى العالم.

إنّ العولمة مليئة بالفرص الكبرى كما أنها مليئة بالتحديات والمخاطر العالمية، لذا يقال بأنّ الحدود أصبحت في ظلّ العولمة ممرّات أو معابر ولم تعد عوائق، كما تغيّرت النظرة التقليدية من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على الأسواق، حيث أن قيمة الأرض تتضاءل أمام عناصر العمل ورأس المال والمعلومات وهي جميعا متحركة ومتنقلّة، وهذا يعني أنّ الأصول الثابتة ومنها الأرض لم تعد تشكل إغراء، حيث أصبح الإستثمار في الصناعة والخدمات الدولية تدرّان أرباحا ضخمة في ظلّ الإعتماد على الأصول المتحرّكة كالعمل ورأس المال والمعلومات[١].

(١) : محمد سويلم،الإدارة في القرن الحادي و العشرين،مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٩٧،ص(٢٦٦).

إنّ أحدًا لا يستطيع القول بأنّ العولمة ستحقّق منافع لكل دول العالم بنفس القدر، وذلك بسبب تمتع بعض الإقتصاديات بوضع أفضل من غيرها وبالتالي ستحقّق مكاسب أكثر، وهذا يعني أنّ الدول التي تستجيب لقوى وتحديات العولمة هي التي ستحقّق الإستفادة والمكاسب من التجارة العالمية والعكس صحيح. إنّ على الدول النامية أن تتعامل مع العولمة كواقع وأنّ تعتبرها فرصة وليست تهديدًا، وهذا يحتّم عليها سرعة الإستجابة لتحدياتها ومتطلباتها حتى لا تعرض نفسها للتهميش.

ومن مزايا العولمة توفير المناخ المناسب لتوسيع الأسواق التجارية وإتاحة فرص تنويع السّلع التي يتم تبادلها، والتعرف على التكنولوجيات الحديثة في التصنيع، والسماح بإجتذاب الإستثمارات الأجنبية للدول النامية، كما أن تحدّيات العولمة تتمثل في تأخرّ دول نامية كثيرة عن إجراء الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة لتتمكّن من الإندماج في الإقتصاد
العالمي، وإحتمال أن تعمل الشركات المتعددة الجنسية على تشويه نمط وأولويات التنمية في الدول النامية لخدمة مصالحها الخاصة.

٢- الجات "GAAT" :

لقد بدأ الإتجاه نحو عالمية التجارة الحرّة أكثر وضوحا مع إنتهاء جولة أورقواي في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الجات "GAAT" وفيما يلي عرض مختصر لتطوّر التجارة العالمية من الجات إلي منظمة التجارة العالمية.

أمّا عن الجات ففي شهر فبراير ١٩٤٦ إتخذ المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث موضوعات التجارة ووضع إتفاقية لإنشاء منظمة التجارة

الدولية، حيث عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة في هافانا (كوبا) خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس١٩٤٨ [١] ،أقرّ المؤتمر نصّ ميثاق منظمة التجارة العالمية (ميثاق هافانا) وشكّلت لجنة تنفيذية وأمانة، وبلغ عدد أعضاء المنظمة ٥٢ (إثنان وخمسون) دولة. إلاّ أنه بحلول عام ١٩٥٠ لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية ميثاق هافانا وتمّ التخلي عن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية [٢].

وأثناء الإجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية، دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة، حول التعريفات الجمركية فيما بينها، حتى تمّ التوصل إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣٠، ووقّعت عليها ٢٣ (ثلاث وعشرون) دولة، وبدأ سريانها في ١٩٤٨/٠١/٠١، وتقوم إتفاقية الجات على ثلاثة مبادئ رئيسية نذكرها فيما يلي :

أ. تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية.

ب.عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية "مبدأ الدولة الأولى بالرعاية".

ج.الإعتماد على التعريفة الجمركية وليس على الكمية عند الضرورة (كحالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة ممّا يهدّد الإنتاج المحلّي من نفس السّلعة بخطر جسيم).

---

[١]: مصطفى أحمد مصطفى،الجات من الإتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف،المجلة المصرية للتنمية و التخطيط،المجلد الثاني،العدد الأول،القاهرة،معهد التخطيط القومي،جويلية ١٩٩٤،ص من (٩٧) إلى ص (٩٩).

(٢) : محمد إبراهيم،إدارة التسويق،القاهرة،مكتبة عين شمس،١٩٩٧،ص (١٠٢).

ولقد إرتفع عدد الدول الموقعة على الإتفاقية من ٢٣ دولة إلى ١٣٠ (مائة وثلاثون) دولة، تكوّن فيما بينها أكثر من ٩٠ % من حجم التجارة العالمية[١].

وكان يسعى أعضاء الجات إلى تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأطراف في الإتفاق حيث وصل معدّل التخفيض إلى ٣٤ % على المصنوعات، كما تم تدريج الخفض للتعريفات الجمركية بين الدول آلأطراف في الإتفاق من ٧ % إلى ٤% ؛ وكان هذا خلال الجولات السبع الأولى للجات.

أمّا بالنسبة للجولة الثامنة (جولة أورقواي)، فقد بدأت مباحاثات التجارة المتعدّدة الأطراف في عام ١٩٨٦ بممثلي ١٠٧ (مائة وسبعة) دولة وإنتهت بتصديق ١١٧ (مائة وسبعة عشر) دولة عليها من بينها ٨٧ (سبعة وثمانون) دولة نامية، وإقترحت قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية في الزراعة والمنسوجات والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والإستثمارات الأجنبية ذات العلاقة بالتجارة وتحرير تجارة السّلع الصناعية وتخفيض الدّعم على الصّادرات الزراعية، والإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية
(والتي تستهدف في المدى البعيد إلغاء القيود أمام التجارة العالمية وإلغاء دعم الإنتاج لجميع السّلع في جميع دول العالم) .

وقد وصلت جولة أورقواي إلى إتفاقيات شملت تجارة السّلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والجوانب التجارية لإجراءات الإستثمار الدولي ومراجعة نصوص الجات بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء[٢] .

---

(١) :عبد الرحمن صبري،تأثير إتفاقية الجات على مستقبل الإقتصاد العربي،مجلة العمل العربي،العدد٦٥،القاهرة،١٩٩٦،من ص (٤) إلى ص(٤٣).

(٢): جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية،إدارة المال و التجارة و الإستثمار،التطورات الدوليى و الإقليمية و أثرها على الإقتصادات العربية،دراسة أولية،١٩٩٤،ص (١٢).

وبالرّغم من أنّ مفاوضات جولة أورقواي قد إستغرقت وقتا طويلا إلا أنّها كلّلت بالنجاح وإنتهى الأمر بالتوقيع على إتفاقية أورقواي في ١٩٩٣/١٢/١٥، وتمّ التصديق عليها في شهر أفريل ١٩٩٤ في مراكش بالمغرب لتصبح سارية المفعول إبتداء من ١٩٩٥/٠١/٠١.

أمّا منظمة التجارة العالمية فتعدّ الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الإتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أورقواي بالإضافة لمسؤوليتها عن إتمام المفاوضات المستقبلية في عدد من المجالات التي تضمّنتها الإتفاقية المبرمة.

عدد الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٤٠ دولة عند تاريخ ٢٠٠١/٠١/٠١ منها ١١ (إحدى عشر) دولة عربية هي : قطر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن ، سلطنة عمان، البحرين، الكويت، المغرب، تونس،جيبوتي ، موريطانيا، مصر.كما تقدّمت ٥(خمسة) دول عربية أخرى لعضوية المنظمة وهي : الجزائر، السودان، لبنان، المملكة العربية السعودية واليمن فضلاً عن بدأ السلطة الفلسطينية إتصالاتها بالمنظّمة لتقديم طلب بعضويتها

وبالتالي لم يبق إلاّ ٠٥ (خمس) دول عربية لم تتقدّم بطلبات لعضوية المنظّمة وهي: سوريا العراق، ليبيا، الصومال، وجزر القمر.

ويمكن ذكر فيما يلي الفروق الجوهرية بين إتفاقية الجات وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

١. إن قواعد الجات كانت تطبّق على أساس مؤقت بينما قواعد منظمة التجارة العالمية شاملة ودائمة.

٢. إن الإتفاقيات التي كانت تتم في إطار الجات لم تكن تستلزم أي إجراءات تشريعية لإقرارها بينما إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تم إقرارها في المجالس التشريعية للدول الأعضاء.

٣. إن إطار تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية هو جهاز يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع مقارنة بما كان عليه الحال في إطار الجات، إضافة إلى توفر سبل التنفيذ الفوري لقرارات جهاز تسوية المنازعات بشكل أكثر فعالية.

٣- التّكتّلات الإقتصادية:

تُعرّف التّكتّلات الإقتصادية على أنّها عبارة عن إتفاقيات بين الدول الأعضاء في التّكتّل للتعاون في الأمور الإقتصادية، ويتعاظم تأثير هذه التّكتّلات حاليا بسبب الإتجاه نحو إقامة تّكتّلات إقتصادية تلتقي فيها المصالح الإقتصادية لهذه التكتلات وتؤثر وتتأثر بمنظومة الإقتصاد العالمي [١].

وتؤثر التّكتّلات الإقتصادية على الأعمال الدّولية من خلال : توسيع نطاق السّوق، وبالتالي تحقيق مرونة إنتقال عوامل الإنتاج نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتغيير طبيعة المنافسة داخل التّكتّل نتيجة إندماج بعض الشركات من داخل التّكتّل لمواجهة المنافسة خارجه والسّماح للدول الأعضاء في التّكتّل بإتخاذ قرارات في صالح الدول الأعضاء والتي لم يكن بالإمكان إتخاذها في حالة عدم وجود التّكتّل[٢] .
ويمكن إستعراض أهم أشكال التّكتّلات الإقتصادية على النحو التالي :

١- منطقة التجارة الحرّة، وفيها تُلغى كل أنواع التعريفة الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بحق فرض تعريفات على الدول غير الأعضاء.

---

[١]: فتحي محمد علي، التكتلات الإقتصادية و برنامج الإصلاح الإقتصادي و السيناريو الواجب إتّباعه،مؤتمر مصر و القرن الواحد و العشرون،رؤية مستقبلية،القاهرة،من٢١-٢٢ ديسمبر١٩٩٣،ص(٢).

[٢]: شريفة كمال رحمي،التوجهات الإقتصادية العالمية و أثرها على صور التعاون الإقتصادي بين الدول العربية،المؤتمر العلمي السنوي العشرين للإقتصاديين المصريين،الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي و التشريع،القاهرة،من٢٠-٢٢نوفمبر١٩٩٧،ص(٦).

٢- الإتّحاد الجمركي، وفيه تُلغى كل أنواع التعريفة الجمركية بين الأعضاء، بالإضافة إلى وجود سياسة واحدة للتعريفة الجمركية تجاه الدول خارج الإتحاد .

٣-السوق المشتركة، تعني بالإضافة لإلغاء كل أنواع التعريفة الجمركية وإدخال سياسة جمركية موحدة تُجاه الدول غير الأعضاء، حرية إنتقال عوامل الإنتاج بين أعضاء السوق.

٤- الاتحاد النقدي والإقتصادي، فبالإضافة إلى ما ذُكر في النقطة الثالثة أعلاه، فإنه يتم إستخدام عُملة موحّدة بين دول الإتحاد والتنسيق بين السياسات النقدية والإقتصادية بحيث تكون شاملة وتسري على كل الأعضاء.

ويمكن عرض مصفوفة التّكتّل الإقتصادي الدولي في الجدول التالي: **جدول رقم ٠١**

آليّات التكامل / مراحل ونماذج التكتل	إلغاء الجمارك ونظام الحصص بين الأعضاء	سياسة موحدة للتعريفة الجمركية	حرية إنتقال عوامل الإنتاج بين الأعضاء	توحيد وتنسيق السياسات وإستخدام عملة موحدة بين الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	نعم	لا	لا	لا
الاتحاد الجمركي	نعم	نعم	لا	لا
السوق المشتركة	نعم	نعم	نعم	لا
الاتحاد الاقتصادي والنقدي	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر :د.فريد النجار،التفاوض و المفاوضات التجارية،النظريات،الإستراتيجيات،المهارات،التجارب،كتاب الأهرام الإقتصادي،العدد ١٢٤،ماي١٩٩٨،ص(٦١).

وفي ضوء الجدول أعلاه نجد أنّ الإتّحاد الأوروبي وصل إلى المرحلة النهائية بالمصفوفة منذ ١٩٩٩/٠١/٠١، وهو تاريخ بدء إستخدام العملة الأوروبية الموحّدة، في حين أنّ العالم العربي مازال في المرحلة الأولى بالرغم من أنّ العمل الإقتصادي العربي بدأ منذ عام ١٩٤٤ في حين دخلت السّوق الأوروبية المشتركة حيّز التنفيذ ١٩٥٨.

ثالثاً- تأثير المستجدّات العالمية على العالم العربي:

أ: تأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية[١]:

[١]: جمال الدين البيومي، أثر المتغيرّات الإقتصادية على مستقبل الصناعة في العالم العربي، مجلّة الوحدة الإقتصادية العربية، العدد (١٦)، السنة (١١)، أفريل ١٩٩٨، من ص (١١٣) إلى ص (١١٧).

إنّ تحرير التجارة العالمية سيفرض على الدول النامية تحدّيات المنافسة ويلزمها إتباع سياسات تعظّم الإستفادة من الأوضاع الإقتصادية الجديدة، كما أنّ هذا التحرير سيدفع في المرحلة الأولى حجم الواردات من السّلع الرأسمالية والمنتجات نصف المصنعة في حين ستتناقص الأهمية النسبية للصّادرات من البترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية بسبب زيادة الأهمية النسبية للصّادرات من السّلع غير البترولية والمواد الأولية ذات الميزة النسبية والتنافسية العالية (كالمصنوعات الجلدية والأسمدة والمنتجات الكيماوية، الغزل والنسيج).

كما يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى تعرّض الصناعة العربية للمنافسة العالمية الحادة مما سيؤدّي إلى خروج عدد من المنتجين من السّوق إمّا لعدم كفاءتهم أو لعدم تمتّعهم بمزايا نسبية في صناعتهم.

ب: تأثير نتائج جولة أورقواي[1]:

ب.١ : الآثار السلبية لنتائج جولة أورقواي:

أ- سيؤدي الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة إلى إرتفاع أسعار هذه المنتجات خصوصا المواد الغذائية.

ب-صعوبة تصدّي البلدان العربية لمنافسة المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج والتي تنتج بتكلفة أقل وجودة أفضل مما سينعكس سلبا على الصناعات الوطنية.

ج- ستعاني البلدان العربية من تحرير قطاع الخدمات نظرا لأنها مستوردا صافيا لهذه الخدمات وتعاني من عجز في ميزانها التجاري.

---

(١) : :أ- إبراهيم نوار،إتفاقية الجات و الإقتصادات العربية،كراسات إستراتيجية،رقم ٢٢،،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،١٩٩٤، ص (١١).

ب- فاروق شقوير،منظمة التجارة العالمية و تأثيراتها على مستقبل الإقتصاد العربي، بحث مقدّم لندوة السوق العربية المشتركة،السياج الواقي للإقتصاد العربي،ليبيا، من٢٥ إلى ١٩٩٩/٠٩/٢٦، من ص(١٤) إلى ص (٢٢).

د–إرتفاع تكاليف برامج التنمية نتيجة تطبيق الإتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عليها من إرتفاع تكلفة إستيراد التكنولوجيا وإستخدام العلامات التجارية، وهذا سيؤدي لرفع تكاليف الإنتاج نتيجة إرتفاع أسعار المُدخلات المستوردة.

هـ– سيتأثر الإقتصاد العربي سلبا بالتحرير الكامل للتجارة الدولية في مجال المشتريات حيث يقل عدد الشركات العربية التي تستطيع التنافس في المناقصات العالمية.

و– يتوقع أن تحدث آثار سلبية على المنتجات الثقافية العربية بسبب صعوبة منافسة المنتجات الثقافية العربية للمنتجات الثقافية الدولية وبالتالي تزايد عجز ميزان الخدمات للدول العربية.

ب.٢– الآثار الإيجابية لنتائج جولة أورقواي:

أ– إمكانية نفاذ الصّادرات العربية إلى أسواق الدول المتقدمة نتيجة الخفض التدريجي للقيود الجمركية.

ب– إمكانية الإستفادة من مجموعة الإستثناءات التي تتيحها إتفاقية التجارة في السّلع الزراعية من خلال السقوف الزمنية المحدّدة قبل التطبيق الكامل للإتفاقية (كالإستثناء من مبدأ عدم التميز والإستثناء من مبدأ تخفيض الدّعم).

ج– إنّ وجود نظام لفضّ المنازعات بين الدول، يترتب عليه حماية أكبر للشركاء الأضعف إقتصاديا. وهذا يعني إمكانية لجوء الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية عند تعرّضها لممارسات تجارية سلبية من الدول الصناعية الكبرى.

د– يمثل الارتفاع المتوقّع في أسعار السّلع الزراعية المستوردة، والتقلّص المحتمل في المعونات الغذائية حافزًا للدول العربية للتوسع في الإنتاج الزراعي لتقليل الإعتماد على واردات تتزايد أسعارها.

ج: تأثير التّكتّلات الإقتصادية الكبرى:

تشير الإحصائيات إلى أنّ الإتّحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للدول العربية في المبادلات التجارية، حيث بلغت نسبة الصّادرات العربية الإجمالية لعام ١٩٩٧ للإتحاد الأوروبي ٢٦%، ولليابان ١٦,٣ % وللولايات المتحدة الأمريكية ٨,٨%،بينما بلغت نسبة الواردات العربية الإجمالية لنفس العام من الإتّحاد الأوروبي ٤٥,٦% ومن الولايات المتحدة

الأمريكية ١٣,٤% ومن اليابان ٦,٤% [١] ولاشكّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تنتميان أيضا لتكتّلات إقتصادية كبرى، وبالتالي نجد أنّ التعامل العربي مع هذه الدول (كأعضاء في تكتّلات كبرى) يمكن أن يتأثّر على النحو التالي[٢]:

أ- أنّ هذه التكتلات يمكن أن تؤدّي إلى إنتشار الإنغلاق بدلا من التحرير في العلاقات الدولية، وقد يؤدّي ذلك إلى حروب تجارية مع إشتداد المنافسة مما ينعكس سلباً على الاقتصاديات العربية لسبب انفتاحها على الإقتصاديات العالمية.

ب-إنّ تركيز مزايا التجارة الدولية والنمو الإقتصادي في أيدي التكتلات الأقوى (إقتصادياً، سياسياً وتكنولوجياً) يمكن أن يلحق بالدول النامية (ومنها العربية) أكبر الأضرار ما لم تعمل هذه الدول على إقامة تكتلات إقتصادية فيما بينها وتفعيل ما هو قائم منها لدعم مركزها التفاوضي في العلاقات التجارية الدولية.

ج- ترتبط دول التّكتّلات الإقتصادية الكبرى إرتباطاً عضوياً من خلال الشركات متعّددة الجنسية والتي تمثّل ذراعها القوية للسّيطرة على المقدرات الإقتصادية للدول النامية، وذلك خلال محاولتها الهيمنة على الصناعة والتجارة والتمويل والتقنية إنتاجا وتوزيعا لهذه الدول ممّا يحيلها في النهاية إلى دول تابعة.

---

(١): الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٨، ص(١١٨).

(٢): أ- مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، الأمانة العامة، التقرير السنوي للأمين العام للدورة السادسة والستين، ديسمبر ١٩٩٧، ص (٥٤).
ب- ممدوح محمد المصري، دور التجارة العربية البينية في تنمية الإستثمار والتكامل الإقتصادي في ظل سياسات التحرير الإقتصادي في الدول العربية،مجلة الوحدة الإقتصادية العربية،العدد الثالث عشر،جويلية ١٩٩٦،ص(١٤٧).

د- تشجع التّكتّلات الإقتصادية الإحتكارات والتجمعات المنسّقة التي تحظى بوضع متميّز في السّوق المحلية من خلال الأفضليات السعرية والإعانات المستترة، مما يلحق الضرر بالقطاعات الإنتاجية والتصديرية العربية.

هـ- ضعف موقف الدول العربية في التعامل فرادى مع الدول المتقدمة أعضاء التّكتّل، لأنّ التعامل يكون دائما محكوما بقواعد وتوجهات التّكتّل، ممّا يؤثّر سلبا على مصالح الدول العربية ويضعف موقفها التفاوضي.

رابعاً: تأثير المستجدات الإقليمية على العالم العربي:

هناك مجموعة من المستجدّات الإقليمية التي لها تأثيرها الواضح على الإقتصاديات العربية، وفيما يلي عرض مختصر لأهمّ هذه المستجدات :

أ-**حرب الخليج:** حيث تزامن ظهور النظام العالمي الجديد مع الغزو العراقي للكويت (مارس ١٩٩٠) وما ترتب عليه من تطورات سياسية وعسكرية كان لها آثارها العميقة عالميا وعربيا. لقد تحرك العالم عسكريا بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما شهد العالم نشاطا دبلوماسياً مكثّفاً، حيث كان مجلس الأمن في حالة إنعقاد دائمة، وشهدت إجتماعاته إجماعا دوليا فريدا وأصدر إثني عشرة (١٢) قرارا حول أزمة الخليج [١].

ويمكن إستخلاص دلالات حرب الخليج وإنعكاساتها المختلفة في النقاط الرئيسية التالية[٢]:

١- أنّ هذه الحرب وضعت النظام الإقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي، حيث تمكّن النظام الدولي (بسبب التحرك الأمريكي) من حسم الأمور عسكرياً وسياسياً، بينما عانى النظام العربي من الإنقسام والفوضى والتبعثر.

(١): عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الإجتماعية، العددان الأول والثاني، مارس ١٩٩١، من ص (١٥٠ إلى ١٥٦).

(٢): محمد السيد سعيد،النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الإقتصاد السياسي، مجلة عالم المعرفة، القاهرة، العدد (١٢٥) ص(٦٥٤).

٢-أدّى الإنتصارعلى العراق إلى تعزيز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة توزّع الأدوار على الدول الأخرى حسب ما تراه في صالحها أولاً.

٣-بروز دور الأمم المتحدة من خلال سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن والتي أعطت الشرعية الدولية لتحرك التحالف الدولي ضد العراق.

٤-إن حرب الخليج مثلت مناسبة لإشهار الثورة الصناعية وتجسيد بعض تطبيقاتها في مجال التسلح والمراقبة والإنذار والمعلومات والإتصالات.

ب: الشراكة الأوروبية المتوسطية: وتعود فكرة هذا التجمع إلى السبعينيات، حيث تبيّن ضرورة تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسّلام، لكن هذه الرؤية ظلّت نظرية إلى أن تمّ إحياؤها مرة أخرى في بداية التسعينات (بعد تسارع التطورات الدولية بعد حرب الخليج) وظهرت محاولة بلورة رؤية مستقبلية للمنطقة مع مطلع القرن الحادي و العشرون.

ويقصد بالشراكة الأوروبية المتوسطية "أنه نموذج للتعاون يقوم على تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية لها أهميتها الإستراتيجية لتحقيقها على أرض الواقع" أي أنه مشروع إستراتيجي متكامل بأبعاده الأمنية والإقتصادية والسياسية والثقافية[١] .

لقد تأسّست الشّراكة الأوروبية المتوسطية من قبل المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في برشلونة يومي ٢٧، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، ويتعلّق الأمر بمبادرة طموحة لإقامة علاقات وطيدة ومتضامنة بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وهناك العديد من الضّرورات الموضوعية المتوافرة التي إستدعت ضرورة تقوية العلاقات الأوروبية المتوسطية وأهمها[٢]:

---

[١]:محمد سعد أبو عامود،التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري،مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٤،أفريل ١٩٩٦،ص (٧٩).
[٢]: المفوّضية الأوروبية،الإدارة العامة للعلاقات الخارجية،الشراكة الأوروبية المتوسطية،مارس١٩٩٧،ص(٠٢) و ص (٠٣).

١-حاجة أوربا لدمج دول جنوب المتوسط في الإتحاد الأوروبي لزيادة قدرتها التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢-إقتناع العديد من الدول الأوروبية بأنّ تهديد إستقرار القارة يأتي من الجنوب (بسبب الهجرة من جنوب المتوسط للشمال في أوروبا، وإمكانية تصدير التطرف في ظل إحباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول).

٣-وجود مجموعة عوامل ذات طابع عالمي ولا يمكن حلها على المستوى القطري ولكنها تتطلب تظافر كافة الجهود لحلها (كمشاكل البيئة والتطرّف وتجارة المخدرات).

٤-إن ضرورة السلام والأمن تستلزم تضييق الفوارق التي تتسع بين أوروبا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

ج-الغزو الأمريكي للعراق: مما لا شك فيه أنّ للحروب تكاليف إقتصادية كثيرة سواء بالنسبة لتمويل العمليات العسكرية أو لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية أو فيما يتعلق بالتكاليف التي تنعكس على الأنشطة الإقتصادية في المناطق الجغرافية التي تحيط بمنطقة الحرب.

وسوف نستعرض مدى تأثرّ الإقتصاديات العربية بما فيها إقتصاديات الخليج بهذه الحرب، وسواء تعلّق الأمر بالدول العربية أو الدول الخليجية، فإنّ تأثيرات هذه الحرب ذات طابع قصير المدى مرتبطة بمدة الحرب، وهناك تأثيرات طويلة المدى مرتبطة بطبيعة التغيرات التي يمكن أن تحدث في العراق كنتيجة لهذه الحرب.

د- التأثيرات على العالم العربي:

د-١: تأثيرات حرب الخليج: فلقد كان لحرب الخليج تأثيرات بالغة على العالم العربي، سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً ومعنوياً وسنركز على الآثار السياسية والإقتصادية على النحو التالي:

أ : سياسياً:

- إنهارت مكانة العرب الدولية، وتشوّهت صورتهم بسبب إتسام المنطقة العربية بعدم الإستقرار ، كل ذلك أدّى إلى إستخدام سياسة التمييز ضدهم في المحافل الدولية.

- إنكماش النظام العربي وتجاهل مؤسّساته بسبب إنهيار الثقة بآليات النظام العربي والإنصراف عن ترتيبات الأمن العربية، وإنهيار المعنويات العربية، وإنكماش تكافلية النظام العربي.

ب: إقتصادياً:

- الخسائر البشرية والأضرار البيئية الجسيمة المسجّلة والتي يصعب تحديد قيمة مادية لها.
- يعتبر العراق الخاسر الأكبر في هذه الحرب تليه الكويت ثم دول الخليج ثم باقي الدول العربية.

- إتجهت الإستثمارات الخليجية إلى الإنخفاض الشديد مما يفاقم من مصاعبها الإقتصادية مع العالم الخارجي.

- تدهور متحصّلات العديد من الدول العربية نتيجة إنخفاض تحويلات العاملين من أبنائها في دول الخليج عموما وفي العراق والكويت على الخصوص.

د.٢: تأثيرات الغزو الأمريكي للعراق:

سواء تحدثنا عن الإقتصاديات العربية أو إقتصاديات دول الخليج فإنّ الحرب الدائرة لن تشجع المستثمرين سواء أجانب أو محليين على توظيف أموالهم ضمن هذه الظروف، وبالتالي فإن المنطقة تخسر فرصا إستثمارية وإمكانيات إستقطاب رؤوس أموال في الوقت الحاضر.

كذلك فإنّ الحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية لدول المنطقة قد لا يكون سهلاً حالياً وسوف تكون التكاليف أكثر من المعتاد بسبب مخاطر الحرب، ومن الواضح

أنّ تأثيرات الحرب السلبية على الإقتصاديات العربية بما فيها إقتصاديات دول الخليج تبدو أكثر وضوحا في مجال السياحة[1].

لا شكّ أن الحرب تؤثر على موقف تعامل البنوك العالمية مع مصارف المنطقة، حيث أنّ فترة الحرب سوف تتزامن مع تقليص هذه البنوك لخطوط الإئتمان التي تمنحها في العادة لبنوك المنطقة ولاشك أنّ إستمرار الحرب من شأنه أن يجعل المصارف العالمية تقلّص من إنكشافها على مصارف وإقتصاديات المنطقة.

فالحرب في العراق أثّرت بشكل كبير على عدد من الصناعات في الدول العربية خاصة تلك المجاورة للعراق مثل الأردن وسوريا ولبنان ومصر والتي إستثمرت فيها الصّناعات مبالغ كبيرة بناء على تسويق منتجاتها في السوق العراقي.

إنّ نسبة ٢٦% من صادرات مصر الإجمالية توجّه إلى العراق، والأردن تعتمد على العراق من تصدير حوالي ٣٢٠ مليون دولار سنويا. كذلك فإن الأردن يعتمد على العراق في التزود بالنفط حيث يستورد الأردن من العراق نفطا بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار نصفه مجانا ونصفه الآخر بتخفيض ٣ (ثلاث) دولارات عن سعر السّوق. ولقد أقامت سوريا ولبنان صناعات تعتمد على السّوق العراقي. إنّ جميع هذه الصناعات تتعرض اليوم لمشاكل وتواجه أوضاعاً صعبة.

هذه في الواقع تأثيرات مباشرة وآنية للحرب على العراق بعضها قد تتلاشى آثاره بعد إنتهاء الحرب. ولكنّ الأهمّ هو التأثيرات الإقتصادية البعيدة المدى على العراق، لاسيما منها النفط والعلاقات الإقتصادية مع العراق.

خامساً: التّكتّل الإقتصادي العربي وحتميّته لمواجهة المستجدّات العالميّة والإقليميّة:

[1]:حاسم المناعي، إنعكاسات الحرب في العراق على إقتصاد الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، مرجع من الأنترنت.

إنّ التّكتّلات هي التي تقدّم العديد من المزايا التي تنعكس على النمو الإقتصادي والإجتماعي، وعلى ذلك نجد أن الدول النامية ومنها الدول العربية يتضاءل دورها في النظام العالمي الجديد نتيجة لعدم قدرتها على تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

وعلى ذلك يكمن الحلّ في تكوين تكتّل إقتصادي إقليمي يجمع بينها ويحررها من تبعيتها للدول المتقدمة ويبرز هذا التّكتّل العربي المبّررات التالية:

١- تنوّع الموارد المادية والبشرية في العالم العربي مع عدم التناسب في توزيعها الجغرافي، ووجود فائض مالي لدى بعض الدول العربية بينما يعاني البعض الآخر من عجز في موارده المالية.

٢- أنّ التّكتّل العربي يوفّر قاعدة قوية تحمي كيانها من التفكك والإنهيار ليس على مستوى الدولة فقط وإنّما أيضا على المستوى الداخلي لكل دولة.

٣- ضعف القدرة التنافسية والتفاوضية لأيّ دولة عربية منفردة في مجالات المعاملات الإقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وهذا يؤدّي إلى عدم قدرتها على تحمّل آثار التقلبات الإقتصادية التي تشهدها دول العالم المتقدّم، والتّدهور المستمر لمعدلات التبادل وما

يعنيه ذلك من إستنزاف لمواردها الحقيقية عبر تجارتها الخارجية وإزدياد تخلّفها النسبي وتفاقم مشكلة ديونها الخارجية مما يهدّد إستقلالها السّياسي والإجتماعي.

أ. مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي :

لقد كانت المنطقة العربية من أوائل أقاليم العالم التي أبدت ردّ فعل مبكر لبدء حركة التّكتّل الإقتصادي وكانت الصيغة التي إختارها العمل الإقتصادي العربي المشترك للمشروع القومي التكاملي صيغة بعيدة المدى وهي الإتّحاد الإقتصادي .

وقد بذلت الجهود والمحاولات خلال ما يزيد عن الخمسة عقود الماضية في مجال التعاون والتنسيق العربي، مما يدل على أن الإتّجاه نحو إقامة تكتّل إقتصادي عربي ليس وليد اليوم كما أنّ هناك شعور عام لدى المواطنين العرب بأهمية الإنتماء القومي المشترك والسّعي بجدية

نحو التّكتّل الإقتصادي العربي، ولقد بدأ العمل الإقتصادي العربي من خلال بروتوكول الإسكندرية في ١٧ أكتوبر ١٩٤٤ حيث تم الإتفاق على إقامة جامعة الدول العربية، وبتاريخ ١٣ أفريل ١٩٥٠، أقرّ مجلس الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة، إثر الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، للدفاع عن وجودها ومصالحها وقد تضمّنت المادة الثامنة من المعاهدة إنشاء المجلس الإقتصادي سنة ١٩٥٠، وقد تمّ تعديل المادة الثامنة من المعاهدة عام ١٩٧٧ وإستبدل المجلس الإقتصادي بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

ب- التّكتّلات الإقتصادية العربية: ولعلّ أبرز ما تميز به العمل الإقتصادي العربي المشترك خلال عقد الثمانينات هو إقامة تجمعات أو تكتّلات إقليمية تضمّ عددا من الأقطار العربية، وأهمّ هذه التّكتّلات هي:

١ - **مجلس التّعاون الخليجي:** وقّعت إتفاقيته بالرياض (المملكة العربية السعودية) بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٨١ ويضم ستّة دول هي : السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمّان، الإمارات، ولدول المجلس سمات وخصائص مشتركة، وله بعد سياسي وإقتصادي وتحصل دول المجلس على ٧٦% من إجمالي ما تحصل عليه الأقطار العربية

النفطية، وعدد سكانه ٢٨ مليون نسمة، موزّعون على ٣ مليون كلم^2 وتعتمد دول المجلس على البترول حيث تمتلك ٥٠% من إحتياطات البترول العربي.

وقد تمّ إنشاء منطقة التجارة الحرّة لدول مجلس التعاون، فهذه الإتفاقية جاءت وليدة الظروف الإقتصادية في ذلك الوقت حيث تمّ التوقيع عليها أشهر فقط من إنشاء المجلس، وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ تم توقيع الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون.

٢-إتّحاد المغرب العربي: أعلن عن قيامه بتاريخ ١٩٨٩/٠٢/١٥، ويضمّ: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا ويهدف إلى تحقيق التكامل بين أقطار المغرب العربي.

ورغم مرور الفترة الزمنية المعتبرة على إنشائه وتوقيع أكثر من ١٥ إتّفاقية بين الأعضاء، إلا أنها كلها مجرد حبر على ورق بسبب الخلافات السياسية بين أعضائه، وصعوبة التوفيق بين الرغبة في التّكامل بين دول الإتّحاد[١] .

٣-مجلس التّعاون العربي: أعلن عن إنشائه في بغداد بتاريخ ١٩٨٩/٠٢/٠٦، ويضم العراق، مصر، الأردن، اليمن، ويهدف إلى تحقيق التّكامل الإقتصادي التدريجي وتنظيم اليد العاملة وإنتقالها بين دول المجلس وتشجيع المشروعات المشتركة.

وهذه التجربة لم تستمر طويلا، حيث أنهار المجلس دون أن يحقّق أية منجزات ذات قيمة بسبب رئيسي وهامّ جدا وهو غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠.

أمّا عن تقييم تجربة التّكتّل الإقتصادي العربي، فمسيرة هذا التّكتّل تعتبر غير ناجحة خلال فترة إستمرت أكثر من نصف قرن من الزمن، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب الإقتصادية والسياسية نسردها فيما يلي:

- الخلل الهيكلي في إقتصاديات الدول العربية وإعتمادها الكبير على العالم الخارجي في تنفيذ مشاريع التنمية ممّا أدى إلى عدم خلق قاعدة صناعية قويّة وإنّما كان مجرّد

إستيراد وإستهلاك للمنتجات الأجنبية، في وقت يتضاءل فيه الفائض الإنتاجي لدى الدول العربية وتنخفض نسبة التجارة البينية.

- كان للأسباب السياسية دور كبير في فشل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي، إذ طالما كانت الدوافع السياسية والأمنية هي المحرك الرئيسي للتكامل العربي، كما كان لغياب وضعف الإرادة السياسية أيضا تأثيرها الواضح على مسيرة التّكامل الإقتصادي العربي، بسبب تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة الجماعية وإختلاف النظم السياسية وبالتالي

(١) :أحمد مهابة،سياسة مصر المتوسطية و نكسة الإتحاد المغاربي،مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٤،أفريل١٩٩٦، من ص(٧ إلى ١٠٩).

الأولويات الخاصّة بكل نظام، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن التّكتّل العربي قد فشل إقتصادياً لأسباب سياسية.

خلاصة المبحث الثالث

في نهاية هذا المبحث يمكن إستخلاص ما يأتي:

أنّ العالم شهد منذ سنة ١٩٨٥ وحتى الآن العديد من المستجدّات السياسية والإقتصادية والفكرية التي أسّست لما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي أصبح له سمات تمّيزه عن غيره من النظم السابقة.

تتمثّل أهم المستجدات العالمية فيما يلي:

١- العولمة

٢- الإتّجاه نحو عالمية التجارة الحرّة.

٣- الإتّجاه نحو التّكتّلات الإقتصادية الكبرى.

٤- التحالفات الإستراتيجية .

تتمثّل أهم المستجدّات الإقليمية فيما يلي:

١- حرب الخليج.
٢- الشّراكة الأوروبية المتوسطية.
٣- الغزو الأمريكي للعراق.

إنّ المستجدّات العالمية والإقليمية لهما تأثيراتهما الإيجابية والسلبية على الوطن العربي، ولا شكّ أنّ هناك ضرورة قصوى للتعرف على النواحي الإيجابية لكل منها وتنظيمها قدر المستطاع، والتحدّي الدقيق للنواحي السلبية لكل منها ووضع آليات للتعامل مع كل منها لتفادي هذه الآثار أو على الأقل وضع هذه الآثار عند حدّها الأدنى.

بدأت مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي منذ أكثر من ستّين عاما (١٩٤٤)، كما تمثلت أهمّ التجمعات العربية منذ عقد الثمانينات في : مجلس التّعاون الخليجي، إتّحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي ، ويعتبر مجلس التعاون الخليجي أفضل هذه التجمعات من حيث تحقيقه لأهدافه.

رغم طول مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي إلاّ أنها تعتبر غير ناجحة وأقلّ بكثير من الطّموحات العربية المرجوة منها للعديد من الأسباب السياسية والإقتصادية.

خلاصة الفصل الأوّل

نستخلص من الفصل الأوّل ما يلي :

- أنّ العالم العربي يواجه العديد من التحديات في القرن الحادي والعشرين وأنّ عليه مجابهتها بجدارة لكي يستطيع أن يتعايش مع عالم العولمة الجديد؛

- أنّ العالم العربي له سمات تجعله لا يرقى للتنافسية مع طوفان التّكتّلات العالمية وأهمّها الإتّحاد الأوروبي؛

- تستمدّ الدول العربية قوتها من خلال إندماجها تحت إطار تكامل إقتصادي عربي يساهم في تعزيز قدرتها التنافسيّة؛

- أنّه لا توجد نهاية للإختراعات إلا بنهاية العالم، فطالما أنّ العقل البشري يعمل فهناك إبداعات وإضافات ومنتجات جديدة، فهناك تفاعل بين الأنواع المختلفة من التكنولوجيا حيث أنّ هناك أنواع عديدة من التكنولوجيا المعاصرة؛

- يتعيّن دعم تكلفة تكنولوجيا تبادل المعلومات نظرا لإرتفاعها بصورة ملحوظة؛

- أنّ العالم شهد منذ سنة ١٩٨٥ وحتى الآن، العديد من المستجدّات السياسية والإقتصادية والفكرية التي أسّست لما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي أصبح له سمات تميّزه عن غيره من النظم السابقة،حيث تتمثّل أهم المستجدات العالمية في: العولمة ،الإتّجاه نحو عالمية التجارة الحرّة، الإتّجاه نحو التّكتّلات الإقتصادية الكبرى، التحالفات الإستراتيجية ، أمّا المستجدّات الإقليمية فتتمثّل في حرب الخليج، الشّراكة الأوروبية المتوسطية، الغزو الأمريكي للعراق.

- أنّ المستجدّات العالمية والإقليمية لها تأثيراتهما الإيجابية والسلبية على الوطن العربي، ولا شكّ أنّ هناك ضرورة قصوى للتعرف على النواحي الإيجابية لكل منها وتنظيمها قدر المستطاع، والتحدّي الدقيق للنواحي السلبية لكلّ منها ووضع آليات للتعامل مع كل منها لتفادي هذه الآثار أو على الأقل وضع هذه الآثار عند حدّها الأدنى.

- بدأت مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي منذ أكثر من ستّين عاما ، كما تمثلت أهمّ التجمعات العربية منذ عقد الثمانينات في : مجلس التّعاون الخليجي، إتّحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي.

  ويعتبر مجلس التعاون الخليجي أفضل هذه التجمعات من حيث تحقيقه لأهدافه.

فرغم طول مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي إلاّ أنها تعتبر غير ناجحة وأقلّ بكثير من الطّموحات العربية المرجوة منها للعديد من الأسباب السياسية والإقتصادية.

الفصل الثاني
المنظومة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل الثاني

المنظومة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مدخل:

إنّ التكامل الإقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحّة إلا أنه يعتبر قضيّة إرادة سياسية قبل أن يكون قضيّة تعاون إقتصادي، و رغم قيام الدول العربية بإقرار نظام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،إلاّ أن التعاون الإقتصادي العربي يبقى يراوح مكانه ما لم تتحقّق الشّروط و الضّمانات اللاّزمة لإقامته.

ولكنّ الإرادة السياسية ليست هي العقبة الوحيدة التي تحول دون سرعة التنفيذ بل تظهر عقبات أخرى مثل تشابه منتجات هذه الدول العربية، وتراجع معدّلات التنمية في العديد من تلك الدّول وإرتفاع تكلفة التبادل التجاري فيما بينها بالمقارنة مع السّلع المتبادلة مع الدّول الأجنبية.

تؤدّي التجارة الخارجية دوراً هامًّا في الحياة الإقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدّمة أو للبلاد النامية، ويعتبر التخصص أو تقسيم العمل الدولي، والذي يرجع إلى إختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، وما يترتب عليه من إختلاف في أثمان المنتجات، هو السبب النهائي لقيام التجارة الخارجية بين الدول ويتحدّد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف قومية متعدّدة، كذلك إختلف الإقتصاديون فيما بينهم حول العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، وعمّا إذا كان يمكن إعتبار التجارة الخارجية محرّكا أو دافعا للتّنمية أم أنّها لا تتّفق ومتطلّبات التّنمية

الإقتصادية، وسنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل تاريخ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى وأهمّ الإتفاقيات التي تمّ عقدها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٨١ وبيان مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

وأمّا في المبحث الثاني من هذا الفصل فسيتم التطرق إلى الخصائص العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسنتعرّض لأهمّ مزايا وعيوب أسلوب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعقبات التي تقف حائلا دون التنفيذ الأمثل للمنطقة.

المبحث الأول

التطور التاريخي لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى

توطئة :

جاءت المناداة بالوحدة الإقتصادية العربية ومن أجلها تمّ تشكيل مجلس الوحدة الإقتصادية العربية والذي كانت بعض الدول ترغب في إدماجه في المجلس الإقتصادي

والإجتماعي غير أنّ هذا الإقتراح قوبل بالرّفض من جانب بعض الدول العربية[1] بإعتباره الإطار الأشمل الذي يمكن من خلاله تحقيق هذه الوحدة. وسنتناول في هذا المبحث تاريخ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمّ الإتفاقيات التي تم عقدها من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٨١ وبيان مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

أوّلاً : نبذة تاريخية سياسية:

رغم أنّ المنطقة العربية كانت حافلة بما يدفع شعوبها إلى الوحدة والتجمع، ويربط بين أوصالها، فلقد عاشت هذه الشعوب قرونا طويلة تعاني التمزّق والإنفصال،أو بالأصح تعاني فرض هذا التمزّق عليها من قبل القوى الأجنبية الإستعمارية.

فالشّعوب العربية تشعر من قديم الزّمان أنّها تشترك في تكوين أمة واحدة تشكّلت عبر التاريخ، تجمعها منطقة جغرافية واحدة متكاملة، وتشترك في اللّغة والثقافة والحضارة والأماني والآمال الواحدة، والآلام الواحدة أيضا، وهذه الأمة تبلورت بهذا الشكل المتجانس منذ القرن السابع الميلادي، عندما إستطاع العرب في ظلّ نشر الدعوة الإسلامية توحيد هذه المنطقة ونشر العروبة فيها بجانب الدين الإسلامي، وذلك عن طريق إحلال اللغة العربية الواحدة محلّ اللغات الأصلية القديمة المتعدّدة، والثقافة العربية المتجانسة محلّ الثقافات الأصلية القديمة المتفرّقة، وأيضا عن طريق هجرة عدد من العرب إلى هذه البلاد المختلفة وإندماجهم من خلال التزاوج بسكّانها.

وهكذا، بعد أن كان العرب قبل هذا التاريخ مجرد قبائل متفرّقة تقطن أساساً الجزيرة العربية عدا بعض هذه القبائل التي تفرّقت وعاشت في سوريا والعراق صار العرب أمة واحدة تجمعها الكثير من الصفات المشتركة والمتقاربة.

---

(١): كان إقتراح الدمج كويتياً وقد لاقى معارضة الكثير من الأعضاء، تفاصيل الإجتماع الوزاري المغلق لمجلس الوحدة الإقتصادية، صحيفة الدستور الأردنية، مرجع من الأنترنت تحت عنوان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين مطرقة السياسة وسندان المصالح.http/www.gm٤me.com/ecomo

غير أن هذه الشعوب العربية لم تتمتع بالوحدة المركزية والتماسك السياسي المركزي غير فترة، بعدها بدأت الدولة العربية القوية تتعرض شيئا فشيئا للنّزعات اللاّمركزية.

ولقد إصطدمت هذه الدولة في بداية ظهورها بأكبر قوّتين سياسيتين في العالم وقتها وهما الفرس والروم. وتمكّنت من الإنتصار عليهما لكنها منذ القرن العاشر الميلادي بدأت في الضّعف، وكان ذلك في أواخر عهد الخلافة الأموية وبداية عهد الفرس والترك بدأت الوحدة السياسية التي تجمعها في التمزّق[1].

وبعد هذه المحنة، تعرّضت الشعوب العربية لمحنة أخرى هي محنة الحروب الصليبية التي قام بها الإستعمار الأوروبي للسيطرة على المنطقة العربية.

لقد إستمرّت البلاد العربية تعاني التمزق حتى ضمّها العثمانيون إلى الإمبراطورية العثمانية الكبرى لمدة ثلاثة قرون أصابوا فيها هذه البلاد بكثير من التخلّف والركود وإستنزفوا خلالها كلّ خيراتها وثرواتها وخيرة أبنائها من مفكرين وأدباء... .

ومن السيطرة والتبعية العثمانية، إنتقلت البلاد العربية إلى سيطرة وتبعية أخرى، هي سيطرة الإستعماريين الجدد في أوروبا، الذين تقاسموا هذه البلاد فيما بينهم إبتداء من نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، فسيطرة فرنسا على الجزائر وتونس والمغرب، وإنفردت إيطاليا بليبيا، وقامت إنجلترا باحتلال مصر وبسطت نفوذها على عدن ومناطق من الخليج العربي، بينما إستمرّ خضوع الدول العربية الواقعة في آسيا للسيطرة العثمانية.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، خاضت الشعوب العربية في آسيا مقاومة باسلة للتخلّص من السيطرة العثمانية، ولقد نكث الحلفاء الأوروبيون الذين حارب العرب إلى جانبهم بكلّ وعودهم السابقة بالإعتراف بإستقلال الدول العربية بعد الحرب، وقاموا بتنفيذ

---

[1]: د.مفيد شهاب، جامعة الدول العربية، ١٩٩٧، ميثاقها وإنجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

مؤامرتهم بالكامل ضدّ العرب التي أعدّوها لهم قبل الحرب، فقرر مجلسهم وضع كل من سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الإنتداب البريطاني، كما تمّ الإعتراف لليهود بحقّ تأسيس وطن قومي في فلسطين.

وخلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، لم تهدأ مقاومة الشعوب العربية للإستعمار الأجنبي، فشهدت كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب ومصر إنتفاضات وثورات مستمرة للتخلص من السيطرة الإستعمارية وأدّت هذه الحركات إلى التخلّص من هذه التبعيّة وإعلان الإستقلال السياسي.

وأخذت الدعوة إلى الوحدة العربية تتردّد بأصداء قوية في جنبات المجتمع العربي، وفي هذا المناخ برزت الدعوة إلى إقامة كيان وحدوي يجمع الدول العربية المستقلّة في رحابه لرعاية مصالحها، ودعم التعاون بينها وصيانة إستقلالها ورعاية مصالح الدول العربية الأخرى التي لم تنل إستقلالها بعد ومساعدتها على نيل هذا الإستقلال أيضا وبذلك كانت جامعة الدول العربية[1].

وعلى الرغم من أنّ الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قرون إلاّ أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل حكومات البلاد العربية لم تتبلور أوتتّضح معالمها إلاّ خلال الحرب العالمية الثانية فقط.

ثانياً:الجهود العربية للتّحرير المتعدّد الأطراف للتبادل التجاري:

بدأت الجهود العربية للتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري منذ وقت مبكّر يعود إلى بدايات النظام العربي في إطار جامعة الدول العربية، ويمكن القول أنّ التعاون الإقتصادي العربي على صعيد التجارة يمثل في الواقع المدخل الأوّل أو الأهمّ الذي بدأ به العمل

[1]: د.مفيد شهاب، جامعة الدول العربية، ١٩٩٧، ميثاقها وإنجازاتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٩٧، القاهرة،ص(١٣٤).

الإقتصادي العربي المشترك، وقد أشار ميثاق الجامعة العربية[1] عام ١٩٤٥ بصفة عامة إلى مجال التجارة ضمن مختلف أوجه التعاون الإقتصادي وإستمر هذا الإتجاه في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي عام ١٩٥٠، والّتي نصّت على أن تتعاون الدول المتعاقدة على تسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصّناعية، وإبرام ما يقتضيه الحال من إتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

ثمّ جاءت إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣ ثم إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٥٧، ثم مشروع السّوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٨١ ظهرت إنطلاقة جديدة في مجال تحرير التجارة البينية بعقد إتّفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وإيجاد حدّ أدنى موحّد من الحماية للمنتجات العربية من خلال تعريفات جمركية موحّدة إنتقائية وقد أسفرت تجربة تطبيق الإتفاقية، عن ضرورة تطوير أساليب تطبيقها في ضوء النتائج المتواضعة التي حقّقتها بسبب ضعف آليّات التنفيذ إضافة إلى ضرورة تحقيق التوافق بينها وبين قواعد المنظمة العالمية للتجارة والأوضاع المتغيرة في الدول الأعضاء نفسها.

في شهر سبتمبر ١٩٩٦ أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي قرارا بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى وذلك حرصا على الإسراع بتفعيل أحكام إتفاقية تيسير
وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزّز مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى[1].

---

[1]: عبد الرحمن السحياني، تحرير التبادل التجاري العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الندوة العربية حول التجارة والإستثمار، ١٩٩٧، من ص(٠١) إلى ص (٠٥).

[1]: إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم ١٣١٧ د.ع.٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٠٢/١٩.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية بين الدول العربية على مراحل سنوية متدرّجة وذلك طبقا لجدول زمني مدّته عشر سنوات إبتداء من أول جانفي ١٩٩٨.

ولقد أقرّ المجلس الإقتصادي والإجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ دع ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٠٢/١٩ ، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى وفقا لأحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، تتماشى هذه المنطقة مع أحكام منطقة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظّمة للتجارة الدولية.

ويأتي مشروع منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى الذي يطبّق في إطار الإتفاقية المشار إليها أعلاه وبرنامجها التنفيذي، متزامنًا مع تغيّرات واسعة النطاق في السياسات والأنظمة الإقتصادية في الدول العربية، كما يواكب مستجدّات وتطوّرات هامّة على الساحة الإقتصادية الدولية، ولها أيضا إنعكاسات على الإقتصاد العربي، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ مشروع المنطقة سوف يمكنه أن يتعامل بكفاءة أكثر ويقدّم حلولا أفضل من ذي قبل على صعيد المتغيّرات والتّطورات الإقتصادية القطرية والقومية والإقليمية والدولية.

وللإنضمام إلى منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى يتعيّن على الدّول العربية المعنيّة المصادقة على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وإيداع وثائق تصديقها على الإتفاقية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ثم تأتي الموافقة على البرنامج التنفيذي باعتباره جدولاً زمنياً لتطبيق الإتفاقية، ولا تعتبر الدولة العربية عضواً في المنطقة إلاّ بعد إيداعها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صورة من التوجيهات الصّادرة من الجهة المختصة داخل الدولة إلى المنافذ الجمركية بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل[١].

ولقد صادقت على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حتى الآن ستة عشر (١٦) دولة عربية، أمّا الدول العربية غير المصادقة على هذه الإتفاقية حتى الآن

---

[١]: التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٩، من ص (١٧١) إلى ص (١٧٣).

فهي:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، وجمهورية جزر القمر الإتحادية الإسلامية.

إنّ إنظمام أربعة عشر (١٤) دولة إلى المنطقة بعد عام من بدء تطبيق البرنامج التنفيذي يعكس الجدّية التي تتعامل بها الدول العربية مع هذه المنطقة وإدراكها لأهمّيتها في ظلّ المتغيّرات الإقتصادية الدولية المرتبطة بتحرير التجارة بعد إقرارات إتفاقيات الجات الجديدة وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

وتشكّل الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى سوقاً واسعة قوامها أكثر من ١٧٤ مليون نسمة يمثلون حوالي ٦٦ % من إجمالي السكان في الدول العربية[٢]، وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ حوالي ٧١٦,٦ مليار دولار أمريكي، ويشكل ٨٩,٥% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة ويبلغ متوسط دخل الفرد حوالي ٣٠٧٩ دولار أمريكي وذلك في عام ١٩٩٧.

أمّا إجمالي تجارتها الخارجية فقد بلغ ٢٩٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ وتساوي٩٠,٦% من إجمالي التجارة العربية، وإجمالي صادراتها يمثّل ٩٠ % من إجمالي الصّادرات العربية في عام ١٩٩٧ أيضا، أما صادراتها من السّلع الصناعية فقد بلغت ٣٥,٣ مليار دولار وبما يعادل ٩١,٧% من إجمالي صادرات الدّول العربية من السّلع الصناعية وصادراتها من المنتجات الزراعية حوالي ٥ مليار دولار أي ما يعادل ٨٣% من إجمالي الصّادرات العربية من المنتجات الزراعية وذلك عام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من إنضمام أغلب الدول العربية إلى المنطقة إلا أنّ تحرير التجارة فيما بين الدول العربية بهدف زيادة حجمها لا يتحقّق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، وإنما يتطلب كذلك إتّخاذ العديد من الإجراءات لتذليل العقبات التي تعتري سبيل تحقيق هذا

---

[٢]: التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر ٢٠٠٣.

الهدف، ومن أهمها إزالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية والإتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية للسّلع العربية.

ثالثاً: الإتفاقات الإقتصادية والتجارية الجماعية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية:

كان تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية المدخل الأول في إقامة الروابط الإقتصادية والتعاون الإقتصادي فيما بينها، وقد تدرّج تطبيق هذا المدخل من التحرير الجزئي للتبادل التجاري بين الدول العربية إلى التحرير الكلي ومن ثمّ نجد أنّ مدخل حرية التجارة في التعاون الإقتصادي بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية وقد أخذ مدخل حرية التجارة أشكالاً متعدّدة، فكانت هناك الإتفاقات الإقتصادية والتجارية الثنائية، وسنتناول فيما يلي الإتفاقات الإقتصادية والتجارية الجماعية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية.

١- ميثاق جامعة الدول العربية:

يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ويعتبر السّند القانوني لكافة الإتفاقات الجماعية التي عقدت في إطار الجامعة، وقد نصّ الميثاق في مادته الثانية على ما يلى:

- الغرض من الجامعة توثيق الصَّلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

- كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نُظُم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

أ- الشؤون الإقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعُملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب-شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبريد.

٢-معاهدة الدّفاع المشترك والتّعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية:

أُبرمت هذه المعاهدة عام ١٩٥٠، إثر قيام إسرائيل وقد شكّل هذا التحدّي الأول للأمن القومي العربي، ومن ثمّ نادت الدول العربية إلى إقامة تحالف دفاعي فيما بينها للدفاع عن مصالحها بل وعن وجودها ذاته الذي أصبح مهدّدا بفعل الإعتداءات الإسرائيلية، وقد أدركت الدول العربية في حينها أنّ أيّ تحالف دفاعي لن يصمد إذا لم يسنده تعاون إقتصادي فيما بينها ولهذا تضمّنت المعاهدة شقاّ إقتصاديا يهتم بالتعاون الإقتصادي فيما بينها وينشئ المجلس الإقتصادي الذي يتولى مسؤولية تطبيق المعاهدة في شقّها الإقتصادي[١].

وقد نصّت هذه المعاهدة في مادتها السابعة على ما يلي:

" إستكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرّفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض بإقتصاديات بلادها وإستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية...إلخ ومن ثمّ فإنّ تسهيل تبادل المنتجات الوطنية العربية ما بين الدول العربية كان أحد الأغراض التي قامت عليها معاهدة الدفاع المشترك في جانبها الإقتصادي وتتماشى في ذلك مع نصوص الميثاق".

٣-إتّفاقية تسهيل التّبادل التّجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية:

---

[١]: وافق عليها مجلس الجامعة العربية، في دورته العادية الثاني عشر، بتاريخ ١٣ أفريل ١٩٥٠.

تُعتبر أوّل إتفاقية يقرّها مجلس الجامعة العربية هي إتّفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، وتمّت بتاريخ ٠٧ سبتمبر ١٩٥٣، وإهتمت بشكل أساسي في منح التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسّلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية، وقد أُدخل على الإتفاقية عدّة تعديلات كانت تستهدف بشكل أساسي الجداول التفضيلية الملحقة بها إمّا بإضافة سلع جديدة أو دمج جداول معينة.

وقد كانت هناك محاولات لاحقة لإيجاد إتفاقية بديلة لإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وإتفاقية الوحدة الإقتصادية[1] عرضت على المجلس الإقتصادي عام ١٩٦١ إلاّ أنّه لم يتخذ قرار بشأنها، وأمام تعثّر تطبيق الإتفاقية ،طرح على المجلس عام ١٩٧٢ الخروج بإتفاقية بديلة، وبعد دراسة الموضوع من قبل المجلس إتخذ قرارا بأنّ على الدول التى ترى إمكانية تحقيق تقدّم يفوق ما تضمنته إتفاقية تسهيل التجارة أن تنضمّ إلى إتفاقية الوحدة الإقتصادية، ونظرا لعدم تحقيق نتائج تذكر على صعيد أيّ من الإتفاقيتين عاد المجلس في عام ١٩٧٨ وقد تمّ إتّخاذ قرار بوضع إتّفاقية جديدة للتبادل التجاري بين الدول العربية، وبعد دراسة إستمرت ثلاث (٣) سنوات ربط المجلس بين التّكامل والتنمية عندما أقرّ في فيفري ١٩٨١ " إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" والتي أصبحت نافذة في بداية عام ١٩٨٣.

٤- إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية:

أنشئ مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٥٧، والمجلس هو من إتّخد قرار السّوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤، ولكنه لم يتمكن من النجاح في تحقيق السوق العربية المشتركة لا بمفهومها الواسع ولا حتى التفسيرات الضيقة لها وإنصبّت جهوده على محاولة إقامة منطقة تجارة حرّة بين أعضائه.

---

(١): كانت قد أقرّت عام ١٩٥٧.

٥-السّوق العربية المشتركة :

كلّف مجلس الوحدة الاقتصادية لجنة تقنية لدراسة مشروع السّوق العربية المشتركة ثم إتّخذ قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، وإنحصرت مساعي تنفيذ السّوق العربية المشتركة بين أربع دول هي الأردن وسوريا والعراق ومصر ثم إنضمّت ليبيا عام ١٩٧٥.

وقد ركّزت الدول الأربع أعضاء السّوق العربية المشتركة على الوصول لمنطقة تجارة حرّة إبتداء من تحرير جداول السّلع الملحقة بإتفاقية تسهيل التجارة (١٩٥٣) فيما بينها وفق جدول زمني وتحرير باقي السّلع بنسب مئوية محدّدة لكل سنة بحيث يتم التحرير الكامل للسّلع الزراعية في موعد غايته١٩٦٩/٠١/٠١، والتحرير الكلي للسّلع الصناعية في موعد غايته ١٩٧٤/٠١/١ كما تمّ الإتفاق على التحرير التدريجي للقيود غير الجمركية حتى يتمّ إلغاؤها كلية في نفس الوقت.

وفي عام ١٩٧٢ إتّضح أنّ السوق العربية المشتركة تعثّرت مما تتطلّب تكليف لجنة لتقييم الوضع وإقتراح حلولا عملية، ثم تمّ تشكيل لجان أخرى وفرق عمل في أوقات لاحقة كان آخرها عام ١٩٨٤.

ومع كل الأسباب والمبررات لتعثّر السّوق العربية المشتركة فلقد تمّت التوصية بالإستمرار في مسار تحرير التبادل التجاري وصولا إلى منطقة تجارة حرّة ولو إستدعى الأمر التخلّي عن أسلوب التحرير الزمني وإتباع أسلوب قوائم الّسلع، وهذا الذي جعل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التّجاري(١٩٨١) تأخذ بالمنهج السّلعي بالنسبة للمنتجات الصناعية.

٦-إتفاقية تيسير وتنمية التّبادل التّجاري بين الدّول العربية:

تمّت هذه الإتفاقية عام ١٩٨١، والتركيز فيها يكون على مدخل حرية التجارة في التكامل الإقتصادي العربي باعتبار التّكامل الإقتصادي له مدلول نظري وحالة مستهدفة من العلاقات الإقتصادية بين الدول يتمّ الوصول إليها بشكل متدرّج وتحتاج كل مرحلة توفُّر عدد من الشروط أو المقوّمات السياسية والإقتصادية.

غيرأنّ إتفاقية تسهيل التجارة لعام ١٩٥٣ وقرار السّوق العربية المشتركة الذي إتّخذه مجلس الوحدة الإقتصادية سنة ١٩٦٤ والذي لم يتجاوز في مضمونه مفهوم منطقة تجارة حرة إلاّ أنه كان محاولة للوصول إلى مرحلة متقدّمة من التّكامل الإقتصادي دون

أن تتوفّر على أرض الواقع المقوّمات الإقتصادية الأساسية المطلوبة لإقامة المرحلة الدنيا من التّكامل الإقتصادي بين الدول العربية، ومن ثمّ لم يتمكّن مجلس الوحدة الإقتصادية من النجاح في تحقيق السّوق العربية المشتركة لا بمفهومها الواسع أو حتى التفسيرات الضيقة لها بل إنصبّت جهوده على محاولة إقامة منطقة تجارة حرّة بين أعضائه.

لذا جاءت إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ والتي دخلت حيّز التنفيذ في نوفمبر ١٩٨٣، وتتضمّن هذه الإتفاقية إقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى تقوم على حرية إنتقال السّلع بشكل متدرج، بل يؤدي تنفيذ الإتفاقية بشكل كامل إلى مرحلة متقدّمة لإقامة إتّحاد جمركي بين الدول العربية وفق المادة الثامنة من الإتفاقية.

وفي إطار جهود الأمانة العامة، لتطبيق الإتفاقية أخّر المجلس الإقتصادي والإجتماعي خطة تنظيم المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء في الإتفاقية، وقد إتّبعت لجنة المفاوضات التجارية أسلوب التحرير المتدرج وفق القوائم السّلعية، ونظرا للإفتقار إلى آلية للمتابعة وتنفيذ ما يتمّ الإتفاق عليه (في إطار لجنة المفاوضات التجارية وما يقرّه المجلس الاقتصادي والإجتماعي) فإنّ العديد من الدّول العربية كانت تتلكأ في كثير من الأحيان عن تطبيق قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي بشأن تحرير السّلع المدرجة في القوائم بل وطالبت بإعادة النظر في القوائم السّلعية ذاتها لأنّ هذه القوائم لم تعد معبّرة عن المصالح الإقتصادية للدول العربية كما طالبت بعض الدول العربية بإعادة النظر في السّلع الزراعية، والتي تفترض الإتفاقية الإلتزام بتحريرها من قبل الدول عند إنضمامها إلى الإتفاقية.

ولمّا رأت الدول الأعضاء (١٧ دولة) أنّ عليها أن تأخذ هذه المصالح بعين الإعتبار أعيد النظر في أسلوب تطبيق الإتفاقية وفقا لوجهة نظر الدول العربية، وشكّل

المجلس الإقتصادي والاجتماعي فريق عمل يضمّ خبراء من الدول العربية، واقترحت الأمانة العامة مشروع برنامج تنفيذي لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وصولاً

لإقامة منطقة تجارة حرّة عربية تمّت مناقشته خلال ثلاث إجتماعات متتالية لفريق العمل وأقرّ في ١٩٩٧/٠٢/١٩.

وما نودّ التأكيد عليه هنا أنّ إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ربطت بين تحرير التجارة وهدف إقامة تكامل إقتصادي عربي بشكل واقعي، أي تنطلق من الواقع الإقتصادي العربي وتتدرّج بأسلوب يأخذ بعين الإعتبار المصالح الإقتصادية العربية ، إضافة إلى أنها ربطت بين تحرير التجارة وتطور الإنتاج.

فهي لا تسعى فقط إلى تسهيل حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية كما هو الشأن بالنسبة للإتفاقيات السابقة، بل إلى تنمية التجارة من خلال تطوير القدرات الإنتاجية للدول العربية وتطوير طاقاتها التصديرية إلى الأسواق العربية.

وعند صياغة إتّفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، أخذت في الإعتبار العوائق والملاحظات حول التجارب السابقة وبالذات إتفاقية تسهيل التجارة ومشروع السوق العربية المشتركة وتمّ تفادي ما أمكن تفاديه من الثّغرات.

كما أنّ الكثير من المعوّقات تمّ حلّها وأصبحت محلولة بحكم الزمن والظروف المتغيرة، وذلك مثل إختلاف الأنظمة الإقتصادية والمعلومات التجارية التي أوجد لها قاعدة في صندوق النقد العربي،وضمن برنامج تمويل التجارة العربية وقضية تمويل الصادرات العربية التي أصبحت مناطة بكل من برنامج تمويل التجارة العربية (أبوظبي) والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار، وكلّ منهما يموّل أو يضمن الصّادرات العربية المتجهة إلى البلدان العربية فقط.

ومع كلّ هذه الجهود فإنّ الإتفاقية لم تُطبّق كما ينبغي، فقد واجهت صعوبات عديدة بعضها لغياب التنفيذ والمتابعة، وبعضها يعود لتطوّرات حدثت في السنوات الأخيرة من خلافات بين بعض الدول، ولا يخفى على أحد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعه من آثار إقتصادية صعبة، وأخيرا الإحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق الشقيق، وهو

كما نعلم عضواً هاماً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نظرا للمكانة الإقتصادية المتميّزة للعراق لما يمتلكه من ثروة بترولية ،فهو أحد أعضاء منظّمة الأوبك ويملك ثلث إحتياطي العالم من البترول، إلى جانب الأرض الخصبة التي يتمتّع بها نظرا لمرور نهري الدجلة والفرات بأراضيه، هذا ما جعل منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى في منعطف خطير رغم أنّ بعض الدول العربية نفّذت ما إلتزمت به في الإتفاقية.

رابعاً: جهود الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تنفيذًا لقرار القمّة العربيّة سنة ١٩٩٦، فقد أعلن المجلس الإقتصادي و الإجتماعي لجامعة الدول العربية قيام منطقة تجارة حرّة عربية كبرى، دخلت حيّز التنفيذ إعتباراً من عام ١٩٩٨، و الجدول أدناه يبين الدّول العربية الأعضاء في الإتفاقية:

جدول رقم ٠٢ يبين مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى٢٠٠٢

الدولة	البدء بإبلاغ المنافذ الجمركية بحسب رقم مذكرة الدولة	إيداع هياكل التعريفة الجمركية	إيداع الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الإستثناءات	إتخاذ قرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	٠٩/٠٣/١٩٩٨	*	*	*	*	*	*
الإمارات	١٤/٠٣/١٩٩٨	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	١٥/٠٢/١٩٩٨	*		*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	٠٦/٠٢/١٩٩٨	*		*	*	*	*
الجزائر***							*
جيبوتي							
السعودية	٠٢/٠٣/١٩٩٨	*	*	*	*	لا يوجد	*
السودان	٠١/٠١/٢٠٠٥	*			(*)		*
سوريا **	٠١/٠٩/١٩٩٨	*	*	*	*	*	*
الصومال							
العراق **	٠٤/٠٣/١٩٩٨	*	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	٠٩/٠٥/١٩٩٨	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
فلسطين					(*)		
قطر	٠١/٠٧/١٩٩٨	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
جزر القمر							
الكويت	٠١/٠٢/١٩٩٨	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
لبنان	٠١/١٢/١٩٩٩	*	*	*	*	*	*
ليبيا	٠١/١٢/١٩٩٨	*	*	*	*		* +
مصر	٠١/١١/١٩٩٨	*	*	*	*	*	*
المغرب	١٣/٠١/١٩٩٨	*	*	*	*	*	*
موريتانيا							
اليمن					(*)		

المصدر : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الإقتصادي بين الدول العربية، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية، دورات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ٦٩ و٧٠، ١٥ جانفي ٢٠٠٣، ص(١٥).

من خلال دراسة الجدول السابق يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- الدول المظلّلة غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعدم إنضمامها بعد إلى إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، علما بأن الجزائر أعلنت عن موافقتها على المصادقة على الإتفاقية و إقرار البرنامج التنفيذي.

٢- ( ) تعني أن الدولة لم تنفّذ بعد التّخفيض المتدرج بنسبة ١٠ % من الرسوم الجمركية و الضرائب المماثلة.

٣- * + قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بالموافقة على منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

٤- * تعني أنّ الدولة قامت بإتّخاد الإجراءات.

٥- ** إيداع التعريفة ليس وفق النظام المنسّق المتّفق عليه.

٦- *** أعلنت الجزائر أنها بصدد الإنتهاء من الإجراءات اللازمة للإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٧-طلبت موريتانيا مؤخّرا تحديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

خلاصة المبحث الأول

ممّا سبق نستخلص على الخصوص ما يلي:

-أنّ مدخل حرية التجارة في التعاون الإقتصادي بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية، وقد أخد مدخل حرية التجارة أشكالاً متعدّدة فكانت هناك الإتفاقات الإقتصادية والتجارية الثنائية.

-ضعف آليات التنّفيذ والمتابعة لدى جامعة الدول العربية وذلك فيما يخص الإلزام بتطبيق قواعد منطقة التجارة الحرية العربية الكبرى.

-يموّل برنامج تمويل التجارة العربية (أبوظبي) والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار يضمن الصّادرات العربية المتجهة إلى البلدان العربية فقط.

المبحث الثاني

الخصائص العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

توطئة :

إضافة إلىالسّياسات المالية والنّقدية لكل دولة والتي تتمثل في الضّرائب والإعفاءات الضّريبية والجمركية وقيمة العملة المحلية، مما يؤثّر في تكلفة السّلع والخدمات وبالتالي في القدرة التنافسية والتصديرية في الأسواق العالمية، ممّا يترتّب عليه تفاوت في نفقات الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات، فإن تخصّص الدول في الإنتاج وفقا لما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية في إنتاج سلع معينة ،يؤدّي إلى تعزيز دورها في التجارة الحرة وتنمية وتيسير عملية التبادل التجاري بين هذه الدّول.

وبذلك يكون بإمكان كلّ دولة الحصول على أيّة سلعة من ذلك المكان الذي يمكن إنتاجها فيه بأقلّ قدر ممكن من الموارد الإقتصادية، أي بأكبر قدر ممكن من الكفاءات الإنتاجية ،وهكذا يمكن عن طريق التجارة الخارجية بإستغلال الموارد الإقتصادية العالمية بدرجة أكبر وبالتالي زيادة الناتج الإجمالي على المستوى العالمي، وهذا ما يعود بالفائدة على المستهلكين في كل الدّول ورفع مستوى المعيشة فيها بصفة عامّة.

وسوف نتطرّق في هذا المبحث إلى بيان مزايا وعيوب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي صادقت عليها تسعة عشر (١٩) دولة عربية، ووصل التخفيض للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل إلى ٧٠% ليصل إلى ١٠٠% عام ٢٠٠٥، ليتمّ

بذلك التّحرير الشّامل للسّلع ذات المنشأ العربي من أيّ رسوم وضرائب عند دخولها لأسواق الدول العربية، وسنعرض أهم مزايا وعيوب أسلوب منطقة التجارة العربية الكبرى.

أوّلاً: مزايا أسلوب منطقة التّجارة الحرّة العربية الكبرى:

أ-حريّة إنتقال رؤوس الأموال واليد العاملة :

وهذه الميزة لا تنصّ عليها الإتفاقية صراحة وإنما ضمنيًّا، تبعا للتّغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والتي جعلت من الطبيعي أن أصبح الصراع نحو البقاء أو الوصول للقمّة هو الهدف الأساسي للمجتمعات والتّكتّلات الإقتصادية، فدول العالم الثالث تتصارع للبقاء في ظلّ مجتمع دولي يتّسم بالتّكتّلات الإقتصادية وتشابك المصالح، وطالما أنّ الإقتصاديّات مكمّلة لبعضها البعض، حيث أصبح الإقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ عن بعضه البعض فإنّ نظرية الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة تؤكّد أن التّكتّلات الإقتصادية حتما تؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصاديّة.

ومن أهمّ مزايا الأسواق المشتركة نذكر مايلي:

١- فوائد كثيرة للمستهلك حيث تسود المنافسة والتي ينتج عنها تنويع المنتجات من السّلع والخدمات بما يتيح للمستهلك الإختيار من بين هذه المنتجات مع ما يتناسب مع دخله وأذواقه.

٢- أنّ إلغاء الحواجز من شأنه إتاحة فرص إستثمارية جديدة وفرص جديدة للبحوث ممّا يؤدي إلى وجود منتوج بمواصفات وأسعار أفضل.

٣ -إنخفاض تكلفة رأس المال حيث أنّ حرية إنتقال رؤوس الأموال بين دول المنطقة دون قيود وحواجز تجعل هناك إستثمارات إضافية وسريعة لا تضع في إعتبارها تكلفة إنتقال رأس المال والتي كانت تشكّل عتبة أمام أيّ مستثمر جديد.

٤-حريّة إنتقال الأشخاص والشركات والمؤسسات، ممّا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية والإقتصادية، وخصوصا مع حرية إنتقال اليد العاملة حيث يزدهر الإنتاج وتتحقق فوائض زراعية وحيوانية وصناعية[١] .

ب-الإستثناءات:

أتاح البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول الأعضاء التقدم بطلبات إستثناء لبعض السّلع إما بتطبيق التخفيض التدريجى من الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل عليها أو فرض بعض القيود غير الجمركية عليها وذلك في حالة التهديد بوقوع ضرر إقتصادي عليها نتيجة تحريرها، شريطة أن يكون هذا الطلب مبَّررًا وتقبله و توافق عليه الدول الأطراف في المنطقة.

و قد حصّلت ست (٦) دول عربية (الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب) على إستثناءات لعدد من السّلع التي تنتجها، من التّخفيض التدريجى السنوي عند إستيرادها من دول عربية أعضاء بالمنطقة، وحلّت هذه الإستثناءات محلّ الإستثناءات التي كانت تطبقها الدول العربية بشكل فردي أو في إطار ثنائى قبل إنضمامها للمنطقة، وينبغى ألاّ تثير هذه الإستثناءات مخاوف، أو تكون موضعًا للتشكيك في جدّية الدّول العربية في التطبيق[١].

فالحد الأقصى لإنتهاء هذه الإستثناءات كان بتاريخ ٢٠٠٢/٠٩/١٦ وهناك بعض الإستثناءات إنتهت مدّتها قبل هذا التاريخ، وسيتم تطبيق مستوى ما وصل إليه التخفيض عام ٢٠٠٢ في إطار المنطقة عليها مباشرة والبالغ ٥٠% من الرسوم الجمركية والضرائب

(١) : التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠١، ص (٢١١).

(١) : التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠١، ص (٢١١).

ذات الأثر المماثل والتي كانت سارية على السّلع المستثناة بهذه الدول في نهاية ديسمبر عام ١٩٩٧.

وتشير بيانات جدول السّلع المستثناة إلى أن عدد هذه السلع يبلغ ٢٠٧٨ سلعة من المجموع الذي يصل إلى ١٣٣٧٠ سلعة، حيث أنّ نسبة السّلع المستثناة بالأردن لا تتعدّى ٠,٢٦% من مجموع السّلع المتبادلة وأعلى نسبة الإستثناءات بلغت ٦,٧% للمملكة المغربية ونسبة ٤,٦% لمصر.

ولا تتجاوز القيمة التّصديرية لهذه السلع ٦ % من قيمة الصّادرات للّدول العربية الأعضاء، وأقل ممّا أتاحه البرنامج التنفيذي ،الذي أتاح حقّ الطلب للإستثناءات لنسبة لا تتجاوز ١٥ % من قيمة صادرات الدولة إلى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

قواعد وضوابط طلب الإستثناء[١] :

١- تقديم طلبات الإستثناء فقط من قبل الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج، على أن يتضمن طلب الإستثناء المبرّرات والظّروف الدّاعية له، وأن يرتكز طلب الاستثناء على العلاقة بين إستيراد السّلعة وحصول الضّرر أو يكون هناك تهديد بحصول الضّرر.

٢- يشترط لطلب الإستثناء أن تكون السّلعة منتَجة محليًا في الدولة العربية صاحبة الطّلب وأن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء.

٣- يمنح الإستثناء للسّلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبُعد أقصى ثلاث (٣) سنوات،على أن يبدأ تاريخ التطبيق لكافة السّلع المستثناة من ١٩٩٩/٠٩/١٦وينتهي بنهاية المدة المحدّدة لكل سلعة، وللجنة التنفيذ والمتابعة صلاحية تقليص هذه المدة إذا إتّضح إنتفاء حاجة السّلعة للاستثناء.

---

[١]: التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر ٢٠٠٠، ص (٢٠٤،٢٠٥).

٤-لا تتمتع السّلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الإستثناءات.

٥-أن لا تزيد قيمة مجموع السّلع المستثناة عن ١٥ % من قيمة الصّادرات للدّولة المعنية مع الدّول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٦- أن لا يكون الإستثناء مانعًا لتطبيق البرنامج التنفيذي لباقي السّلع.

٧- تقدّم الإستثناءات وفق الأولويّة التي تراها كل دولة.

٨- أن يتضمّن طلب الإستثناء معلومات كافية عن السّلع من حيث:

-حجم الإنتاج والإستهلاك والإستيراد والتّصدير لكلّ سلعة.
-الأهمية الإقتصادية للسّلعة من حيث تشغيل الأيدي العاملة والاستثمارات وأثرها على الميزان التجاري.
-الأهمية النسبية للسّلع في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (لآخر خمس سنوات متاحة).

٩- في حالة إستثناء أيّ سلعة يتمّ تصديرها من دولة طرف إلى دولة طرف أخرى يكون من حقّ الدولة الأخرى الطّلب من لجنة التنفيذ والمتابعة الحصول على إستثناء مماثلا تجاه الدّولة الأولى إن كانت الدّولة الأخيرة تنتج وتصدّر نفس السّلعة وأن يكون هناك ضرر وقع على الدّولة المتقدّمة بالطّلب.

١٠-على الدّولة الحاصلة على الإستثناء تقديم تقرير سنوي يتضمّن تحديثا للمعلومات المقدّمة بشأن السّلع المستثناة للجنة المفاوضات التجارية، ثم يرفع إلى لجنة التنفيذ والمتابعة.

ج: الإستفادة من مزايا التّخصّص وتقسيم العمل:

حيث أن كلّ دولة لها ظروفها الطبيعية الخاصّة بها والتي تخوّل لها التّخصّص في إنتاج سلع معينة تتلاءم مع هذه الظروف وبذلك تكون لها ميزة مطلقة في إنتاج هذه السّلع ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها منها بما يفيض عن حاجة الدّول الأخرى من سلع تتمتّع فيها أيضا بنفس الميزة المطلقة.

وعليه، فسوف تتحقّق إستفادة عظمى من قيام التبادل التّجاري الحُر، بين الدّول بشرط توافر ميزة مطلقة لكلّ دولة في سلع مختلفة وذلك إعتمادا على نظرية"المزايا المطلقة" للعالم الإقتصادي الكبير آدم سميت في كتابه ثروة الأمم الذي نُشر عام ١٧٧٦،
وقام فيه بتفسير ظاهرة التخصّص الدولي، حيث رأى أنّ التّجارة يجب أن تكون حرة من أيّ قيود حتى يمكن للدول أن تتخصّص في نوعية معيّنة من الإنتاج، ويعتبر مبدأ تقسيم العمل هو الأساس الذي ترتكز عليه نظريته في التجارة الدولية والداخلية في نفس الوقت.

ثانياً-عيوب أسلوب منطقة التّجارة الحرّة العربية الكبرى:

يعتبر مدخل تحرير وتسهيل المبادلات التجارية والأنشطة والخدمات المرتبطة بها (كالنقل والترانزيت....) المدخل الأهمّ لإقامة روابط إقتصادية متميّزة وتعاون تجاري أوثق بين الدول العربية. وقد أخذ المدخل صَيغاً وأشكالاً متعدّدة من حيث الإطار القانوني والمؤسّساتي، وظهرت إستناداً له أوّلاً وإستناداً لمداخل أخرى بدرجة أقلّ، الكثير من الإتفاقيات العربية الثنائية والإقليمية (الجهويّة) والجماعية بدءًا بميثاق جامعة الدول العربية الذي يعتبر السّند الأول والرئيسي لكافة الإتفاقيات التي عُقدت في إطار الجامعة.

ونتيجة تعثّر تطبيق المواثيق وفشل الجهود لإقامة تكتل عربي تجاري وإقتصادي شامل فقد إتّجهت بعض الدول العربية إلى إنتهاج مدخل التّكتّلات الإقليمية[1]كمرحلة تمهيدية للتّكتّل الأكبر.

كما نلاحظ تجمّد العمل الإقتصادي العربي عملياً، بل تراجعه منذ منتصف الثمانينات.

وهناك بعض الجوانب لم تشملها إتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، نذكر منها ما يلي:

- الخدمات، وبالذات المرتبطة بالتجارة
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

والدول العربية تشهد تدهوراً إقتصاديًا منذ عام ١٩٩٠، مع الإشارة إلى ضعف الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للعالم والذي يبلغ ٦٠٠ مليار دولار سنويا بنسبة ٢,٥% من الناتج العالمي البالغ ٢٨ تريليون دولار، ويبلغ حجم تجارة السّلع العربية ٣٠٠ مليار دولار منها ٥١% صادرات، لذا فلابدّ من توحيد التّعريفات الجمركيّة في الدول العربية وتوحيد النُّظم والإجراءات الضريبية والتأمينات وإيجاد آليّة لحلّ المنازعات الإقتصادية العربية[1] ،
وهناك مجموعة من الخصائص التي تميّز الإقتصاديات العربية والتي بدورها تؤثر على كلّ المحاولات التي تُبذل لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي بالمستوى المطلوب ومن أهمّ هذه الخصائص [2] نذكر ما يلي:

---

(١) : د. مصطفى أبوجاموس،جامعة الزيتونة الأردنية،دور محاسبة التكاليف في تفعيل عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،مجلس الوحدة الإقتصادية العربية،٢٠٠١،ص من(١٢١) إلى ص (١٣١).

[1]:قضايا إقليمية، ماي ٢٠٠٣، موقع على الأنترنت ص (٠١) و ص (٠٢). http://www.gn٤me.com/econo
[2]: قسم الإقتصاد،كلية التجارة،جامعة عين شمس،مبادئ العلوم الإقتصادية،مطابع الدار الهندسية،جانفي ١٩٩٩،ص(١٩١)،(١٩٢).

١- معظم الأنشطة الرئيسية في غالبية الإقتصاديات العربية تنحصر في القطاعات الأولية مع إنخفاض مساهمة ودور الصناعات التحويلية في الهيكل الإقتصادي لمعظم الإقتصاديات العربية، وإعتماد معظم الدول العربية على منتوج واحد يتم تصديره للخارج ويشكّل الجزء الأساسي من حصيلة صادراتها.

٢- إنخفاض كفاءة الأساليب التقنية المتّبعة في مجال الإنتاج داخل معظم الإقتصاديات العربية.

٣- إرتفاع الميل الحدي للإستيراد في الدول العربية ممّا يعني إمكانية حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

٤- ضيق الأسواق الوطنية العربية ممّا يؤدي إلى حرمان تلك الدول من إمكانية الإستفادة بالمزايا الناتجة عن إقامة المشروعات الكبرى والتي من الصّعب قيامها وإستمرارها في ظلّ المزيد من الأسواق.

٥- تشابه معظم المشاكل الإقتصادية التي تواجه الدول العربية والتي من أهمّها:

*-عدم إستقرار قيمة الصادرات العربية؛

*-زيادة حجم المديونية؛

*-عدم كفاية الإنتاج الغذائي لسدّ الإستهلاك المطلوب؛

*-التبعية الإقتصادية بين الدول العربية والخارج؛

٦- لا يزال هناك دول لم تصادق بعد على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تسبق العضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه الدول هي: الجزائر، جزر القمر، جيبوتي والصومال.

الميل للإستيراد من الدول الأوروبية أكثر من الدول العربية بحجة أنّها دول متقدّمة ولديها أفضل السّلع والخدمات دون النظر إلى نوعية هذه السّلع أو الخدمات، ودون عمل دراسة جَدْوَى لها وهل هي فعلاً سوف ترقى بإقتصاديات الدول العربية أم لا، ومعظمها سلعاً إستهلاكية تستنزف الموارد من العملة الصّعبة، على سبيل المثال نجد أنّ بنود إستيراد المواد الغذائية بلغ في شهر واحد ٢١٩ مليون دولار منها أطعمة للكلاب والقطط وألبان[١].

---

[١]: السفه الإستيرادي ... يلتهم مواردنا ||، الأهرام الإقتصادي، العدد ١٦١٨، بتاريخ ٢٠٠٠/٠١/١٠، ص (٧٦).

وبالنظر إلى الخصائص السابقة، نجد أنّ معظم الإقتصاديات العربية إقتصاديات متشابهة سواء في نوعية الإنتاج أو أساليب الإنتاج المستخدمة أو في نوعية المشاكل التي تقابلها.

ويمكن سرد بعض العراقيل التي وقفت حائلاً دون التفعيل الأمثل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي كما يلي:

١-التشابه الموجود بين الأنظمة السياسية العربية.
٢-التنوع الموجود بين الأنظمة الإقتصادية العربية.
٣-التفاوت في توزيع الدخول بين أجزاء الوطن العربي.
٤- إختلاف التبعية النقدية من دولة لأخرى، حيث إرتبطت بعض الدول العربية بالدولار وبعضها بالجنيه الإسترليني والبعض الآخر بالأورو، وعند الحديث عن التبعية بين الدول العربية وإقتصاديات الدول المتقدمة نجد أن تلك التبعية قد تكون تبعية إقتصادية أو تبعية مالية:

أ- التبعية الاقتصادية: ظهرت تلك التبعية من خلال تزايد إحتياجات الدول العربية من السلع الاستهلاكية الصناعية والغذائية من الدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحاً، ممّا يزيد من حدوث تفتّت بين دول المنطقة ولا شك أن ذلك في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

ب-التبعية المالية: لقد إرتبط النظام النقدي والمالي للدول العربية منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي للدول المسيطرة، وهكذا بقيت عُمُلات هذه الدول حتى بعد حصولها على إستقلالها السياسي مرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة الأورو، منطقة الجنيه الاسترلينى أو منطقة الدولار.

ثالثاً: نحو إقامة تكتّل إقتصادي عربي فعّال:

إن العالم العربي يمتلك العديد من المقوّمات التي تمكّنه من إقامة تكتّل إقتصادي عربي فعّال إذا أحسن إستغلالها، ومن أهمّ هذه المقوّمات:

١- العالم العربي يتمتّع بموقع إستراتيجي ممتاز يتوسّط ثلاث قارات ويطلّ على العديد من البحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر)،الخليج العربي والمحيط الأطلسي.
٢- مساحة كلية تبلغ ١٤,٢ مليون كلم٢ (حوالي ١٠,٢% من مساحة العالم).
٣- عدد السكان بلغ في نهاية ٢٠٠٣ نحو ٣٠٣ مليون نسمة (حوالي ٤,٦% من سكان العالم) يمثلون طاقة إستهلاكية ضخمة.
٤- عدد القوى العاملة العربية ١٠٣ مليون عامل (٣,٧% من إجمالي الأيدي العاملة العالمية).
٥- يملك الوطن العربي حوالي ٦٢,٥% من إحتياطي النفط المؤكد إلى الإحتياطي العالمي، و٣٠% من إحتياطي الغاز الطبيعي، و٢٩,٨% من إنتاج النفط الخام العالمي.
٦- بلغ إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي ٧١٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بالأسعار الجارية، وبمعدل نمو ٥,٨% مقارنة بمعدل نمو سالب ٣,١% عام ١٩٩٨[١] وإرتفع الناتج المحلّي الإجمالي سنة ٢٠٠٣ إلى ٧٢٢,٩(مليار دولار) بالأسعار الجارية.

٧-توافر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومراعي وثروة حيوانية وبترولية مالية ومعدنية، وإن كان معظم هذه الموارد لم يستغلّ الإستغلال الأمثل بعد (فمساحة

---

[١]:- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢ ص (٣٥).
- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، دار النشر غير موضّحة، ١٩٩٩، من ص (٧٧) إلى ص (٧٨).
- حربي محمد عريقات، التكامل الإقتصادي وتحديات التنمية وآفاق المستقبل في الوطن العربي، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر الدولي، إستراتيجيات التحديث و الجودة للإقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية، كلية التجارة، القاهرة من ١٧ إلى ٢٠٠١/٠٤/١٩، من ص (٠٦ إلى ٠٧).

الأراضي الزراعية القابلة للزراعة تبلغ نحو ١٩٧ مليون هكتار – أي حوالي ٢ مليار كلم٢ – يزرع منها ٣٦% فقط أي حوالي ٧١ مليون هكتار، منها حوالي ١٤ مليون هكتار تزرع بالمياه والباقى على مياه الآبار والأمطار[١].

٨- وجود قاعدة تكنولوجية لا بأس بها في بعض الدول العربية ولا سيما مصر ودبي والإمارات.

٩- رؤوس أموال مهاجرة للخارج تزيد على ٢٧٠ مليار دولار بسبب عدم توفّر مناخ إستثماري عربي مشجّع ومأمون لإجتذاب هذه الأموال.

١٠-وأخيرا وحدة اللّغة والجنس والتاريخ والقيم الاجتماعية والوحدة الجغرافية.

خلاصة المبحث الثاني

[١]: تقرير مؤتمر التكامل الزراعي العربي،الذي نظّمه الإتحاد العربي لعمّال الزراعة و الصناعات الغذائية و الصيد،القاهرة،من ١٣ إلى ١٥ ماي ٢٠٠١،ص(٣).

في نهاية هذا المبحث يمكن إستخلاص ما يلي:

- تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية ما بين الدول، ومن مظاهر هذا الإختلاف قدرة الدولة على التدخل في مجال التجارة الخارجية بفرض أنواع متعدّدة من القيود أمام حركة التجارة بينها وبين الدول الأخرى.

- أن هناك العديد من المزايا في أسلوب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أنّ هناك العديد من العيوب والعقبات التى تقف حائلا دون التنفيذ الأمثل للمنطقة.

- أنّ إقتصاديات الدول العربية لها خصائص مثبّطة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

- العالم العربي يمتلك العديد من المقوّمات التي تمكّنه من إقامة تكتّل إقتصادي عربي فعّال إذا أحسن استغلالها.

خلاصة الفصل الثاني

و في نهاية هذا الفصل ،يمكن إستخلاص ما يلي:

– أنّ مدخل حرية التجارة في التعاون الإقتصادي بدأ مع تأسيس جامعة الدول العربية، وقد أخد مدخل حرية التجارة أشكالاً متعدّدة فكانت هناك الإتفاقات الإقتصادية والتجارية الثنائية.

– ضعف آليات التنّفيذ والمتابعة لدى جامعة الدول العربية وذلك فيما يخص الإلزام بتطبيق قواعد منطقة التجارة الحرية العربية الكبرى.

– يموّل برنامج تمويل التجارة العربية (أبوظبي) والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار يضمن الصّادرات العربية المتجهة إلى البلدان العربية فقط.

– تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية ما بين الدول، ومن مظاهر هذا الإختلاف قدرة الدولة على التدخل في مجال التجارة الخارجية بفرض أنواع متعدّدة من القيود أمام حركة التجارة بينها وبين الدول الأخرى.

– أن هناك العديد من المزايا في أسلوب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أنّ هناك العديد من العيوب والعقبات التى تقف حائلا دون التنفيذ الأمثل للمنطقة.

أنّ إقتصاديات الدول العربية لها خصائص مثبّطة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

– العالم العربي يمتلك العديد من المقوّمات التي تمكّنه من إقامة تكتّل إقتصادي عربي فعّال إذا أحسن استغلالها.

الفصــل الثالث
تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الفصل الثالث

تفعيل منطقة التّجارة الحرّة العربية الكبرى

مدخل:

في ظلّ المستجدّات العالمية والمستجدّات الإقليمية التى شهدها العالم منذ عام ١٩٨٥ والتى أصبحت تُلقي بتأثيراتها الإيجابية والسلبية على كلّ دول العالم فلقد أصبح واضحا للجميع أنه لا مكان لإقتصاد غير تنافسي، بل إنّ الدول العربية ليس أمامها خيار في إختيار نظامها الإقتصادي، بل إنّ عليها إتّباع السياسات وإنشاء المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانيات الكفاءة وهي الحصول على أكبر قدر من المخرجات بأقلّ قدر من المدخلات.

وبناء على ذلك، لم يعد هناك مفرّ أمام الدّول العربية من الأخذ بنظم صارمة للإنضباط المالي والنقدي وتوخّي مقوّمات المنافسة السليمة من خلال إقامة تكتّل عربي جادّ وفعّال لمواجهة الآثار السلبية لكلّ من المستجدّات العالمية والإقليمية.

أيضا نواجه اليوم عالماً يتّسم بتزايد معدّلات التّنافس في وقت تؤدّي فيه التجارة و التقنية دوراً رئيسيّاً في تطوّرنا الإقتصادي، لذلك فإنّ تعزيز الروابط السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية أصبح أمراً ضروريّاً، و يكسبها أهمية خاصّة تجّاه الأحداث المتسارعة والتحوّلات العميقة، و أنّ راعي هذه التحوّلات هو إقامة مجتمع المعلومات و الإتّصالات الذي ينصبُّ الجانب الأكبر منه على تطوير الكثير من الخدمات التي تمثّل البيانات الأساسية للدول.

المبحث الأول

التّجارة العربيّة البينيّة

توطئة:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج و خطط التعاون الإقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد إتّخذت الدول العربية عدداً من المبادرات العمليّة لتحرير التجارة العربية البينية، أهمّها إبرام الإتفاقيات الثنائية والجماعية.

أوّلاً: حجم التّجارة العربيّة البينيّة:

وعلى الرّغم من الجهود المبذولة في إستخدام البرامج لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي، فإن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكّل ما نسبته (٨,٧ %) من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم ١- أدناه، نلاحظ إرتفاع قيمة التجارة العربية البينية من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ٣١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وبنسبة نمو بلغت ١٥,٩ % ، وإرتفعت من ٣٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٣٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بنسبة نمو بلغت ١٨,٢ %، وبلغت خلال عام ٢٠٠٢ ما نسبته ٩,٥ % من إجمالي التجارة الخارجية العربية والبالغة ٤١٦,٣ مليار دولار (إستنادا إلى التقرير الإقتصادي العربي الموحّد/ جويلية ٢٠٠٣).

علما أنّ قيمة التجارة العربية البينية بلغت قبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٦ ما مجموعه٢٧ مليار دولار، و في عام ١٩٩٧ بلغت ٢٨ مليار دولار.

و إرتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من ١٤ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٦,٣ مليار دولارعام ٢٠٠٠، و بنسبة نمو بلغت ١٦,٤٪ ، وإرتفعت من١٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٢١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ و بنسبة نمو بلغت ٢٠,٣٪ مقارنة

مع إجمالي الصادرات العربية الخارجية و البالغة ٢٤١ مليار دولار.

وإرتفعت قيمة الواردات العربية البينية من ١٣ مليار دولار ١٩٩٩ إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وبنسبة نمو بلغت ١٥,٣٪ ،و إرتفعت من ١٥,٧مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو بلغت ١٥,٩٪ مقارنة مع إجمالي الواردات العربية الخارجية والبالغة ١٧٥,٣ مليار دولار.

و قد سجّلت جميع الدول العربية تقريبا و لأول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية و نجمت هذه الزيادة عن التوجه نحو الإعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني و زيادة إنفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها في إطار قيام منطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى.و خلال عقد التسعينات فقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية عام ١٩٩٠ ما مجموعة ٢٢,٧ مليار دولار، و شكّلت الصّادرات منها ما قيمة ١٣,٩ مليار دولار في حين بلغت الواردات ما قيمته ٨,٨ مليار دولار، و شكّلت التجارة العربية البينية عام ١٩٩٠ ما نسبته ٩,٤٪ من إجمالي التجارة العربية الإجمالية .

و في عام ١٩٩٤ بلغت قيمة التجارة العربية البينية ما مجموعه ٢٤,١ مليار دولار، و شكّلت الصّادرات منها ما قيمته ١٣,٦ مليار دولار، في حين بلغت الواردات ما قيمته ١٠,٥مليار دولار، و شكّلت التجارة العربية البينية ما نسبته ٩,٧ % مليار دولار من إجمالي التجارة العربية الإجمالية، و هذا ما تبيّنه الأرقام الواردة في الجدول رقم ١ أعلاه، وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة التجارة العربية البينية لم تحقّق زيادة ملحوظة، حيث بلغت هذه النسبة ٩,٤ % مليار دولار عام ١٩٩٠ و ٩,٥ % عام ٢٠٠٢.

و في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد إرتفعت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية).

وبوجه عامّ فإنّ التجارة العربية البينيّة تتميّز بظاهرة التركيز الجغرافي [*]سواء من جانب الّصادرات أو الواردات على شريك واحد أو شريكين.

ثانياً: هيكل التّجارة العربيّة البينيّة:

تقوم فكرة التعاون والتكامل الإقتصادي فضلا عن زيادة حجم التجارة البينية على تنّوعها من خلال الإستفادة من المزايا التي توفّرها الأشكال المختلفة من الإتفاقيات التجارية التفضيليّة الإقليمية.

وبالرغم من مرور أكثر من خمس عقود على بدء محاولات التعاون والتكامل الإقتصادي العربي، مازالت هناك العديد من الظواهر الإقتصادية التي تعترض جهود تنمية

[*]: يعرّف التركيز الجغرافي من جانب الصادرات أو الواردات بنسبة تساوي أو تزيد عن ٢٠ %.

التجارة العربية البينية وتنوع هياكلها السلعية، بصورة تفرض علينا أهميّة مواجهة التحديات التي تفرضها بيئة الإقتصاد العالمي.

والأرقام الواردة في الجدول رقم (٢)أدناه، تبيّن هيكل التجارة البينية العربية.

وقد شكّلت الموادّ الخامّ والوقود المعدني ما نسبته ٥٢,٢ % من إجمالي الصّادرات العربية البينية، يليه في المرتبة الثانية الأغذية والمشروبات بنسبة ١٨,٢ % ثمّ الموادّ الكيماوية بنسبة ١٦,٢ % والصّناعات بنسبة ٧,٩٪ والآلات ومعدّات النقل بنسبة٥,٥ %، و الجدول رقم ٢ أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم ٠٥

هيكل الصادرات و الواردات العربية البينية عام ٢٠٠٢

البند السلعي	نسبة الصّادرات العربية البينية %	نسبة الواردات العربية البينية %
المواد الخام و الوقود المعدني	٥٢,٢	٤٢,٧
الأغذية و المشروبات	١٨,٢	١٨,٧
المواد الكيماوية	١٦,٢	١٧,٦
الآلات و معدات النقل	٥,٥	٧,٦
المصنوعات	٧,٩	١٣,٤
المجموع	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: الإستبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد-٢٠٠٣.

ومن حيث تركيبة الواردات العربية فقد إحتلّت الموادّ الخامّ و الوقود المعدني المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية بنسبة ٤٢,٧ % ،تلتها الأغذية والمشروبات بنسبة ١٨,٧ % ثمّ المواد الكيماوية بنسبة ١٧,٦ % والمصنوعات بنسبة ١٣,٤ % والآلات والمعدات بنسبة ٧,٦ % .

تشير البيانات المنشورة أنّ الهيكل السّلعي للتجارة البينية العربية لم تتغيّر عمّا كانت عليه إذ لم يطرأ تغيير يذكر على الأهمية البينية لمجموعات السّلع المتبادلة.

إنّ مجموعة الموادّ الخامّ و الوقود المعدني ما زالت تتصدّر قائمة السّلع المتبادلة تصديراً و إستيراداً ،يليها الأغذية و المشروبات ثمّ الموادّ الكيماوية ثمّ المصنوعات ثمّ الآلات و معدّات النقل. لا شكّ أنّ الهيكل السّلعي الحالي يشكّل عائقا على المدى القصير إلاّ أنه من المتوقّع أن يأخذ هذا في التراجع على المدى الطويل من خلال عامل المنافسة الذي لا بدّ و أن يأخذ بإتّجاه التّخصّص.

تميّزت إتّجاهات التجارة البينية بالتركّز سواء من جانب الصّادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين ، حيث أنّ التبادل التجاري البيني يتمّ في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها، و على سبيل المثال تظهر بيانات عام ٢٠٠٢ أنّ الصّادرات البينية لسلطنة عمّان تركّزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات العربية المتّحدة بنسبة ٨٠ % و تركّزت الصّادرات البينية للبحرين في دولتين مجاورتين هما السعودية و الإمارات بنسبة ٣٤ % و ٢٤ % على التوالي.

كما تركّزت الصّادرات البينية للأردن مع كلّ من العراق و السعودية بنسبة ٤٢ % و ١٤ % على التوالي، و يتّجه نصف الصّادرات البينية لتونس إلى ليبيا.

و في جانب الواردات بلغت الواردات البينية للأردن من العراق ٦٠ % من إجمالي وارداتها البينية و هي في غالبيتها واردات نفطية، و بلغت واردات عمّان من الإمارات حوالي ٨٣ %، و نسبة واردات السّودان من السّعودية حوالي ٦٥ % كما يأتي ما يزيد على نصف الواردات البينية لليبيا من تونس.

في ضوء ما تقدّم ،يُلاحظ أنّ حجم التبادل التجاري البيني لا يزال يتّسم في غالبيته بظاهرة التّركيز الجغرافي (*) سواء من جانب الصّادرات أو الواردات على شريك واحد أو

(*): يُعرّف التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات أو الواردات بنسبة تساوي أو تزيد عن ٢٠٪

شريكين. و هذا يدلّ على أنّ فعالية التجارة العربية البينية تتركّز بدرجة أساسيّة على البعد الجغرافي و هذا ما يمكن الإستفادة منه مستقبلاً.

ثالثاً : آليّات تفعيل التّجارة العربيّة البينيّة:

يتّضح أنّ الوضع الحالي يحتاج إلى آليّات محدّدة لتفعيل التجارة العربية البينية وأهم هذه الآليّات ما يلي:

١. ربط جميع الغرف التجارية ببعضها البعض وتبادل المعلومات فيما بينها في شكل مرّمز " Codé "موّحد لجميع السّلع والخدمات وبشفافية كاملة.
٢. التحديد الدّقيق للمنتجات التي يمكن تصديرها بكل دولة عربية على حدى، وأهمّ المنتجين والموزّعين لها بكل دولة ومواعيد إنتاجها (خاصة السّلع الزراعية)، وتحديد مواصفاتها بدقّة، وأخذ كلّ هذه البيانات عن طريق الغرف التجارية العربية والإتحادات الإقتصادية العربية.
٣. الإهتمام بالعلامات التجارية العربية وتعميمها والترويج لها (منعًا للغش التجاري) بين كلّ الأقطار العربية.
٤. تنظيم الإعلانات بما يتناسب مع البيئة العربية وعاداتها وتقاليدها وظروفها المختلفة.
٥. ضرورة الإهتمام بالتبيين والإتفاق على البيانات التى لا بدّ من كتابتها على كلّ منتج عربي.
٦. إستكمال عملية توحيد المواصفات العربية وضرورة إلتزام جميع الأطراف بها.
٧. العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية والإلتزام بها من الجميع.
٨. إنشاء هيئة تحكيم عربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الأطراف لإشاعة روح من الثقة بينهم.
٩. دعم المؤسسات المالية العربية التي تقوم بضمان إئتمان الصّادرات والواردات بين الدول العربية وتيسير الشروط الخاصة بالإستفادة من هذه المؤسسات.

١٠.إنشاء منظمة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية (ذات العلامات المميّزة وذات المنشأ العربي) داخل أسواق العالم العربي، وتنمية وعي المواطن العربي بهذه المنتجات وحثّه على شرائها وإستخدامها باستمرار.

رابعاً :تحرير تجارة الخدمات:

تغطَّي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن التجارة في السّلع فقط ولا تغطَّي تجارة الخدمات، كما أن إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لم تتضمّن في أيّ من موادّها ما يشير إلى تجارة الخدمات، وبالتالي فإن البرنامج التنفيذي للإتفاقية لم يتضمن تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن البرنامج التنفيذي يشير إلى أنه نظرا لإرتباط تحرير التجارة و تأثّره بعدد من النشاطات الإقتصادية الأخرى فإنّه يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات، وبالذات المرتبطة بالتجارة.

وبعد إنضمام الغالبية العظمى من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وسعي بقية الدول العربية للإنضمام، وجد أنه من الضروري التعامل مع تجارة الخدمات أسوة بما يتمّ التعامل به مع تجارة السّلع، خاصة و أنّ الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ملزمة بتحرير بعض الخدمات في إطار إتفاقية الجات، وأدّى ذلك إلى التفكير الجاد في العمل على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية بما يمكّنها من تبادل مميزات وإعفاءات فيما بينها دون تعميمها على الدّول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وتلعب تجارة الخدمات على المستوى العربي دوراً هامًّا ومتزايداً في التجارة الخارجية العربية حيث تساهم في المتوسط بحوالي ٢٤ % من إجمالي التجارة العربية للسّلع والخدمات ، وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية

والبالغ ٢٥ % ، ويقدر إجمالي صادرات السّلع والخدمات للدول العربية ككلّ في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٢٧١ مليار دولار و هي تمثل ٣٧,٨ % من الناتج المحلّي الإجمالي للدول العربية في عام ٢٠٠٢.

و يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الأكثر ملاءمة لقيام تعاون عربي أوثق بالنظر إلى أنّ أغلب الخدمات بحكم طبيعتها ترتبط بالثقافة و اللغة و القوى البشرية، و يتمتع قطاع الخدمات العربي بميزة القرب الجغرافي بين المورّد و المستهلك والتي تعتبر أمرا ضروريا عندما يلزم لمورّدي الخدمات الإنتقال إلى البلد المستورد لتقديم الخدمة، وتعتبر تجارة الخدمات العربية مؤهّلة للمزيد من التطور مستقبلا، إعتماداً على أسس من بينها:

- القرب الجغرافي، بما يخفّض تكلفة الإنتقال.
- وحدة الثقافة، بإعتبار أن إنتقال الخدمات يعتمد على مقدَّمها و على الإتصال البشري و الفهم المتبادل بدرجة أكبر من السّلع.
- النّمو المتزايد لحركة الأفراد و السّلع و رأس المال في العالم العربي والإهتمام المتولّد عن ذلك بالخدمات اللازمة .
- تنوّع و تكامل الإمكانات في هذا المجال بين الوفرة المالية و الوفرة في الموارد البشرية، و التوافق بين درجات التقدم التكنولوجي من قطر لآخر.

وتبقى الجهود العربية لتحرير التجارة البينية للخدمات مرتبطة بتنفيذ الدول العربية لسياسات الإصلاح الإقتصادي للتخلص من الأنظمة والإجراءات التقليدية أمام تجارة الخدمات التي تحدّ من زيادة التجارة البينية للخدمات العربية مثل نظام التأشيرات، والإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم خدماتهم، وإختلاف المواصفات لمعادلة الشهادات الجامعية و العلمية ،الأمر الذي يحدّ من إمكانية توظيف المهارات العربية في أسواق عمل بعضها البعض، وقيود التواجد التجاري للشركات العربية، بالإضافة إلى إحتكارات القطاع العام للعديد من الخدمات كالإتصالات وخدمات الموانئ والمطارات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين والنقل البري والجوي.

وتحتاج الدول العربية إلى التخلّص التدريجي،حيثما أمكن، من القيود المطبقة على حركة منتجات الخدمات، والحدّ من القيود المفروضة على مورّدي الخدمة من رعايا الدول

العربية، ومعاملتهم وفقا لمبدأي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية، وهما يُحتَّمان معاملة المورّدين دون تمييز.

و قد إنعكس تطور تجارة الخدمات بين الدول العربية في النشاط الكبير الذي تعدَّى في بعض المجالات،ما حدث على صعيد تجارة السّلع،و على رأس تلك الأنشطة الخدميّة ما يلي:

١-**السّياحة:** حيث تمثل السياحة العربية أحد أهمّ المصادر في الدول العربية المستقبِلة، و تعدّ المناطق السياحية العربية في بعض الدول من بين المناطق الأكثر تفضيلا للسائح العربي.

٢-**الخدمات التّعليمية:** وقد إتخذت شكل إنتقال الطلاب للدراسة ولا سيما في الدراسة الجامعية، كما إتّخذت بعد ذلك صورة إنتقال المعلّمين والأساتذة الجامعيين.

٣- **الخدمات الثّقافية والإعلاميّة:** حيث يوفّر العالم العربي سوقا واسعا للمنتج الثقافي العربي، الكتاب والصحيفة والأعمال الفنية والأدبية، والأنشطة الرياضية، و القنوات التلفزيونية والإذاعية.

٤- **الإنشاء والتّعمير:** شهدت المنطقة العربية أنشطة مشجّعة في حركة خدمات المقاولات والإنشاء، خاصة من دول ذات الكثافة السكانية، والتي لديها القدرة على تقديم هذه الخدمة بتكلفة منافسة.

٥- **خدمات الأعمال:** وتشمل الخدمات المهنية كالمحاسبة والمحاماة والطب...إلخ، وقد لعب التقارب الإجتماعي والثقافي ووحدة اللغة والتقاليد دورا هامًّا في تزكية التجارة في هذه الخدمة كما تشمل الإستشارات الفنية والإدارية وخدمات البحث والتطوير والتأجير.

٦- **خدمات النّقل:** مع تصاعد معدّل إنتقال الأفراد، نشطت خدمات نقل الأفراد جوّاً وبرّاً، إلا أن هذا التطوّر لم يواكبه تطور مماثل في نقل البضائع بسبب تواضع تجارة السّلع العربية البينية.

٧- **الخدمات الماليّة:** و يجري إنتقالها عن طريق:

أ-فروع البنوك العاملة وراء جالياتها المهاجرة وشركات الصّراف، وهناك أفكار جديدة لتطوير هذه الخدمات بتوظيف الوسائط الإلكترونية.

ب- بنوك دول الوفرة المالية التي نقلت أنشطتها إلى الدول العربية التي حرّرت قطاعاتها المالية والمصرفية.

٨- **الإتّصالات:** شهدت السنوات الأخيرة نموًّا في تجارة خدمات الإتصال وشبكات الإنترنيت،ولكن تطوّر تجارة الإتصالات لم يواكب تطوّر حركة الهجرة والتكامل الإعلامي نتيجة إحتكار شركات الإتصالات الوطنية لأسواقها المحلية وإفتقادها للقدرات التكنولوجية والخبرات اللازمة لتحديث برامجها.

ونظرا لأهمية تجارة الخدمات في التجارة العربية بشكل عام، وفي التجارة العربية البينية بشكل خاص، وحيث أنّه لا يمكن الإستناد إلى إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لتحرير تجارة الخدمات لأنها لا تتضمن في أي من موادّها ما يشير إلى تجارة الخدمات، كما سبقت الإشارة، فقد أصبح من الضروري أن تعمل الدول العربية على إعداد إتفاقية جديدة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، خاصة وأن هناك جوانب إيجابية للتعاون في تجارة الخدمات تتمثل فيما يلي:

١- السّهولة النسبية التي يمكن بها للدول العربية الإنضمام إلى هذه الترتيبات و إمكانية التوصل بين الدول العربية لإتفاقيات حول عدد كبير من الموضوعات في غضون فترة قصيرة نسبيا.

٢- توسيع نطاق التجارة بإعتبار أن توسيع منطقة التجارة لتتضمن تحرير تجارة الخدمات و العمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية من شأنه أن يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الإقتصادات العربية منفردة.

٣- زيادة فرص ومجالات الإستثمار، إذ سيترتب على تحرير تجارة الخدمات ضرورة تحرير الإستثمارات المباشرة وحقّ التواجد للشركات العربية في أسواق بعضها البعض وإزالة القيود أمام حرية الإنتقال أمام رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومع التطور الذي يشهده قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يكتسب قطاع الخدمات أهمية متزايدة على المستويين العالمي والعربي، هذا إضافة إلى أنّ الدول العربية الإحدى عشر التي إنضمّت إلى منظمة التجارة العالمية قد تقدّمت بجداول إلتزاماتها في إطار المنظمة العالمية والتي تجعلها ملزمة بتحرير بعض قطاعات الخدمات لديها.

وفي ضوء ذلك، ونظرا لأنّ الخدمات أصبحت تمثّل نسبة كبيرة في الدخل القومي لعدد كبير من الدول، بما في ذلك الدول العربية، تزايد إهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها. وتمّ إعداد إتفاقية لتحرير تجارة الخدمات وإدماجها ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتكوّن هذه الإتفاقية من جزأين: الأول يتعلق بالأحكام العامة للإتفاقية، والثاني يتضمن جداول الإلتزامات، وتنسجم الأحكام العامة للإتفاقية مع تلك المنصوص عليها في إتفاقية الجات، وقد تقدّمت عشر دول حتى الآن بجداول الإلتزامات الأولية التي ترغب في التفاوض بشأنها مع بقية الدول، وهذه الدول هي الإمارات، والأردن ومصر والكويت وسلطنة عمان والسعودية والبحرين وقطر ولبنان والمغرب.

ولقد بدأت المفاوضات الثنائية لتحرير تجارة الخدمات في أكتوبر ٢٠٠٤ وشاركت فيها خمس دول عربية فقط هي: الأردن والإمارات وقطر ولبنان ومصر.

ولا شكّ أن تجارة الخدمات العربية مؤهّلة للمزيد من التطور مستقبلاً لإعتبارات عديدة من أهمّها القرب الجغرافي، و وحدة الثقافة و النمو المتزايد لحركة الأفراد والسّلع ورأس المال، وتنوّع وتكامل الإمكانات في هذا المجال.

جدول رقم ٠٦: بيان بالدول العربية و مدى إمكانية إنضمامها للإتفاق

الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية	**الدول العربية التي تقدمت بجداول إلتزامها** (عضو في الإتفاق)	الدول العربية التي شاركت في الإجتماع الأول للمفاوضات	الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية
الأردن	√	√	√
لبنان	√	√	
مصر	√	√	√
الإمارات	√	√	√
قطر	√	√	√
عمان	√		√
السعودية	√		
المغرب	√		√
الكويت	√		√
البحرين	√		√
العراق			
سوريا			
اليمن			
ليبيا			
السودان			
تونس			√
الجزائر			
موريتانية			√
الصومال			
فلسطين			
جيبوتي			√
جزر القمر			

المصدر:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الإقتصادي بين الدول العربية، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية، دورات المجلس الإقتصادي والإجتماعي ٦٩ و٧٠، ١٥ جانفي ٢٠٠٣، ص(١٥).

خلاصة المبحث الأول

لقد شجّعت المستجدّات والمتغيّرات الإقتصادية الدولية و الإقليمية كإتفاقية منظّمة التجارة العالمية، و إتفاقية الشراكة المتوسطية، و قيام التّكتّلات الإقتصادية العملاقة على التعجيل بإطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف مواجهة التحدّيات الإقتصادية الدولية و توفير قاعدة تعاون إقتصادي عربي مشترك يساعد في تلبية طموحات الدول العربية.

وقد تمّ الإستفادة من عوامل تأخّر وفشل محاولات وبرامج التعاون الإقتصادي العربي المشترك السابقة من خلال البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث شكّل هذا البرنامج خطوة أساسية وهامّة للتكامل الإقتصادي العربي بين البلدان العربية وذلك لإعتماده على إلتزامات من قِبل عدد من البلدان العربية منذ بدأ تنفيذها عام ١٩٩٨، كما وأنها تميّزت عن غيرها من المحاولات بأنّ برنامجها يحدّد مدة زمنية معينة لتنفيذ الإلتزامات الناشئة عنها.

ونرى أنّ الواقعية تستدعي أن يكون التكامل والتعاون والإندماج منطلقا أساسيا للتنمية و التعاون الإقتصادي العربي، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمّن هذا النهج.

إنّ غياب أو تغيّب القطاع الخاص العربي عن برامج وخطط التعاون الإقتصادي العربي المشترك خلال العقود الماضية إنعكس سلبا على تحقيق الأهداف المتوخّاة من تلك البرامج، ويكفي أن نشير إلى أن كافة تلك البرامج والخطط كان يتم وضعُها و الإشراف عليها من قبل القطاع العام في الدول العربية ومن قبل شركات القطاع العام فقط.

وعليه فإن إشراك القطاع الخاص العربي في عملية إتخاذ القرارات يمثّل ضرورة هامة بإعتباره يلعب دورا رئيسيا في تحقيق وزيادة التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي.

هناك ما يدعو للإعتقاد إلى أنّ مستقبل التجارة العربية البينية قد يكون أفضل ممّا كان عليه خلال العقود الأخيرة، و يعود ذلك إلى أنّ عددا كبيرا من الدول العربية أخذت في تحرير تجارتها الخارجية و ذلك بعد أن قامت العديد من الدول العربية بالإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية و غيرها وذلك من أجل الإندماج مع الإقتصاد العالمي والإنسجام مع متطلبات العولمة والإنفتاح الإقتصادي.

كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتّلات إقتصادية عربية إقليمية إنطلقت من القرب الجغرافي، حيث لعبت العوامل السياسية دورا هامّا في قيام هذه التكتلات بالإضافة إلى المضمون الإقتصادي الذي إستندت إليه هذه التّكتّلات،و هذا يدلّ على أنّ فعالية التّجارة العربية البينيّة تتركّز بدرجة أساسية عل البعد الجغرافي،وهذا ما يمكن الإستفادة منه مستقبلاً.

في ضوء التحديات السياسية و الإقتصادية التي تواجه الدول العربية و تمثّل تحدّياً كبيرا لبرامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية فيها، فإنّ الخيارات المتاحة في الماضي و لا تزال هي ما بين التكتل و التكامل و التجمع من ناحية، و بين الإنقسام
و التعثّر من ناحية أخرى.

المبحث الثاني

التّجارة الإلكترونيّة كأداة لتفعيل منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى

توطئة:

شهدت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة نموّا إنفجاريا، ويؤكد المحللون الاقتصاديون أنها أصبحت مفتاح التطور الصناعي، والمحور الأساسي للتطور الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني. ويمتد نشاط التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة مجالات:

أ-خدمات ربط أو دخول الانترنت؛

ب-التسليم أو التزويد التقني للخدمات؛

ج-إستخدام الإنترنت كأداة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع المسلمة بطريقة غير تقنية.

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين إختراعات هامّة تعلّقت بتناول المعلومات ومعالجتها بدقة وبالسرعة المطلوبة، والتحكّم فيها وإستغلالها في الوقت المناسب، وتبادلها بين مستحقيها بقطع النظر عن المكان والزمان.

وفي سنة ١٩٩٥، أنشئت الشبكات العالمية لتشمل شتّى المجالات الإقتصادية والعلمية والإجتماعية والثقافية وغيرها. ويعتبر إختراع الألياف الضوئية، المعوضة للأسلاك التقليدية في بعض الحالات، سبباً رئيسيا في بناء الشبكات الرئيسية التي تتمتّع بقدرة عالية على إستيعاب كمية هائلة من المعلومات وبسرعة فائقة لتأمين تبادلها.لذلك فإنّ مسالك الشبكات التي تعتمد الألياف الضوئية في نقلها للمعلومات، هي بمثابة الطرقات السريعة للمعلومات.

ومثّل تقارب تكنولوجيات المعلومات و الإتصال و إندماجها، ثورة على مستوى التفكير والتعامل مع الآخرين في تناول المعلومة و التحكم فيها، و شعورا من الشعوب بمدى أهمية هذه الثورة فقد أقبلت على الإنخراط بشبكة الأنترنت بنسق لم يسبق له مثيل في إختراعات سابقة تعتبر هامة.

فالعالم اليوم يعيش ثورة المعلومات و الإتصالات التي أحدثت تغيرّات جذرية في المفاهيم القانونية المختلفة سواء على نطاق القانون الجنائي أو المدني أو التجاري ممّا دفع المشرّع في بعض الدول إلى أن يواكب تشريعيّا هذا التطور التكنولوجي الهائل،و من أكثر المجالات التي تأثرت بهذا التطور التجارة و المعاملات التجارية، فظهرت فكرة التجارة الإلكترونيةLe Commerce Electronique عبر الأنترنيت[١].

و يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنّها العملية التي تتمّ بين طرفين– بائع ومشتري – أو أكثر عن طريق إستخدام الكمبيوتر عبر شبكة الأنترنيت. و البعض الآخر يعرّفها بأنّها" العمليات التجارية التي تتمّ عبر المبادلات الإلكترونية"[٢].

و تعتبر درجة إستغلال هذه التكنولوجيات في مجالات التجارة الإلكترونية مؤشّرا هامّا لمدى دخول الشعوب إلى العصر الرّقمي و كسب رهان الثورة المعلوماتية.

أوّلاً: أثر التّجارة الإلكترونية على التّعاون الإقتصادي العربي:

لا تزل التجارة الإلكترونية في البلدان العربية في كثير من الحالات لم تتخطّ النَّطاق التجريبي والبحث ولم تتجاوز الإطار النظري إلى التطبيق الديناميكي الفعّال، ومن البديهي أن نتوقع أنّ إنتشار التجارة الإلكترونية سيدعّم الإقتصاد العربي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولكن إنتشار التجارة الالكترونية في البلدان العربية مسألة لا تحكمها الرّغبات، ولا تتوقف فقط على مدى إنتشار التجارة الإلكترونية في البيئة العالمية، بل إنّ إنتشارها وتجذّرها في البلدان العربية يتطلّب جملة من الشروط غير متوفرة حاليا، ولايمكن أن تتوفّر تلقائيا، ما

---

(١) :Tribunal de Grande Instance de Paris, ٤ème chambre ,٢٣/٠٩/١٩٩٩, DAMOZ-Juin ٢٠٠٠- N°١/٦٩٨٦.
Voir aussi :la loi N°٢٠٠٠-٢٣٠ du ١٣ Mars ٢٠٠٠,portant adaptation du droit de la preuve aux technologies de l'information et relative à la signature électronique JO N°٦٢du ١٤ Mars ٢٠٠٠.

(٢) : القانون التونسي للمبادلات و التجارة الإلكترونية،صادر في ٩ أوت ٢٠٠٠، منشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ١١ أوت ٢٠٠٠.

لم تضعها الحكومات العربية في برامجها الرّسمية، وما لم يتحقّق دعم مادي ومعنوي كبير لهذا التوجه.

وسنستعرض فيما يلي أهم هذه الشروط:

١-تطوير وتحديث البُنَى التحتية الحديثة الملائمة لنمو التجارة الإلكترونية، وهي مهمّة معقدة تستلزم تخصيص التمويل اللازم ووجود الخبرة الملائمة لإنجازها.
٢-تطويرالأنظمة المصرفية من الناحيتين التشريعية والإدارية، وإدخال التقنيات الحديثة في عملها، بما يشجّع إنتشار التجارة الإلكترونية.

٣-نشرالوعي العلمي في الأوساط الإقتصادية حول مفاهيم وتقنيات التجارة الإلكترونية.

٤-بناء تطبيقات للتجارة الإلكترونية باللّغة العربية وتشجيع بناء مواقع تزويد بالمعلومات العلمية باللّغة العربية ممّا يتطلب توحيد المصطلحات العربية في المجالات العلمية المختلفة، وبالتالي توسيع مساحة تواجد اللّغة العربية على الأنترنت.

٥-الإهتمام بالتكوين والتعليم لرفع خبرة الإختصاصيّين وكفاءتهم في تقديم حلول مناسبة للتجارة الإلكترونية من ناحية التطبيقات والبرمجيات ومن ناحية تصميم الحلول المناسبة للبنية التحتية الملائمة لإنتشار التجارة الإلكترونية.

٦-إنّ المؤسّسات التي تنخرط في إطار التجارة الإلكترونية تستطيع أن تستفيد من فرص تسويق واسعة على نطاق الشبكة بأكملها، ولكنها من ناحية أخرى تتعرض لأقصى درجات المنافسة، مما يرغمها على تطوير عملها وأساليبها ومنهجية عملها بشكل مستمر لرفع قدرتها التنافسية، وكي تتمكن من مواجهة منافسين أقوياء يستندون إلى خبرة طويلة في هذا المجال.

٧-توفير البيئة المناسبة لنمو التجارة الإلكترونية مثل تشريعات الملكية الفكرية، وإقرار أنظمة الدفع والنقد الإلكتروني والإعتراف بالتوقيع الإلكتروني قانونيا.

ثانيًا: تفعيل التّجارة الإلكترونيّة في الوطن العربي:

و سنعرض فيما يلي ،مشروعا نموذجيا لتفعيل التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، من خلال دراسة أعدّها النادي العربي لتقنية المعلومات و الإعلام، لتنمية التجارة الإلكترونية في الوطن العربي.

حيث أنّ التجارة الإلكترونية لم تبدأ فعليا في معظم البلاد العربية، و نظرا لتحوّل نظام السوق بشكل كبير إلى التجارة الإلكترونية،ولتحديد أسباب تأخر التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، أعدّت دراسة تضمّنت مشروعا مقترحا لبناء تجارة إلكترونية يصلح للتطبيق في أي بلد عربي.

و فيما تشير الدراسة إلى صعوبة تطبيق نموذج موحّد للتجارة الإلكترونية على جميع البلاد العربية، لكنها تؤكّد أن طرح مشروع نموذجي لتفعيل التجارة الإلكترونية قد يساهم بفعاليّة في تجاوز العديد من العقبات و دعم متّخذي القرار في المؤسّسات المعنية في إتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل هذه التجارة بالسّرعة الممكنة و بتكاليف مقبولة.

حيث تقوم فكرة المشروع المطروح على دراسة الشروط الأساسية الواجب توفّرها لقيام تجارة إلكترونية و هي:

- عدد كبير من المشتركين في الأنترنت.
- إصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية والمبادلات التجارية والإعتراف بالتوقيع والمصادقة الإلكترونية.
- وجود وسائل دفع إلكترونية مؤمّنة وغير معقّدة (العملة الإلكترونية).
- توفّر بنية أساسية وتحتية متطورة (شبكة إتصالات و وسائل نقل) وشبكة من المواقع التجارية التي تعتمد التجارة الإلكترونية.
- إعتماد وجهة موثوق بها تضمن الحقوق من قبل الزبائن والبائعين، وتضمن وصول البضاعة للزبون و وصول النقود للبائع.

و يقوم هذا المشروع المطروح على فكرة أساسية و هي أن تتولّى مؤسسة البريد في كل بلد عربي العملية برُمّتها، حيث أختيرت هذه الأخيرة على أساس أنّها قطاع عمومي يمكن

الوثوق به من قبل جميع المتعاملين كما أنّها تمتلك بنية تحتية كبيرة و جاهزة (مكاتب منتشرة في جميع أنحاء البلد و عدد كبير من وسائل النقل الخاصة و قدرتها على نقل البضاعة من البائع و إيصالها للزبون بالإضافة إلىأنها تضمن إيصال النقود للبائع بعد توصيل البضاعة للمشتري).

أمّا عن وسيلة الدفع الإلكترونية فتقترح الدراسة قيام المؤسسة العمومية للبريد في كلّ بلد عربي بإصدار بطاقات العملة الإلكترونية و تحويل البضاعة من المشتري إلى البائع بعد أن تقوم هي بإيصال البضاعة.

أمّا العملة الإلكترونية فهي عبارة عن حافظة نقود رقمية وحساب إفتراضي موضوع في خدمة المواطنين بدون إستثناء، يستفاد منه عبر بطاقة إلكترونية تكون مصحوبة برقم سري وشخصي.

وتبيّن الدراسة أن مجالات إستعمال العملة الإلكترونية تطرّقت إلى دفع فواتير الكهرباء والهاتف والماء وكذلك دفع رسوم المعاملات في مشروع الحكومة الإلكترونية عند تطبيقه في بلد ما.

كما يمكن ربط مشروع العملة الإلكترونية مع البنوك .

وطبقا للدراسة فإن قيام المؤسسة العمومية للبريد بهذا الدور يساهم في تنفيذ الشطر الأوّل من المشروع، فيما يتطلب تنفيذ الشطر الثاني مساهمة طرف آخر ذي خبرة في هذا المجال ليساهم في جعل الشركات الصغيرة و المتوسطة وكذلك الأفراد يثقون في إعتماد التجارة الإلكترونية كوسيلة أساسية في عملهم وإزالة الأسباب التي تمنع إنتشار التجارة الإلكترونية من قبل البائع وكذلك الزبون، أهمّها وجود تقنيات تسويق مغرية وجذابة وإعتماد أساليب بسيطة في عملية الشراء وتسهيل عملية فتح دكّان إفتراضي على الأنترنت مع توفر وسيلة للدفع الإلكتروني ممّا يجعل تنفيذ الشطر الثاني من المشروع أمرًا يسيرًا.

وتقترح الدراسة إنشاء شركة مهمّتها إدارة هذا العمل الذي يتضمن بوّابة التجارة الإلكترونية بحيث تحتوي عدداً من الأقسام تشمل: قسم إنشاء المواقع، دليل المؤسسات المشتركة بالبوابة و تفعيل محتوى البوابة في خدمة الزبائن و الزوار.

والغاية من البوابة هي تمكين جزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأفراد من فتح دكّان إفتراضي وبيع منتجاتهم دون تحمّل تكاليف كبيرة (إشتراك سنوي)، كما تمكّن البوابة كلّ مشترك من بناء موقع خاصّ به دون الحاجة لمعرفة تقنيات التّصميم

وتتيح له إضافة السّلع التي يريدها إلى موقعه و تعديله وقت ما شاء مقابل إشتراك سنوي بسيط.

كما تتطرق الدراسة إلى الفوائد التي تنتج عن تنفيذ المشروع حيث تشمل توفير فرص عمل جديدة في مؤسسة البريد ومكافحة البطالة وتنشيط التجارة البينية (بين الشركات والشركات) وتفعيل السّوق من خلال عرض بضائع لا يمكن لأغلب المواطنين الوصول إليها بالشكل العادي و توفير الوقت للمواطن في عملية البحث عن مادة معينة بزيادة عدد كبير من المحلاّت المتباعدة بعضها عن بعض جغرافيا و تقليل تكلفة السلع على المواطنين والمساهمة في تهيئة المجتمع للتحوّل إلى مجتمع رقمي وتمكين أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول عالم التجارة الإلكترونية بتوفير الظروف الملائمة لدخول هذه العملية، إضافة إلى تخفيض تكاليف التجارة إلى أدنى مستوى (عدم الحاجة إلى محل، مستودع، عمال، ارتباط بدوام.....) مما يساهم مساهمة كبيرة في تخفيض سعر السع للمستهلك.

وتؤكد الدراسة أنّ إنتشار عدد كبير من مواقع التجارة الإلكترونية العربية على الأنترنت سيساهم بشكل كبير في عملية بيع السّلع العربية المنتجة في بلد عربي لبقية البلدان العربية، حيث تعمل الأنترنت على إزالة كافة الحواجز الجغرافية والجمركية وغيرها، وكذلك بيع السّلع العربية لبقية دول العالم و تحسين جودة هذه السّلع لتصبح منافسة للسّلع العالمية.

وحتى تتمّ عملية تسويق البضائع العربية عبر الأنترنت إلى الخارج، يتوجّب على مؤسسات البريد في الدول العربية طبقا لهذا المشروع التعاون مع البنوك لتأمين إمكانية الدفع بواسطة بطاقات الإئتمان العالمية، وتعقد إتفاقيات مع المؤسسات العالمية للبريد لتوصيل البضاعة إلى كافة أنحاء العالم، و بذلك تضمن الدول العربية مكانة لها في سوق التجارة الإلكترونية العالمي.

وترى الدراسة أنّ نجاح المشروع يتطلب وجود قانون للتجارة الإلكترونية والمبادلات التجارية مع تعويد المواطن على التعامل ببطاقات مسبّقة الدفع أو العملة الإلكترونية (دفع فواتير الكهرباء و الهاتف و الماء عبر الأنترنت) و ذلك لإزالة الحاجز بين المواطن و إستخدام التقنيات الحديثة في التعاملات المالية.

كما أنّ إيجاد وسيلة دفع إلكتروني (عملة إلكترونية) يعّد خطوة أساسية لتنفيذ هذه الفكرة على أرض الواقع لأنّ غالبية المواطنين ليس في إستطاعتهم فتح حسابات في البنوك، بينما تجعل العملة الإلكترونية لكلّ مواطن حسابا إفتراضيا بقيمة البطاقة و تتيح له ممارسة عملية الشراء عبر الشبكة.

وتتمتع التجارة الإلكترونية بمزايا لا تتوفّر في التجارة العادية، حيث تُعدّ أفضل السبل للوصول إلى الأسواق العالمية بدون سداد رسوم خدمات، لأنّ وضع متجر إلكتروني على الشبكة يمكّن جميع سكّان العالم من الوصول إليه وشراء أيّة سلعة منه دون الحاجة إلى تأشيرة دخول إلى ذلك البلد أو دفع رسوم جمركية على تلك السّلعة، وهو ما يتطلب من مؤسسات البريد في الدول العربية (والتي من المفترض أن تتبنى مشاريع التجارة الإلكترونية في الدول العربية) أن تخفّض الرسوم التي ستتقاضاها إلى أدنى حد ممكن ليساهم هذا في إيصال السّلع المحلية إلى السوق العالمية بأسعار منافسة.

ويتوجب على البنوك المحلية في هذا المشروع تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء عبر الأنترنيت وضمان تسوية المدفوعات بين العملاء والمتعاملين معهم عبر الشبكة الدولية وإستخدام أحدث النظم التقنية لحماية المعاملات التجارية عبر الشبكة في العالم.

يستطيع العرب اليوم الإستفادة من سِمات الإقتصاد الإلكتروني،وأن يوجّهوا جهودهم لبناء نظم المعلومات العلمية وتوليد المعلومات ونقلها وبيعها، وهذا الحقل من النشاط، الإقتصادي يحتاج حتماً إلى التعاون العربي لأنّه:

- يتطلّب توحيد المصطلحات بين البلدان العربية، بهدف توسيع خدمات المعلومات العلمية، كما أن نُظُم المعرفة باللّغة العربية يمكن توزيعها ضمن إطار الوطن العربي فقط.
- إنّ هذا الحقل لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة.
- إنّ قطاع المعلومات هو قاطرة التنمية في عصرنا، وستفيد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إدخال عناصر تبادل المعلومات والخدمات في نطاق خُططها التى تقتصر حتى الآن على البضائع المادية.
- إنّ قطاع المعلومات هو الأساس في أيّة محاولة جادّة لنقل وتوطين التكنولوجيا، ويستطيع العرب عبر تعاون علمي إقتصادي جادّ أن ينجحوا في تحقيق نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في البلدان العربية.

ثالثاً: مزايا وعوائق التّجارة الإلكترونيّة في الوطن العربي:

أ- مزايا التّجارة الإلكترونيّة:

ثمّة ميزات كثيرة دعّمت النمو المستمر للتجارة الإلكترونية نذكر أهمّها فيما يلي:

١- **رفع حصّة المؤسّسة في الأسواق العالميّة:** تُوفّر التجارة الإلكترونية فرصا كبيرة لزيادة المبيعات إذ أنها تعرض البضائع التجارية على نطاق العالم بأكمله، وبقدر ما تستطيع المؤسسة أن تطوّر أساليب عملها لتحقيق ميزة تنافسية في التجارة الإلكترونية، بقدر ما تتوسع أعمالها وتزيد مبيعاتها وبالتالي تخفّض كلفة المنتج.

٢-**الإستجابة لرغبات الزّبائن:** تُوفّر التجارة الإلكترونية الأدوات اللازمة لتلبية رغبات الزبائن من خلال عرض تشكيلة واسعة من المنتجات وعرض مزاياها وأسعارها حيث يمكن للزّبون أن يفاضل بين الأصناف ومزاياها وأسعارها ويختار منها ما يلائمه كما

يستطيع إبداء ملاحظاته حول المنتجات، ممّا يساهم في تفّهم الشركة لاحتياجات الزبائن، وفي بعض الأحيان تتيح الشركة للزبون أن يضع هو بنفسه مواصفات المنتوج الذي يريد شراؤه بما يلائم ذوقه الشخصي.

٣- **تطوير الخدمات التّجارية:** تشكل التّجارة الإلكترونية عاملاً محرّضاً للشركات المتعاملة معها كي تطوّر خدماتها التجارية بشكل مستمر، فالمنافسة هنا تتخذ أعلىأشكالها، ذلك أن الشركة مع زيادة الأسواق المتاحة أمامها، يزداد عدد منافسيها في الوقت نفسه، وهي مضطرّة لمواجهة المنافسة في الأسواق الوطنية، وبالتالي يتشكّل هذا العامل المحرّض على تطوير القُدرُات التنافسية، وتسعى الشركات الحديثة إلى تطوير البني التّحتية والإستراتيجية التسويقية والإدارية وبرامج التدريب وتطوير العلاقات العامة للشركة.

ب- عوائق التّجارة الإلكترونيّة في الوطن العربي:

رغم ما تتيحه التّجارة الإلكترونية من فُرص أمام الإستثمار العربي فإنّها تواجه عوائق عديدة، لعلّ أبرزها ضعف البنية التحتية التشريعية والتقنية، وهذه المعوّقات الكبرى مازالت تقف حائلا أمام إنطلاق تجارة عربية إلكترونية متكاملة. ضف إلى ذلك قلّة الوعي بأهمية التجارة

الإلكترونية وإنخفاض نسب إستخدام أجهزة الحواسب والأنترنت في العالم العربي مقارنة بالعالم المتقدم بالإضافة إلى الإفتقاد لعنصر الأمان أثناء التعامل مع الأنترنت من خلال ضمان الحفاظ على سرية المعلومات و البيانات وأخيرا صعوبة عملية الدفع الإلكتروني و فقدان الثقة فيه.

و هذه المعوّقات تنحصر أساسا فيما يلي:

– إختراق المعلومات داخل شبكة الأنترنت و تعرّض معاملات التجارة الإلكترونية العربية للقرصنة و السرقة نتيجة تفاقم ظاهرة تسرّب البيانات والمعلومات الأمر الذي قد يؤدي إلى فوضى عارمة في عالم التجارة الإلكترونية العربية.

– عائق حماية الملكية الفكرية وإفتقاد التجارة الإلكترونية إلى التأمين الكافي، وعدم الإعتراف بقانونية رسائل بيانات هذه التجارة كأدلّة.

–عائق نفسي يتمثل في الخوف الواضح من تداعيات سيطرة الشركات العالمية المتخصّصة على الأسواق المحلية العربية.

– ضعف كفاءة و إنتشار إستخدام الانترنت في الدول العربية.

– إرتفاع تكلفة الإتصال بالشبكة العالمية و ذلك نتيجة فرض الرسوم المرتفعة على هذه الخدمة و ضعف دخل الفرد.

– الجهل التقني إلى جانب نسبة الأمية المرتفعة في البلاد العربية مقارنة بالأمم الأخرى.

– رغبة الناس وثقتهم في التعامل المادّي والمباشر والمحسوس حتى من أولئك الذين يتعاملون بشكل يومي مع الأنترنت والبريد الإلكتروني ويزوّدون المواقع، إلا أنّ الأنترنيت بالنسبة لهم ليست سوى أداة لجمع المعلومات والحوار والتسلية.

ذلك كلّه يُظهر حجم الفجوة والنّقص العربي الحالي والمتوقّع في مجال التجارة الإلكترونية، أمام غياب مبادرات كبرى على مستوى الدول للدخول في التجارة الإلكترونية وتقديمها كنوع من النشاط التجاري المعترف أو المصرّح به.

وبالرّغم من أنّ التجارة الإلكترونية باتت أسلوبا متميّزا في عقد الصفقات التجارية الناجحة وتوفير فرص الإستثمار بعيدا عن معوّقات التجارة التقليدية المتمثّلة في الرسوم غير الجمركية ومشاكل المنافذ الجمركية والنقل والإجراءات الروتينية الأخرى إضافة إلى كون التجارة الإلكترونية أحد أهمّ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وكانت دراسة لمجلس الوحدة الإقتصادية قد قدّرت معدّل النمو في التجارة الإلكترونية عربيا بنحو ١٥ %، مقابل ٣٠٪ عالميا، مشيرًا إلى أن حجم التجارة الإلكترونية العربية يبلغ نحو ثلاث (٠٣) مليارات دولار مقارنة بحوالي ١٣٥ مليار دولار عالمياً، وهي الدراسة التي شدّدت على ضرورة سعي الدول العربية لصياغة تشريعات تنظيم هذه النوعية المتنامية من التجارة وتحُول دون تعّرض مصالح الدول العربية لعمليات قرصنة وسرقة للمعلومات لا سيّما في ضوء تمتّع معظم الدول العربية بفرص هائلة في مجال صناعة البرمجيات ونظم المعلومات وإبتكار البرامج وتطويرها.

ج- بيئة التّجارة الإلكترونيّة:

تتمّ الأعمال الإلكترونية، كبقية الأعمال، في إطار بيئة قانونية معيّنة، لذا نعرض فيما يلي بعض التوجهات العامة للآفاق الاقتصادية العربية في مجال التجارة الإلكترونية:

- العمل على تحديث التشريعات القانونية بحيث تتلاءم مع التوجّهات الحديثة للتجارة الإلكترونية وإستيعاب كلّ الجوانب والإشكالات الناتجة عن تحوّل المعلومات والخدمات إلى سلعة بما في ذلك إعتماد التّوقيع الإلكتروني رسميًّا.
- دعم وتطوير التعاون العربي في مجال إقامة مشاريع صناعية تكنولوجية متقدمة.
- جذب الإستثمارات العامة والخاصة وضمان وجود تدفّق مستمر لهذه الإستثمارات إلى القطاعات الصناعية في مجال التكنولوجيا المتقدّمة، ممّا يتطلّب تقديم إحتياجات الإستثمارات العربية من التسهيلات الضرورية لعملها بكلفة تنافسية وضمن تسهيل تدفّق متطلّباتها ومنتجاتها من وإلى العالم الخارجي دون قيود أو تأخير.
- تطوير تقنية تبادل المعلومات بين الدول العربية حول الفعاليات التّجارية والصّناعية

والإقتصادية، والسّعي إلى إنشاء قاعدة معلومات إقتصادية عربية تضمّ معلومات عن مختلف الفعاليات والشركات في المؤسسات العامة والخاصة والمشتركة العاملة في المجالات الإقتصادية، وهي خطوة ضرورية لتشجيع التعاون بين هذه المؤسسات.

– تركيز التمويل العام في دعم الأعمال المبدعة، ودعم الإتصال بين مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي والقطاعات الأخرى.

– التوجه نحو تحويل المعلومات إلى الشكل الرقمي، مما يتطلب إهتماما أكبر بتعريب المصطلحات العلمية والوصول إلى مصطلحات عربية موحّدة في البلدان العربية كي يتمكن المنتج الرقمي من الإنتشار في سوق عربية واسعة تبرّر الإنفاق على عملية التحويل الرّقمي، ممّا يسمح بتحقيق جدوى إقتصادية تشكّل بحدّ ذاتها دفعا قويا للعمل في هذا المجال.

خلاصة المبحث الثاني

شهدت التجارة الإلكترونية نموًّا إنفجاريًّا ويؤكّد المحلّلون الإقتصاديون أنّها أصبحت مفتاح التطوّر الصّناعي، والمحور الأساسي للتطور الإقتصادي على المستويين الدولي والوطني.

لقد وسّعت التجارة الإلكترونية أسواقها بوتيرة متصاعدة، ويعود سبب هذا الإرتفاع المذهل والمستمر إلى نهوض القوّة الكامنة في التجارة الإلكترونية، وسرّ هذه القوة الكامنة غير المحدودة هو في خلق أسواق مفتوحة ديناميكية متعدّدة اللغات، تتيح فرصاً واسعة أمام أعداد ضخمة من البائعين والمشترين لتبادل الصّفقات بحريّة ودون أي قيد، وتتميّز هذه الصّفقات بالسرعة الفائقة في إبرامها وتنفيذها وبانخفاض كلفة الإنجاز.

والتجارة الإلكترونية هي إحدى أهمّ المظاهر الحديثة في الإقتصاد الإلكتروني، وتمثّل القطاع الأسرع نموًّا في الإقتصاد العالمي. ويمتد نشاط التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة مجالات:

١- خدمات ربط أو دخول الأنترنت.

٢- التسليم أو التزويد التقني للخدمات.

٣- إستخدام الأنترنت كأداة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع المسلمة.

خلاصة الفصل الثالث

و بناء على ما تمّ التطرق إليه سابقا يمكن إستخلاص ما يلي:

- إنّ مواجهة التحدّيات الإقتصادية الدولية و الإقليمية و توفير قاعدة تعاون إقتصادي عربي مشترك يستدعي تطبيق مشروع منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، مع ضرورة الإستفادة من عوامل تأخّر و فشل برامج التعاون الإقتصادي العربي المشترك.

- تحقيق التنمية و التعاون الإقتصادي العربي إنطلاقا من التكامل و التعاون و الإندماج، و السّعي لإشراك القطاع الخاصّ العربي في برامج و خطط التعاون الإقتصادي العربي المشترك و في إتّخاذ القرارات.
- مستقبل التّجارة العربية البينيّة مرهون بتحرير الدول العربية لتجارتها الخارجية من خلال إعتماد مجموعة من الأساليب المطروحة في هذا الصّدد.
- فعاليّة التجارة العربية البينية تتركّز بدرجة أساسيّة على البعد الجغرافي.
- تعدّ التجارة الإلكترونية مفتاح التطوّر الصناعي، والمحور الأساسي للتطوّر الإقتصادي على المستويين الدّولي و الوطني،بإعتبارها القطاع الأسرع نموّا في الإقتصاد العالمي، و يمتدّ نشاط التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة مجالات:
  * خدمات ربط أو دخول الأنترنيت؛
  * التسليم أو التزويد التقني للخدمات؛
  * إستخدام الأنترنيت كأداة لتوزيع الخدمات و توزيع البضائع المستلمة.

الخاتمة

الخاتمة:

إنّ الواقع الحالي يفرض على العالم العربي تجميع قواه في كيان إقتصادي واحد، يكون قادراً على المنافسة والتعامل مع كافة التّكتّلات الإقتصادية، وإزالة جميع المعوّقات والعقبات التي تحول دون التّفعيل الأمثل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وإنّ النجاح في الدخول بالمنتجات المحلية للأسواق العالمية أصبح مطلباً ضروريًّا لحلّ الكثير من المشكلات التي تواجه عملية التنمية، خاصة وأنّ معظم الدول بدأت تنتهج سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية.

ومن الضروري الأخذ في الحسبان أنّ الدخول إلى الأسواق الخارجية بالمنتجات المحلية بدأ يصاحبه إشتراطات يجب توافرها سواء في المواصفات أو في الجودة، ووضعت لذلك معايير ومقاييس تمثّل حدوداً دنيا للسماح لهذه المنتجات بالتداول داخل الأسواق الخارجية ممّا يتطلّب ضرورة الإستعداد لتوفير هذه الشروط في المنتجات المراد تصديرها للخارج، وكلّ ذلك يحتّم التفكير العالمي سواء على مستوى الدولة أو على
مستوى المنظّمات داخل الدولة، حيث أنّ نجاح العديد من دول العالم في التّنافس الإقتصادي يكمن في إرتكازها على إستراتيجية واضحة للدخول والتّغلغل في الأسواق العالمية .

ولا شكّ أنّ الإتجاه الإقليمي في نمط التّدفّقات التّجارية الدولية يشكّل قاعدة لتعزيز النّظام التّجاري متعدّد الأطراف. وميّزت إتفاقية الجات "GATT" هذا الإتجاه حيث سمحت للدّول الموقّعة بإنشاء التجمعات التجارية الإقليمية كإستثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومن

هذا المنطلق نجد أن التّكتّلات الإقليمية تتمتّع بمزايا عديدة في إطار إتفاقية الجات "GATT" لا تتمتّع بها الدول الأعضاء منفردة ولهذا نجد أنّ المعاملات بين أطراف التّكتّل الإقتصادي في نظر الجات أمراً داخليا وليس دوليا.

وهذا التعاون الداخلي بينها لا يمثّل في عرف العقود الدولية تعاونا بين دول منفصلة بل يتمّ التعامل مع الدول المكوّنة له كتكتّل واحد، وهو ما دعا العديد من الدول المتقدّمة

للسعي لتكوين العديد من التّكتّلات الإقتصادية مستفيدة بهذه المزايا ولعلّ ما سبق يوضح بجلاء أهمية وضرورة إقامة التّكتّل الإقتصادي العربي وحتميته لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لإتفاقية الجات (جولة أورقواي) على إقتصاديات الدول العربية.

ومع أنّ تكوين الإتّحادات الإقليمية قد يحفّز على نموّ التّبادل التّجاري بين الدّول العربية، إلا أنّ الحاجة الماسة إلى تحرير التجارة العربية الجماعية في الوقت الرّاهن تقودها التّحدّيات والفرص العمليّة التي تواجه الدول العربية فرادى وجماعات لمواجهة الإتّجاه العالمي للتّدفّقات التّجارية والإستثمارية والتقنية.

وبالرّغم من كلّ ما سبق نجد أنّ أرقام التجارة العربية البينية تعتبر متواضعة بل متدنية، حيث أنّ الحجم الكلّي للتبادل التجاري العربي البيني لم يصل في أحسن حالاته إلى ١٠ % وهذه النسبة تعكس واقعا مترديا للتعاون الإقتصادي العربي.

إنّ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية يدعو إلى ضرورة التأمّل خاصّة إذا ما قورن بحجم التّبادل التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي، والتي وصلت نسبة صادراته البينية منذ إتفاقية روما عام ١٩٥٨ إلى ٤٠ % ثم زادت إلى ٥٩,٧ % عام ١٩٧٠ ثمّ وصلت إلى أكثر من ٦١ % عام ١٩٩٧ ،أمّا بالنسبة للواردات البينية فقد إرتفعت من ٣٥% عام ١٩٥٨ إلى ٥٦,٦ % عام ١٩٧٠ ثم إلى ٦٢,٥ % عام ١٩٩٧.

إن تدنّي حجم التجارة العربية البينية عموما يعتبر نتيجة منطقية لعدم كفاءة العملية التجارية بين الدول العربية وذلك لأن:

- العلاقات مع الشركاء التجاريين العرب لم تتعزّز بمرور الزمن بالقدر الكافي.
- أنّ العمليات التجارية العربية لا تتمّ بنفس فعالية العمليات التجارية داخل كل دولة عربيّة.
- أنّ المعلومات التجارية العربية لا تتوفّر للشركاء التجاريين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

إنّ خلاصة القول أنّ للعالم العربي مقوّمات إقتصادية وبشرية وطبيعية تمكّنه من تحقيق التكامل القوي المنشود على غرار تجارب العالم وخاصة الدّول الأوربية لا يمكن تجاهلها، وإنّما ما ينقص الوطن العربي هو الإرادة السياسية ووحدة القرار وإرادة التنظيم والثقة في أنّ نموّ العالم العربي ككلّ هو ضمان أكيد ليس لنهضته فحسب وإنّما لأمنه أيضا.

نتائج الدّراسة، التوصيّات و الآفاق

نتائج الدّراسة، التّوصيات و الآفاق

أ- نتائج الدّراسة:

من خلال دراستنا للإشكالية المطروحة حول تحدّيات الإقتصاد العربي المعاصر و تفعيل دور منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى،توصّلنا إلى النتائج التالية:

١-رغم مسيرة التّكتّل الإقتصادي العربي التي بدأت منذ أكثر من ستين سنة إلاّ أنها تعتبر غير ناجحة وأقل بكثير من الطموحات العربية المرجوّة منها.

٢-العالم العربي له سِمَات تجعله لا يرقى للتنافسية مع طوفان التّكتّلات العالمية وأهمّها الإتّحاد الأوروبي، ولذا فإنه أصبح واضحا للجميع أنه لا مكان لإقتصاد غير تنافسي.

٣-لقد شهد العالم العديد من المستجدّات العلمية (كالعولمة والإتجاه نحو التّكتّلات الإقتصادية الكبرى، وتزايد دور الشّركات متعدّدة الجنسية، والتحالفات الإستراتيجية)، والمستجدّات الإقليمية (كحرب الخليج، والسوق الشرق أوسطية، والشراكة الأوروبية المتوسطية، والإحتلال الأمريكي البريطاني للعراق) وأن لكل منها تأثيراته الإيجابية والسلبيةعلى العالم العربي.

٤-تلكّؤ الإرادة السياسية وعدم توافر هذه الإرادة لدى بعض الدول مما أدّى إلى كثير من الإنقسامات العربية، والتي بلغت حد الحروب الأهلية والدولية مما أتاح للأجنبي فرص الإستيلاء والإبتزاز للموارد العربية.

٥-تشابه القاعدة الإنتاجية العربية واتصافها بالضيق والأحادية.

٦-أن للخدمات عموما ولخدمات البنية التحتية خصوصاً (مثل الإتصالات والنقل والخدمات المالية) أثر كبير في زيادة تنافسية السلع والخدمات العربية، لتأثيرها الكبير في تخفيض تكاليف الإنتاج.

٧-معظم المصارف العربية لا تزال بعيدة عن التعامل مع الأنترنت بكفاءة واكتفت فقط بوضع مواقع لها على الأنترنت دون إمكانية التعامل والتفاعل في مجال الأعمال الإلكترونية عبر هذه المواقع.

ب-التّوصيات:

على ضوء جملة النتائج السّابقة و ما لاحظناه من نقص و ضعف،يمكن إدراج عدداً من التوصيات التي نعتقد أن لها أثرا إيجابيا على مسيرة العمل الإقتصادي العربي

المشترك، والتي نأمل أن تتظافر جميع الجهود من أجل تحقيقها وعلى رأسها جهود المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي باعتباره المرجعية القومية لمؤسّسات العمل العربي المشترك:

١- حثّ الدول الأعضاء على الإلتزام التامّ بقرارات إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما ينجم عنها من أحكام، والعمل الجاد من أجل سرعة إزالة كافة الحواجز غير الجمركية.

٢- حثّ الدول العربية غير الأعضاء على إستكمال الإجراءات من أجل الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٣-العمل على رقع درجة الوعي العام حول أهمية الدور الذي تؤديه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمية مساندتها من قبل الجميع وحول أفضلية العمل العربي المشترك على أي نوع من أنواع الإتفاقيات الثّنائية.

٤-ضرورة فتح الحدود البينية بين الدول العربية وتنقل المواطنين العرب دون جواز سفر ممّا له أكبر الأثر في تيسير إنتقال السلع والخدمات بين الدّول العربية،وبالتالي الوصول إلى تجارة عربية بينية قوية تجعلها تنافس الأسواق الخارجية.

٥-على الدول العربية توفير مقوّمات المنافسة السليمة من خلال إقامة تكتّل إقتصادي عربي جاد وفعّال وأن يكون هناك إستراتيجية تنظَّم وفقا للوقت والمجال ، وذات توجه إنمائي.
٦- لا بد من دراسة واعية لكل من التأثيرات الإيجابية والسّلبية للمستجدّات العالمية والإقليمية على العالم العربي، وذلك بهدف تعظيم التاثيرات الإيجابية والتّقليل من التأثيرات السّلبية قدر المستطاع.

٧-العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية العربية (حيث أنها تتصف بالضيق والأحادية في الكثير من الدول) بحيث يتم إنشاء شركات إنتاجية ضخمة تستند إلى فلسفة الإنتاج الضخم والتخصّص بحيث تتيح الفرصة لإنتاج منتجات عالية الجودة وبسعر تنافسي يمكّنها من المنافسة عربيا ودوليا.

٨- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال:

- إعتماد قواعد منشأ تفضيلية موحّدة بين الدول العربية وإستكمال توحيد المواصفات العربية والإلزام بها .
- تعزيز الجهود لإقامة إتحاد جمركي عربي وتبنّي سياسات موحّدة لتنظيم المنافسة ومنع الإحتكار ومواكبة القوانين العربية بما ينسجم مع هذه السياسات.

٩-العمل على مواجهة الآثار السلبية لجولة أورقواي،ونذكر منها على وجه الخصوص:

- الفهم العميق للنصوص، حتى تتعرف الدول العربية على الفرص والإمكانات المتاحة لها من جهة وطبيعة المخاطر والتحدّيات التي ستواجهها من جهة أخرى وذلك بغرض تعظيم الإستفادة من الأولى وتقليل آثار الثانية إلى حدها الأدنى.
- إعادة هيكلة وبناء القطاعات الإقتصادية العربية إستعداداً للمنافسة الكاملة والإستفادة من السقوف الزمنية المقترحة.
- مراجعة القوانين الإقتصادية والتجارية والمالية والنقدية العربية إستعداداً لزيادة الكفاءة الإقتصادية وتحسين المراكز التنافسية في مواجهة تحرير التجارة العالمية.
- ترتيب الصّف العربي للتعامل مع قرارات جولة أورقواي كتكتّل تجاري متكامل وبأسلوب متدرّج ومدروس مسبّقا.

- بناء استراتيجيات جديدة للتنمية المتكاملة في كلّ من الزّراعة، الأمن الغذائي والمياه وحماية المنتجات الفكرية العربية.
- العمل على ربط الأسواق العربية في كل سلعة أو خدمة ببعضها البعض حتى يتسنىّ زيادة الصّفقات بين المصدّرين والمستوردين .

- تخفيض تكاليف التسويق والنقل والتوريد حتى تتحقّق المزايا التنافسيّة للتّجارة العربية، خاصة في المجموعات السلعية القابلة للتلف (الغذائية والدوائية).
- يعتبر النقل المتعدد الوسائط بمثابة الأسلوب الفعّال لزيادة كفاءة التجارة العربية، لذا يجب الرّبط بين وسائل النقل العربية داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية.
- العمل على تدعيم التنمية البشرية العربية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية في المنطقة ككل، ولأنّ تنميتها بشكل علمي يضمن التّطبيق الفعّال للتكنولوجيا الحديثة والتنفيذ الواعي للمشروع الإقتصادي القومي العربي.

١٠-العمل على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بوضع آليّات :

- آلية تحقيق التكامل الإقتصادي العربي كوسيلة لتحقيق التنمية العربية الشاملة.
- آلية تبني الأساليب الحديثة في السياحة العربية وعدم إستغلال السائح العربي مادّياً بطريقة يجعله يفضّل السياحة في الخارج عنها في الدول العربية.
- آلية فتح حرية التّأسيس لمصارف عربية مع الإتفاق على سلطة رقابة، وإعتماد مبدأ الإحتفاظ بعملات عربية متداولة في المصارف المركزية، والعمل على تحرير التّحويلات، مما سيساهم في تحرير التجارة البينية في البلاد العربية.
- آلية تحرير تجارة خدمات البنية التحتية (الإتصالات، النقل، الخدمات المالية...) لأنها تخدم بشكل أكبر إنسياب السّلع بين الدول العربية وذلك لأثرها في خفض التكاليف.

- آلية تسهيل تنقل الأشخاص بين الدول العربية ذلك أن هؤلاء الأشخاص هم مواطنون أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولديهم حق التنقل في أي بلد عضو في المنطقة.

- آلية تفعيل التجارة الإلكترونية بين الدول العربية.

- وضع أسس لبرنامج عربي للتجارة الإلكترونية بغرض زيادة القدرة التنافسية العربية ودعم الأسواق العربية في مواجهة تلاحم الأسواق العالمية ، ويراعي هذا البرنامج التدرج وفق المستويات التي بلغتها كل من الدول الأطراف ومدى التقدم في بناء المنطقة الإلكترونية العربية، كما تجري دراسة الأبعاد القانونية لهذا النوع من التبادل ومتطلبات حماية المتعاملين بموجبه من المخاطر المختلفة، ويرتبط بهذا تطوير أساليب عمل الأجهزة المصرفية والنقدية.

ج- الآفـاق:

أما عن الآفاق، و بناء على ما جاء في هذه الدراسة،فيمكن تحديد مجموعة من الأهداف و المحاور الأساسية و تلخيصها كالتالي:

١- العمل على إستكمال أركان السوق العربية المشتركة مع الأخذ بمفهوم متطور للتكامل الإقتصادي العربي يستوعب التغيّرات العالمية و الإقليمية و المحلية التي يمرّ بها الوطن العربي في المرحلة الحالية سعياً لإقامة إتّحاد إقتصادي و نقدي في المستقبل،مع تهيئة الإقتصاد العربي للتّحوّل إلى مجتمع المعلومات و الإتصالات و النهوض بالقدرات التكنولوجية الذاتيّة.

٢-السّعي إلى تطوير منطقة التجارة الحرة بالإعلان لاحقا عن قيام منطقة التجارة الحرة على مستوى الوطن العربي مع محاولة ضم جميع الدول العربية إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والعمل على إزالة القيود غير الجمركية بما يتفق وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، بما سياهم في تنمية التدفقات التجارية البينية،و بالتالي إقامة منطقة مواطنةعربية،يعتبر تحقيق إنتقال عنصر العمل من أركان السوق العربية المشتركة إلى جانب إنتقال رأس المال و في الأخير إنتقال المعرفة و بناء تنظيم مجتمعي مواتي للتنمية و داعي إلى التكامل و بناء مجتمعات متعاطفة و متكاملة تحافظ على وحدة الهوية العربية.

٣-إقامة منطقة إستثمار عربية تستهدف جعل الوطن العربي منطقة جاذبية للإستثمار الوطني العربي والأجنبي، بتهيئة المناخ الإستثماري في الدول الأعضاء وتطوير البيئة الإستثمارية سواء من ناحية التشريعات والنّظم والإجراءات أو الأطرالمؤسسية،ورفع كفاءة الموارد البشرية ومهارات العاملين في الأجهزة الإستثمارية بما يؤدّي إلى تخفيض تكاليف المعاملات الإستثمارية، مع وضع برنامج للتّنسيق والتّسيير يستهدف تنسيق التشريعات

الوطنية، بما يزيد من تنافسية الوطن العربي ويؤدّي إلى تخفيض التكاليف المادية والإجرائية بالنسبة للمستثمرين،كما يتعين وضع قواعد لتأمين المستثمرين على حقوقهم

المترتبة على الإستثمار في الدول العربية وبالتالي وضع إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج منطقة الإستثمارات العربية.

٤-السّعي إلى تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي التي يرعاها صندوق النقد العربي، بما يحقّق إستقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل في بينها بما يكفل إستمرار البيئة الإستثمارية ،وبالتالي إقامة منطقة الإستثمار العربية ووضع إتفاقية شاملة، وتتحول لجنة الاستثمار إلى مجلس لاستثمار العربي، لإدارة المنطقة ويؤخذ في الإعتبار ما يتقرّر بشأن الإتّحاد الجمركي.

٥-إقامة منطقة تكنولوجية عربية تستهدف النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتمكينه من التعامل في مجال التطور التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء، وربط الدول العربية بشبكات تكنولوجية تساهم في جعل البحث التكنولوجي رافداً للتنمية العربية المشتركة، وهذا بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٦-وأخيرا فالواقعية تستدعي أن يكون التكامل و التعاون و الإندماج منطلقا أساسيّاً للتّنمية والتّعاون الإقتصادي العربي،فالسّياسات الواقعية هي التي تؤمّن هذا المنهج إبتداء بالإقتصاد تكتُّلاً و تكاملاً و توحيداً وصولاً إلى الوحدة النّقدية و السّياسية.

وفي كل ما سبق يجب الاهتمام بالتنمية البشرية العربية كي تواكب إنتاجيتها ومعارفها متطلّبات النّهوض بمتطلبات التكامل الاقتصادي من جهة، والنهوض بالتماسك الإجتماعي بين مواطني الأقطار العربية بما يعزّز الشّعور بالهوية العربية والإنتماء إلى الوطن العربي الواحد من جهة أخرى.

المراجع

المراجع

أوّلاً:المراجع باللّغة العربية

أ- الكتب:

١- د. أحمد سيد مصطفى،١٩٩٩، تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي، رؤية مدير القرن الحادي و العشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النشر غير موضّحة.

٢ – بيلا بالاسا،نظرية التكامل الإقتصادي،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،القاهرة، ١٩٦٤,

٣- د. عبد الحميد عبد المطلب،الجات و آليات منظمة التجارة العالمية«من أورقواي لسايتل و حتى الدوحة » ، الدار الجامعية، القاهرة،٢٠٠٣.

٤- أ.د عبد الحميد عبد المطلب ، الجات و آليات منظّمة التجارة العالمية« من أوروقواي لسياتل و حتى الدوحة»،الدار الجامعية،الإسكندرية-مصر-،٢٠٠٥,

٥- عبد الرحمان السحياني،، تحرير التبادل التجاري العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الندوة العربية حول التجارة و الإستثمار، ١٩٩٧ .

٦- أ.د/ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التّجاري،الأسس:العولمة و التّجارة الإلكترونية،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،٢٠٠٤.

٧- علي علي حسين،العولمة و البحث العلمي،ملحق الأهرام الإقتصادي،ديسمبر ١٩٩٧.
٨- د.فريد النجار، تسويق الصّادرات العربية،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة،٢٠٠٢.
٩-د.فريد النجار، إعادة هندسة العمليات و هيكلة الشركات للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة،دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية،الطبعة الأولى،القاهرة٢٠٠٤
١٠- د.فريد النجار، التسويق بالمنظومات والمصفوفات، بيت الإدارة، القاهرة،٢٠٠٤.
١١- أ.د/ فريد النجّار، التسويق بالمنظومات و المصفوفات" مفاتيح و أسرار التقدم والتنمية المستدامة في القرن ٢١"،الدار الجامعية بالإسكندرية،الطبعة الأولى،مصر، ٢٠٠٦.

١٢- كارل دويتش،تحليل العلاقات الدولية،ترجمة شعبان محمد محمود،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٨٣.
١٣- محمد إبراهيم،إدارة التسويق،القاهرة،مكتبة عين شمس،١٩٩٧ .
١٤ -د.محمد بوعشة،التكامل و التنازع في العلاقات الدّولية الرّاهنة،دار الجبل،بيروت،الطبعة الأولى،١٩٩٩.
١٥- محمد سويلم، الإدارة في القرن الحادي و العشرين، القاهرة، مكتبة الأنقلومصرية، ١٩٩٧.
١٦- د. مصطفى أبو جاموس،دور محاسبة التكاليف في تفعيل عمل منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى ، مجلس الوحدة الإقتصادية العربية جامعة الزيتونة الأردنية،القاهرة ، ٢٠٠١ .
١٧- د.مفيد شهاب، جامعة الدول العربية: ميثاقها و إنجازاتها، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة،١٩٩٧.

ب- مجلات ،دوريآت و مقالات :

١- د.إبراهيم نورا، إتفاقيات الجات والإقتصادات العربية، كرّاسات إستراتيجية، رقم ٢٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤
٢-أحمد مهابة، سياسة مصر المتوسطية ونكسة الإتحاد المغاربي، مجلة السياسة الدولية، العدد

١٢، أفريل ١٩٩٦ .
٣- الإتحاد العامّ لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"خطوة في مسيرة التنمية و التكامل الإقتصادي بين الدول العربية"،دورات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي(٦٩) و (٧٠)،١٥ جانفي ,٢٠٠٣
٤-جامعة الدول العربية،الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية،إدارة المال والتجارة و الإستثمار،التطورات الدولية و الإقليمية و أثرها على الإقتصادات العربية،دراسة أولية،١٩٩٤.

٥- جمال الدين البيومي،أثر المتغيرّات الإقتصادية على مستقبل الصناعة في العالم العربي، مجلّة الوحد ة الإقتصادية العربية،العدد (١٦)،السنة (١١)،أفريل ١٩٩٨.

٦-حربي محمد عريقات، التكامل الإقتصادي و تحديات التنمية و آفاق المستقبل في الوطن العربي، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر الدولي، إستراتيجيات التحديث و الجودة للإقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، القاهرة، من ١٧إلى ١٩ أفريل٢٠٠١.

٧- رشيد يوسفي،آفاق تكتّل إقتصادي عربي في ظلّ مبادئ المنظّمة العالمية للتجارة،مجلّة دفاتر،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،العدد٠٢،أفريل٢٠٠٦،

٨- شريفة كمال رحمي، التوجّهات الإقتصادية العالمية و أثرها على صور التعاون الإقتصادي بين الدول العربية،المؤتمر العلمي السنوي العشرين للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي و التشريع،القاهرة، من ٢٠-٢٢ نوفمبر١٩٩٧.

٩ - عاطف قبرصي،إعادة بناء العراق إستراتيجية التّنمية في ظروف الأزمات، ٢٠٠٣، قسم الإقتصاد جامعة ماك ماستر، كندا، مجلة المستقبل العربي، الصادرة بتاريخ سبتمبر ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٥.

١٠- عبد الرحمان صبري،تأثير إتفاقية الجات على مستقبل الإقتصاد العربي،مجلّة العمل العربي،العدد(٦٥)،القاهرة،١٩٩٦.

١١- عبد الله عبد الخالق ، النظام العالمي الجديد....الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢، أفريل ١٩٩٦.

١٢-عبد المنعم سعيد، حرب الخليج و النظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الإجتماعية،العددان الأول و الثاني(ربيع/صيف١٩٩١)، أكتوبر ١٩٩٢.

١٣-عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الإجتماعية، العددان الأول والثاني، مارس ١٩٩١ .

١٤-د.عبد المنعم محمد الطيب،آفاق التعاون الإقتصادي العربي في ظلّ المتغيرات العالمية،مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،مجلة علمية محكمة متخصّصة في الدّراسات و الأبحاث الإقتصادية،تصدرها كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس ،سطيف-الجزائر-العدد الثاني،,٢٠٠٣

١٥- علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرون، و العددان الثالث والرابع، مارس-أفريل،١ جوان ,١٩٩٥

١٦- د.علي سليمان،أثر المتغيّرات الدولية على قطاع الخدمات في الدول العربية،المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للإقتصاديين المصريين تحت عنوان" التنمية العربية والتطورات الإقليمية و الدولية"،القاهرة،٢١-٢٣ ديسمبر,١٩٩٥

١٧-فاروق شقوير، منظّمة التجارة العالمية وتأثيراتها على مستقبل الإقتصاد العربي، بحث مقدّم لندوة السوق العربية المشتركة، السياج الواقي للإقتصاد العربي، ليبيا، من ٢٥ إلى ١٩٩٩/٠٩/٢٦ .

١٨-فتحي محمد علي،التّكتّلات الإقتصادية و برنامج الإصلاح الإقتصادي و السيناريو الواجب إتباعه،مؤتمر مصر و القرن الواحد و العشرون،رؤية مستقبلية،القاهرة،من٢١-٢٢ديسمبر,١٩٩٣

١٩- محمد السيد سعيد، النتائج العربية و الدولية لأزمة الخليج من منظور الإقتصاد السياسي، مجلة عالم المعرفة، القاهرة، العدد ١٩٥،أكتوبر,١٩٩٦
٢٠- محمد سعد أبو عامود، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، أفريل ١٩٩٦.
٢١- مصطفى أحمد مصطفى، الجات: من الإتفاقية إلى المؤسسة الدّولية متعدّدة الأطراف، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، القاهرة، معهد التخطيط القومي، جويلية ١٩٩٤.
٢٢-مجلة المستقبل العربي،العدد٢٨٠ لشهر جوان٢٠٠٢،يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان.

٢٣- مجلة المستقبل العربي، ،يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، العدد ٢٨٢لشهر أوت٢٠٠٢.
٢٤- المفوّضية الأوربية، الإدارة العامة للعلاقات الخارجية، الشراكة الأوربية المتوسطية، مارس ١٩٩٧,
٢٥-قسم الإقتصاد،كلية التجارة،جامعة عين شمس،مبادئ العلوم الإقتصادية،مطابع الدار الهندسية،جانفي ١٩٩٩.

ثانياً : التّقارير و القرارات

١-التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،١٩٩٩
٢- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،٢٠٠٠
٣- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،٢٠٠١
٤- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،٢٠٠٢
٥-التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،٢٠٠٣
٦- مجلس الوحدة الإقتصادية، الأمانة العامة، التقرير النصف سنوي للأمين العام و المقدم للدورة العادية السادسة و الستين للمجلس، ديسمبر١٩٩٧.

٧-الإتحاد الدولي للإتصالات، سلسلة دراسات و تقارير مختلفة عن إنتشار الإنترنيت،٢٠٠٢.

٨- تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القاهرة ١٤-١٥/٠٢/٢٠٠٤، الأمانة العامة للشؤون الإقتصادية، إدارة التجارة والتنمية.

٩-خبراء صندوق النقد الدولي،العولمة:الفرص و التحديات،تقرير آفاق الإقتصاد العالمي،ماي ١٩٩٧.

١٠-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٨,

١١-مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، الأمانة العامة، التقرير السنوي للأمين العام للدورة السادسة والستين، ديسمبر ١٩٩٧.

١٢-تقرير مؤتمر التكامل الزراعي العربي،الذي نظّمه الإتحاد العربي لعمّال الزراعة و الصناعات الغذائية و الصيد،القاهرة،من ١٣ إلى ١٥ ماي ,٢٠٠١

١٣-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢ .

١٤-إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم ١٣١٧ د.ع.٥٩ بتاريخ ١٩٩٧,/٠٢/١٩

١٥- الأمانة العامة،"إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"،قرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم ١٣١٧ د.ع.٥٩ بتاريخ ١٩٩٧,/٠٢/١٩

١٦-القانون التونسي للمبادلات و التجارة الإلكترونية،صادر في ٩ أوت ٢٠٠٠، منشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ١١ أوت ٢٠٠٠.

ثالثاً:المراجع باللّغة الأجنبية

١- Abdelkader Sidi-Ahmed, Les Economies Maghrebines face aux défits de la zone de libre échange euro-méditerranéenne , l'annuaire de l'Afrique du Nord, Maghreb contemporain, edition CNRS,١٩٩٨, P١٦٧ et suite.

٢-The OXFORD DICTIONARY :VII.C (EXFORD :Clarendon Press ١٩٢٢-١٩٧٠.

٣-Tribunal de Grande Instance de Paris, ٤ème chambre ,٢٣/٠٩/١٩٩٩, DAMOZ-Juin ٢٠٠٠- N°١/٦٩٨٦(Voir aussi :la loi N°٢٠٠٠-٢٣٠ du ١٣ Mars ٢٠٠٠,portant adaptation du droit de la preuve aux technologies de l'information et relative à la signature électronique JO N°٦٢du ١٤ Mars ٢٠٠٠).

رابعاً: الأنترنيت

١- د. حاسم المناعي، إنعكاسات الحرب في العراق على إقتصاد الدول العربية بشكل عام و دول الخليج بشكل خاص، مرجع من الأنترنيت.
http : www.atfp.org.ae/english/news/aftp/ceo.htm

٢- قضايا إقليمية، ماي٢٠٠٣، موقع على الأنترنيت:
http : www.gm٤me.com/econo

٣- http:// www.rezgar.com.debat/show.ard.asp.aid.

٤- http:// algeriast.pestifforum.com.

الـــملاحـــــــق

ملحـــــق رقـــم ٠١

إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قرار رقم ١٣١٧ د.ع ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٠٢/١٩

قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى

إتخذ المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم ١٣١٧ بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي ونص القرار كما يلي:

محور أعمال الدورة :

"البرنامج التنفيذي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول

إلى إقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى".

إطّلع المجلس على تقرير اللجنة الوزارية السّداسية المكلّفة بدراسة البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى وإذ تثمن ما بذلته من جهود من أجل إنجاز مهمّتها بصياغة برنامج تنفيذي لتفعيل إتّفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى تتماشى مع أوضاع وإحتياجات الدول العربية جميعها، كما تتماشى وأحكام منظّمة التجارة العالمية، وتحافظ على المصالح الإقتصادية للدول العربية، وتنمّي العلاقات الإقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض، وتنمية علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي وتكون خطوة عمليّة أولى نحو بناء تكتّل إقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الإقتصادية العالمية.

وإستمع المجلس إلى العرض القيّم الذي تقدّم به معالي المهندس علي أبو الرّاغب وزير الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهامشية رئيس اللجنة الوزارية السّداسية،و إلى بيان معالي الأمين

لجامعة الدول العربية حول أبعاد إقامة منطقة تجارة حرّة عربية ودقة المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة العربية، وإلى الإيضاحات التي قدمها السيد الأستاذ عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشؤون الإقتصادية في هذا الشأن، وبعد المناقشة.

يقـــــرّر:

الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرّة عربية كبرى خلال عشر سنوات إبتداء من

١٩٩٨/٠١/٠١.

١.الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى في صيغته المرفقة.

٢.تكليف الأمانة العامّة باتّخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية بما يتلاءم وتحقيق منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

٣.تُدعى اللّجان المكلّفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى في موعدها المقرّر، وتعرض تقاريرها أوّلا بأوّل على المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

٤.تكليف المنظّمات العربية المتخصّصة والمؤسّسات الماليّة العربية المشتركةوالإتّحادات العربية كلّ في مجال إختصاصه في متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتواءم وتحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٥.تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرّة القائمة في الدول العربية وعرضها على المجلس الإقتصادي والإجتماعي قبل نهاية عام١٩٩٨ لإتّخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.

٦.دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أيّة عقبات تعترض تطبيقه مع إنضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة.

٧.يكون موضوع تنفيذ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى محورا لأعمال المجلس في دوراته القادمة إلى أن يتمّ إستكمال بناؤها"

ق ١٣١٧- د.ع ٥٩ - ج٢ - ١٩٩٧/٠٢/٢٩" .

ملحـــق رقـــم ٠٢

البرنامج التنفيذي
لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجا
ري

البرنامج التنفيذي
لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

إنطلاقا من أهداف إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بيـ نها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٨٤٨- د-٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧.

وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزّز مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى.

وإشارة لقراري المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم ١٢٤٨ د ٥٦ بتاريخ ١٩٩٥/٠٩/١٣ ورقم ١٢٧١ د ٥٧ بتاريخ ٠٦ مارس ١٩٩٦ بالدعوة إلى تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى تضمّ كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع وإحتياجات الدول العربية جميعا ومع أحكام التجارة العالمية.

وتحقيقا لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى تعزّز المكاسب الإقتصادية المشتركة للدولة العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التّكتّلات الإقتصادية الدولية والإقليمية.

وتنفيذا لقرار القمة العربية في القاهرة خلال الفترة ٢١/٢٣ يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الإقتصادي والإجتماعي بإتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتمّ الإتفاق عليهما.

أقرّ المجلس الإقتصادي والإجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ د.٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٠٢/١٩م هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى وفقا لأحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظّمة للتجارة الدولية.

أوّلاً- القواعد والأسس:

١- يعتبر هذا البرنامج إطارا لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

٢- تلتزم الدول العربية الأطراف في إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى خلال عشر سنوات إعتبارا من ١٩٩٨/٠١/٠١ م.

٣- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

٤- تعامل السّلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السّلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وإشتراطات الوقاية الصحية والأمنية و الرسوم و الضرائب المحلية.

٥- مراعاة الأحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

٦- تتبع في تعريف و معالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق.

٧ -الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة بتاريخ ١٩٩٨/١/١(اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف و تسعمائة وثمانية و تسعون ميلادي) و تكون هذه الرسوم قاعدة الإحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج .

٨- إذا تمّ تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ ١٩٩٨/٠١/٠١،الرسوم المخفضة سوف تحلّ محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (٧) أعلاه.

٩-بموجب أحكام المادتين الثالثة و السّابعة من إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأيّ بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الإتفاقية الإتفاق فيما بينها على تبادل الإ عفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانياً: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

١- يتمّ تحرير كافة السّلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءًا من تاريخ ١٩٩٨/٠١/٠١(اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف و تسعمائة و ثمانية و تسعون ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتمّ إنجاز التحرير الكامل لكافة السّلع العربية مع نهاية الفترة المحدّدة لإقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى بتاريخ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويمكن باتّفاق الدو ل الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أيّ سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السّلع العربية التالية:

أ- السّلع العربية الزراعية والحيوانية والموادّ الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين ١ و٢ من المادة السادسة من أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

ب- السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج

٢- تحدّد مواسم الإنتاج (الرّزنامة الزّراعية) لعدد من السّلع الزّراعية التي لاتتمتّع فيها هذه السّلع بالإ عفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الإنتهاء من تنفيذ البرنامج.

٣-تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه. وترفع إلي المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للإطلاع عليها.

٤ -لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتوجات والمواد المحظور إستيرادها أو تداولها أو إستخدامها في أيّ من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجز الزراعي

البيطري و تلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتوجات و كذلك أيّة تعديلات تطرأ عليه.

٥- تتبع الدول أطراف النّظام المنسق في تصنيف السّلع الواردة في البرنامج.

ثالثاً: القيود غير الجمركية:

تُعرّف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى من إتفاقية تيسير وتنمية التبادل الت جاري بين الدول العربية و هي :

-

التدابير والإجراءات التي قد تتّخذها الدولة الطرف لتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإ حصائية ، و تشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية و النقدية و الإدارية التي تفرض على الإستيراد و التعامل على النحو التالي :

لا تخضع السّلع العربية التي سيتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلي أيّة قيود غير جمركية ت حت أي مسمى كان،وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الإقتصادي والإجتماعي بموجب قراره رقم ١٠٣٨-د ٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣ متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

رابعًا: قواعد المنشأ:

يشترط لإعتبار السّلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفّر فيها قواعد المنشأ التي يقرّها المـ جلس الإقتصادي و الإجتماعي و تنفيذاً لذلك فإن كافة السّلع التي تدخل التبادل الحرّ أوالتحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ التي أنشأها المجلس الإقتصادي والإجتماعي بموجب قراره رقم ١٢٤٩-د٥٦ بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٣ ولحين إقرارما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي بموجب قراره رقم ١٢٦٩ ا لمتخذ في دورته السابعة و الخمسين.

خامساً:تبادل المعلومات و البيانات:

تتعهّد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية و إخطار المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالمعلومات

والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و البرنامج التنفيذي لها.

سادساً: تسوية المنازعات:

تماشيا مع المادة الثالثةعشرةمن إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و كذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

سابعاً: المعاملة الخاصة للدول العربية الأقلّ نموّا:

تطبيقا لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقلّ نمواّ الوارد في أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

و الدول العربية الأقل نموّا هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.

ثامناً: نظراً لإرتباط تحرير التجارة و تأثّره بعدد من النّشاطات الإقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول:

- الخدمات و بالذات المرتبطة بالتجارة.
- التعاون التكنولوجي و البحث العلمي.
- تنسيق النظم و التشريعات و السياسات التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

تاسعاً: آلية المتابعة و التنفيذ و فضّ المنازعات:

المجلس الإقتصادي و الإجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج و للمجلس:

١- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التّقدّم في تطبيق البرنامج التّنفيذي .

٢- إتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أيّ عقبات تتعرض تطبيق البرنامج التنفيذي

٣- فضّ المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي .

٤- تشكيل اللجان الفنية و التنفيذية التي يفوّضها المجلس بعض إختصاصاته و صلاحيته في المتابعة و التنفيذ و فضّ المنازعات الناشئة غن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة و اللجان التنفيذية التالية:

-١- لجنة التنفيذ و المتابعة:

تتكوّن لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلّي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذا ت العلاقة بصفة مراقب إذا إرتأت ذلك.

وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج و لها صلاحيّات المجلس فيما تتّخذه من قرارات متعلّقة بتطبيق ه، كما تتولىّ دراسة القوانين و الإجراءات الجمركية اللاّزمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كلّ دولة عربية مشاركة في البرنامج.

و تتولىّ اللّجنة مهمّة تنفيذ البرنامج التنفيذي على النّحو التّالي :

أ. دراسة التقارير التي الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر و المتضمنة:

- مدى التّقدّم في تطبيق البرنامج.
- العقبات والمشاكل التي تُواجهها في التّطبيق.
- الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل و العقبات.
- الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

ب. تعقد اللجنة أربعة إجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها أنفا و ذلك على النحو التالي:

- الإجتماع الأول: الأسبوع الأخير من يناير.
- الإجتماع الثاني: الأسبوع الأخير من أبريل.
- الإجتماع الثالث: الأسبوع الأخير من يوليو.
- الإجتماع الرابع: الأسبوع الأخير من أكتوبر.

كما يمكنها عقد إجتماعات أخرى حسب ما يتطلّب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في ال تجارة.

ج. تقوم اللّجنة بتقديم تقارير دوريّة عن مدى التّقدّم المحرز في تطبيق البرنامج في كلّ دورة من دورات المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

د.تتولّى اللّجنة مهمّة فضّ المنازعات النّاشئة عن تطبيق البرنامج و يمكنها الإستعانة بخبراء عرب ف ي شؤون التجارة الدولية أو تشكيل لجان تحكيم مؤقّتة مكوّنة من عدد لا يتجاوز خمس خبراء أو قض اة أو مختصّين للنّظر في القضايا، و في هذه الحالة تقوم لجان التّحكيم برفع توصياتها إلى اللّجنة للب تّ فيها.

هـ. تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدّول الأعضاء و في حالة عدم الوصول إلىقرار، يرفع الموضو ع إلي المجلس الإقتصادي والإجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف.

٢- لجنة المفاوضات التجارية:

تتولىّ اللّجنة مهمّة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السّلع العربية و متابعة تنفيذ ذلك في الدّول العربية الأعضاء في البرنامج، بما في ذلك تحديد قوائم السّلع الممنوع إستيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج.

٣- لجنة قواعد المنشأ العربية:

تتولىّ وضع قواعد منشأ للسّلع العربيّة لأغراض تطبيق إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الد ول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

د- الأمانة الفنيّة:

تتولىّ الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية مهام الأمانة الفنيّة لأجهزة الإشراف و التنفيذ للبرنامج التنفيذ ي و تقوم بـ :

أ- إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.

ب-

إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج و مدى أثر تطبيق ا

لبرنامج على هذه التجارة، من حيث إتجاهاتها ومعادلات نموّها كمًّا وكيفًا، و إقتراح الحلول وإستقراء التطوّرات في التجارة العربية و الدولية.

ج-

التّعاون مع الإتّحادات العربيّة من القطاع الخاصّ في إعداد التّقرير السنوي، و في إدراج القضايا التي يواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ و المتابعة و اللّجان التنفيذية الأخرى، والمشاركة في إجتماعاتها.

د- التّعاون مع المنظّمات والمؤسّسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج.

هـ-

تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدّول باستخدام شبكات الإتّصال العربية والدولية وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الإقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعريفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، قواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج وإستيراد وتصدير السّلع العربية، بيانات الأسواق الدولية، بيانات المنظّمات التجارية الدولية. معدّلات التّخفيض الجمركية للدّول العربية المشاركة في البرنامج.

و- تستعين الأمانة الفنية بالمنظّمات العربيّة المتخصّصة في مجال قواعد المنشأ العربية.

ملحـــق رقـــم ٠٣

خريطة إنتشار التّكتّلات الإقتصاديّة على مستوى الوطن العربي

بين الدول العربية

لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

جدول رقم ٠٧ يبين خريطة إنتشار التكتلات الاقتصادية على مستوى الوطن العربي

إسم التّكتّل	تاريخ التأسيس	الدول الأعضاء	طبيعة أو هدف التّكتّل
السّوق العربية المشتركة	١٩٦٤	٨ دول: مصر الأردن، سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، موريطانيا	إتحاد إقتصادي
منطقة التّجارة الحرّة العربية الكبرى	١٩٩٨	الدول الأطراف في إتّفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي توافق على البرنامج التنفيذي للإتفاقية.	منطقة تجارةحرّة
مجلس التّعاون لدول الخليج العربية (الإتّفاقية الإقتصادية الموحّدة بين دول المجلس)	١٩٨٣	٦ دول : السعودية، الكويت،البحرين ،قطر، الإمارات،عمان.	إتحاد إقتصادي
إتّحاد المغرب العربي	١٩٩٤	٥ دول : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا.	منطقة تجارة حرّة (مِؤجّلة)
منطقة التّجارة الحرّة بين مصر والأردن	١٩٩٦	دولتان مصر، الأردن	منطقة تجارة حرّة
مناطق تجارية حرّة في مرحلة الإعداد والتفاوض بين عدة ثنائيات من دول عربية	----	-------	منطقة تجارة حرّة

المصدر : مجلس الوحدة الإقتصادية،الأمانة العامة،التقرير نصف السنوي للأمين العام والمقدم للدورة العادية السادسة والستين للمجلس،ديسمبر ١٩٩٧، من ص(٥٥)إلى ص(٦٠)